الجمهورية العربية السورية

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والتخطيط

التحكم بالأسواق في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي

Control markets in the context of the social market economy

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد و التخطيط

إعداد الطالب: باسل سلامة

بإشراف

الأستاذ الدكتور نور الدين هرمز

أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد-جامعة تشرين

العام الدراسي

2011-2010

جمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد

قسم: ٦٢٧٤/ص م ٥
تاريخ: ٢٠/١٢/٢٠١١

قرار لجنة الحكم لدرجة الدكتوراه

بتمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الواقع في 2011/10/20، اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم /1122/ المتخذ بالجلسة رقم/25/ المنعقدة بتاريخ 1432/9/25 هـ، الموافق لـ 2011/8/25 م والمؤلفة من السادة:

- أ.د. **نزار قنوع**- الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين باختصاص الاقتصاد السياسي- عضواً.
- أ.د. **يوسف محمود**- الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين باختصاص التخطيط الاقتصادي- عضواً.
- أ.د. **نور الدين هرمز**- الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين باختصاص التخطيط الاقتصادي- عضواً ومشرفاً.
- أ. د. **فادي الخليل**- الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين باختصاص الاقتصاد السياسي - عضواً.
- د. **حسين الفحل**- الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق باختصاص العلاقات الاقتصادية الدولية- عضواً.

ناقشت لجنة الحكم أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الطالب **باسل علي سلامة** بعنوان:

التحكم بالأسواق في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي

وبعد الاستماع إلى دفاع الطالب **باسل علي سلامة** ومناقشته، أوصت اللجنة بما يلي:

منح الطالب **باسل علي سلامة** درجة الدكتوراه في الاقتصاد باختصاص الاقتصاد والتخطيط من قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين بتقدير (جيد) وبدرجة قدرها (٧٢) اثنان وسبعون فقط.

ورفع هذه التوصية إلى المجالس المختصة لمنحه الدرجة المذكورة، واستصدار القرارات اللازمة لتمتعه بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللاذقية في 1432/11/23 هـ
موافق لـ 2011/10/20 م

الدكتور	الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
حسين الفحل	فادي الخليل	نور الدين هرمز	يوسف محمود	نزار قنوع

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

لجنة حكم

لجنة الحكم على أطروحة الدكتوراه للطالب باسل علي سلامة بعنوان:

التحكم بالأسواق في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي

المؤلفة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم /1122/ المتخذ بالجلسة رقم /25/ تاريخ 2011/8/25 م المؤلفة من السادة:

- **الأستاذ الدكتور نزار قنوع:** الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين باختصاص الاقتصاد السياسي عضواً.
- **الأستاذ الدكتور يوسف محمود**- الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين باختصاص التخطيط الاقتصادي- عضواً.
- **الأستاذ الدكتور نور الدين هرمز:** الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين باختصاص التخطيط الاقتصادي عضواً ومشرفاً.
- **الأستاذ الدكتور فادي الخليل:** الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين باختصاص الاقتصاد السياسي عضواً.
- **الدكتور حسين الفحل:** الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق باختصاص العلاقات الاقتصادية الدولية عضواً.

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ **2011/10/20** م

وأجيزت بدرجه قدرها (٧٣) **وتقدير** (جيد)

الدكتور	الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
حسين الفحل	فادي الخليل	نور الدين هرمز	يوسف محمود	نزار قنوع

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتيجة بحث قام به الطالب **باسل علـــي ســـلامة** بإشراف **الأستاذ الدكتور نور الدين هرمز**- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعـــة تـــشرين. وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المرشح

باسل علي سلامة

المشرف

أ.د. نور الدين هرمز

تصريح

أصرح بأن هذا البحث:

التحكم بالأسواق في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي

لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

باسل علي سلامة

جامعة تشرين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

السيد الدكتور عميد كلية

بجامعة تشرين

عملا بقرار مجلس قسم اللغة العربية رقم/ ٢٨ /تاريخ ١٧ / ٢ /٢٠١١ المتضمن

مدققا لغويا لرسالة الدكتوراه لمؤلفها الطالب باسل سلامة

وهي بعنوان (

وتم تصويب الرسالة وتدقيقها بعد المناقشة النهائية ، كما تم الالتزام بملاحظات المدقق اللغوي أصولا.

وتفضلوا بقبول الاحترام

اسم المدقق وتوقيعه: د. رشيد

رئيس قسم اللغة العربية

الدكتور عدنان أحمد

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الدكتور صديق ترلع

الفهرس

الملخص

تناقش الاطروحة العلاقة بين السوق والدولة و خاصة في اقتصاد السوق الاجتماعي، وكيفية التحكم بالاسواق في هذا النظام وأهمية هذا التحكم في تحقيق العدالة الاجتماعية و المصلحة العامة.

حيث نعرض في هذه الاطروحة العلاقة بين السوق والدولة عبر المراحل الاقتصادية المختلفة والتحول في دور الدولة من مرحلة الى اخرى، بالاضافة الى الطرق المتبعة في تحديد وقياس حجم الدولة الاقتصادي والاراء المختلفة حول دور الدولة في الاقتصاد و الحالات التي تستدعي التدخل مثل حالات فشل السوق.

وفي الفصل الثاني تم عرض مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي و الاسس النظرية و العملية التي يرتكز عليها و خاصة التجربة الالمانية الرائدة في هذا المجال، كما تم التطرق الى الهيكل المؤسساتي وجذور هذا النظام.

أما في الفصل الثالث فقد عرضنا للطرق التي يمكن أن تستخدمها الدولة للتدخل في الاقتصاد، حيث عرضنا مفهوم التدخل في الاسواق والتدخل الثلاثي والثنائي .

كان الفصل الاخير حول الانعكاسات على سوريا ووضع نموذج رياضي يحدد الالية التي يمكن التحكم بها بالاسواق بعد دراسة وقع الاقتصاد السوري وما يترتب على عملية التدخل من نشوء سوق موازية وكيفية التعامل مع تصرفات المنتجين والمستهلكين و توجيههم لخدمة المصلحة العامة.

المقدمة(introduction):

بعد فشل الأسلوب التطبيقي لمبادئ الاشتراكية في الدول التي اعتمدته كنظام اقتصادي، سلكت الكثير من الدول النامية طريق اقتصاد السوق من أجل تحقيق الإصلاحات في نظمها الاقتصادية.

و أخذت كل دولة تبحث عن نموذج لاقتصاد السوق يتوافق مع التوجهات الإصلاحية التي ترغب في تحقيقها،و بما يتلاءم مع ظروفها و إمكانياتها الاقتصادية و الاجتماعية.

وفي ألمانيا ظهر بعد الحرب العالمية الثانية مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي على يد الألمانيان **(ارماك و لودفينغ ايرهارد)** وقد تم صياغته وفق تحليلات نظرية لمدرسة فرايبورغ.

فالصين اتبعت طريقاً بعيداً عن الرأسمالية و الاشتراكية بمفهومهما المتعارف عليه،كما تؤكد الباحثة الصينية **(لين تشين)**بأن المزج الصيني للتوجه الاشتراكي مع اقتصاد السوق يقضي إلى ما يسمى باشتراكية السوق.

و ينطلق اقتصاد السوق الاجتماعي من التداخل و الاندماج بين مختلف مجالات الحياة والنظام،وهذا يفترض عملية التنسيق بين مختلف هذه المجالات و العناصر المتداخلة فيه و ذلك وفقا لقاعدة الليبرالية المنظمة.

و على أساس أن قاعدة السوق لا تشكل مجالاً للثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بالإضافة إلى حالات الفشل التي مر بها اقتصاد السوق الحر،الأمر الذي يفرض دوراً كبيراً للدولة في الاقتصاد وخاصة في مجال كبح السوق و تصحيح أخطائه.الأمر الذي يدعو إلى التدخل الفعال و توجيه السوق ضمن اطر اقتصادية و اجتماعية،و هذا لا يتم دون دور فاعل و قوي للدولة في الاقتصاد.

و عملية التدخل و التحكم بالأسواق تأخذ أشكالاً و طرقاً مختلفة،و تبقى الغاية منه تحقيق العدالة والكفاية الاقتصادية و الاجتماعية،و إتاحة الفرص أمام الجميع للعمل بحرية و ضمن إطار المنافسة الشريفة و بما يخدم التوجه العام للاقتصاد.

و تعتبر مواضيع مثل الأسعار و الضرائب من أهم المواضيع التي تؤثر في شرائح كبيرة في المجتمع،و عملية التحكم بالأسعار و الضرائب هي احد الطرق التي تتبعها الدولة من اجل التدخل في الأسواق ضمن ما يسمى **(التدخل الثلاثي)** و **(الثنائي)**.

كما إن عملية التدخل هنا تندرج ضمن الإطار الاجتماعي على اعتبار أن احد المبادئ الأساسية لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي (بناء نظام فعال لأسعار السلع و الخدمات).

و من هنا تأتي دراستنا لهذا الموضوع (التحكم بالأسواق في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي) و خاصة أن هذا النظام قد اعتمدته سورية ليكون هوية لاقتصادها.

مشكلة البحث(research problem):

مع انتشار اقتصاد السوق في التوجهات الليبرالية لأغلب البلدان، ارتفعت الأصوات المطالبة بتراجع دور الدولة في الاقتصاد ،و الإبقاء على المهام الأساسية لها في عودة إلى النظريات الاقتصادية القديمة المتجددة.

و لكن بالمقابل نلاحظ في الدول المتقدمة التي تعتمد اقتصاد السوق منذ زمن،أن للدولة دوراً كبيراً و حجمها في الاقتصاد يتسع و يزداد من عام إلى عام،مما يدل على أن للدولة دوراً كبيراً تلعبه في الاقتصاد حيث نلاحظ أن حجمها في كثير من اقتصاديات الدول المتقدمة يتراوح بين 40% إلى 55% تقريبا.

و أما في سوريا و مع التطور الكبير الذي تشهده نلاحظ تراجع دور الدولة حيث وصل إلى ما يقارب 30% فقط وفقاً لمؤشر **(حجم الدولة)**.

و مع اعتماد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي،الذي يتطلب دوراً فعالاً و هاماً للدولة و خاصة في بداية تطبيق هذا النظام،و خاصة أن السوق وحده لا يكفي لتلبية الغايات الكلية للاقتصاد و المجتمع.

و من هنا تنبع مشكلة البحث في تراجع دور الدولة في الاقتصاد و الحاجة إلى تدخلها الايجابي بما يخدم اقتصاد السوق الاجتماعي و يحقق الكفاءة و العدالة الاجتماعية.

أهمية البحث(research importance):

إن الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر يتطلب بالضرورة تغيير الآليات المتبعة فيه،بالإضافة إلى جهة قادرة على تحقيق هذا الانتقال بالشكل الصحيح و المناسب.

و تبقى الدولة هي الأجدر و الأقدر على لعب هذا الدور من أجل وضع الأطر العملية الصحيحة لتطبيق هذا النظام.بالإضافة إلى التغير الذي يطرأ على الأسلوب المتبع من الدولة في إدارة الاقتصاد و توجيهه بما يتلاءم مع النظام الجديد و خاصة فيما يتعلق بالأسعار و الضرائب.

و من هنا تأتي أهمية البحث من خلال تبيان دور الدولة في الاقتصاد و إلقاء الضوء على أسلوب التحكم و ضبط السوق من خلال نظام اقتصاد السوق الاجتماعي و الاستفادة من هذه الآليات الجديدة وعكسها على الاقتصاد السوري.

هدف البحث(research goal):

يهدف البحث إلى تبيان العلاقة بين الدولة و السوق و ما هي الأساليب التي يمكن أن تستخدمها الدولة في ضبط و توجيه السوق بما يتماشى مع النظام الاقتصادي المتبع وأهدافها من هذا التدخل بالإضافة إلى توضيح الحدود و الإمكانيات التي يمكن للدولة أن تتدخل من خلالها في السوق.

كما يهدف البحث إلى شرح المفاهيم الأساسية و النظرية لاقتصاد السوق الاجتماعي، ووضع تصور للآليات التي تساعد الدولة في توجهاتها الجديدة و محاولة تطبيق الأساليب المتبعة على الاقتصاد السوري بحيث نضع تصور عملي يساعد الدولة في مهامها الجديدة للتحكم بالأسواق.

فرضيات البحث(research premises):

يقوم البحث على الفرضية الأساسية التالي:((إن اقتصاد السوق الاجتماعي يحتم على الدولة أن تلعب دورا مؤثرا في الاقتصاد يتماشى مع أسس هذا النظام و مبادئه و يحافظ على عناصره الأساسية، ويكون له دور فعال بالتحكم بالأسواق و ضبطها وفقا لمكونات النظام الجديد))

و عليه تتفرع هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية وهي التالية:

- هناك علاقة بين حجم الدولة في الاقتصاد وتعزيز الدور الاجتماعي لفعاليات السوق وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- هناك علاقة بين تدخل الدولة في السوق وحالات فشل السوق.
- لاتوجد إمكانيات لتطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية.
- هناك علاقة بين التحكم بالأسعار وسلوك الأفراد في السوق.
- هناك علاقة بين التحكم بالأسعار وزيادة الإنتاج ودخل المستهلكين.

المناهج المتبعة في البحث(research methodizing):

1- المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف اقتصاد السوق الاجتماعي و الأسس التي يعتمد عليها، و وصف دور الدولة في الاقتصاد و حالات فشل السوق و توضيح العلاقة بين الدولة و ضبط السوق و تحليلها.

2- كما سنعتمد على المنهج الإحصائي من خلال تبيان الطرق المتبعة في قياس الدولة من خلال المعادلات، و عرض نموذج للطرق التي يمكن للدولة أن تتدخل في السوق من اجل ضبطه و الحد الممكن لكي يكون هذا التدخل فعالا.

الفصل الأول

السوق والدولة

المبحث الأول: السوق (مفهومه وتطوره في النظريات الاقتصادية)

- **المطلب الأول:** فترة ما قبل النظرية الكلاسيكية
- **المطلب الثاني:** الفترة الكلاسيكية وما بعدها
- **المطلب الثالث:** الليبرالية المحدثة

المبحث الثاني: إخفاقات السوق

- العوامل الخارجية
- السلع العامة
- المنافسة غير الكاملة
- الظلم وغياب العدالة
- مشكلة المعلومات

المبحث الثالث: نظرة على التدخل الحكومي وأداء الاقتصاد (دور الدولة في الاقتصاد)

- **المطلب الأول:** الآراء التاريخية (المؤيدة والرافضة)
- **المطلب الثاني:** قياس تدخل الدولة

المبحث الرابع: إطار التدخل الحكومي

- **المطلب الأول:** مواطن التدخل ووظائف الدولة
- **المطلب الثاني:** السياسات المتبعة ضد حالات فشل السوق
- **المطلب الثالث:** تكاليف التدخل

الفصل الأول

السوق والدولة

المبحث الأول: السوق (مفهومه وتطوره في النظريات الاقتصادية)

يمكن تحديد مفهوم السوق بأنه المكان أو الحيز أو المجال الذي تلتقي فيه القوى المحددة للأثمان وتعمل، حيث تنتقل الملكية ضمنه من شخص إلى آخر، وعادةً ما يصحب ذلك بالانتقال المادي للسلعة[1].

ويعتبر السوق من أهم الخصائص التي قام عليها الاقتصاد الرأسمالي من خلال مدارسه ومذاهبه ونظرياته المختلفة والداعمة له، مع تغير في طرق الطرح وأسلوب المعالجة وذلك تبعا للمرحلة التي كان يمر به الاقتصاد، وتبعا لمصالح المنظرين والاقتصاديين الذين كانوا في تلك الفترة، خاصةً من ناحية دور الدولة والحرية الاقتصادية في السوق، وسنستعرض في الفقرات التالية هذه التطورات:

المطلب الأول: فترة ما قبل النظرية الكلاسيكية

أولاً. النظام الإقطاعي:

كان هذا النظام قائماً على ملكية الأرض والإنتاج الزراعي وعلى فكرة الاكتفاء الذاتي لكل إقطاعية بمعنى أن عمليات التبادل كانت نادرة جداً وتتم بصورة عينية إن حدثت.

لذلك فإن مفهوم السوق لم يكن موجوداً في هذه الفترة بمعناه الحقيقي، وكان كل شيء بيد الإقطاعيين أصحاب الأرض، أما الدولة فلم يكن لها وجود على أرض الواقع إلا في حصولها على

1 د. سفير لبيب ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 1988، ص 39

حصة من الضرائب لصالح الملك أو الإمبراطور. بمعنى أنه كان نظاماً اقتصادياً زراعيــاً راكــداً لا مجال للكسب ولا المخاطرة ولا لاستعمال النقود على نطاق متسع[1].

ثانياً. الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية):

و كانت هذه المدرسة تدعو إلى قوة الدولة وتعظيمها وذلك من خلال الثروة التي تتحقــق مــن خلال الحصول على الذهب والفضة وبقية المعادن الثمينة. وبناءً على ذلك يجب أن تعمل الدولة بكــل الوسائل على جعل ميزانها التجاري مع الخارج رابحاً.

ونستطيع القول أنه في عهد الرأسمالية التجارية ظهرت الأسواق بشكل كبير مع ظهور النقود المعدنية، بالإضافة إلى خصائص السوق التي فرضها التجاريون. ويثبت ذلك المعتقدات المعلنة للميركانتيلية[2]، وهي:

1. كان هناك موقفاً سلبياً من المنافسة، حيث لم يكن مرحباً بها وبالتالي كان هناك موافقة على الاحتكار والتحكم بالأسعار والمنتجات (للتجار).
2. كان هناك إيماناً قوياً بدور الدولة وتدخلها في الاقتصاد.
3. إن تراكم الذهب والفضة ينبغي أن يكون هدفاً للسياسة الشخصية والعامة. ونفهم من ذلك أن الدولة تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد من أجل حماية مصالحها ومصالح التجار، وذلك من خلال فرض القيود اللازمة لتحقيق ذلك. كما أن الحرية الفردية كانت موجودة في السوق ولكن حرية احتكارية.

ثالثاً. المدرسة الطبيعية (الفيزوقراطيين):

نادى الطبيعيون بترك الاقتصاد حراً، بحيث تكون حرية الفرد في التملك، والمنافسة هي الإطار الذي يباشر فيه هذا النشاط. وأن تمنع الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية، وتطبيق هذه الحرية في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية مع الخارج (دعه يعمل، دعه يمر)[3].

---

1 د. النجار ، الإسلام والاقتصاد ، عالم المعرفة ، العدد 62 الكويت عام 1983 ص 97 ،
2 جالبيرت.جون،ترجمة بلبع.أحمد.عبد الله إسماعيل،تاريخ الفكر المعاصر، عالم المعرفة،العدد 261 ، 2000 ،ص52
3 د. سفير لبيب، مرجع سابق، ص88

ومنه نرى أن للسوق دوراً كبيراً في تحديد العلاقات الاقتصادية بين المتعاملين فيه من خلال حرية الاقتصاد وترك الأمور تتحدد وفق السوق.

وكان دور الدولة محدوداً في نظر الفيزوقراطيين محصور بالأمن و صيانة الملكية الفردية،والدور الأساسي في الاقتصاد للسوق.

المطلب الثاني: الفترة الكلاسيكية وما بعدها

أولاً. النظرية الكلاسيكية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة الثورة الصناعية في انكلترا، وكان من أهم أفكار هذه النظرية ما يلي[1] :

1. اعتمد الكلاسيكيون على فكرة أن هناك قوانين طبيعية خالدة تتحكم في تسيير أمور الكون لا يستطيع أحد تغييرها أو حتى أن يخرج عن الإذعان لها سواء الفرد أو الدولة.
2. وكان من أهم الأفكار التي آمن الكلاسيكيون بها هي فكرة الحرية الاقتصادية باعتبارها الداعم الرئيس للنشاط الاقتصادي، حيث رفعوا فكرة الحرية الاقتصادية إلى مستوى القانون الطبيعي،وكانت فكرة السوق الحرة غير المقيدة، المبرر النظري في وجه التدخلات الحكومية. بمعنى أن دور الدولة انحصر في واجباتها الأساسية (الدفاع والأمن)، مع فرض القيود اللازمة لضمان هذه الحرية في الاقتصاد.
3. افترض الكلاسيك أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي ينبغي أن يسود في جهاز السوق وليس الاحتكار، وهي تتمتع بخاصية تنظيم السوق نفسه بنفسه دون أي حاجة لتدخل الحكومة أو الأفراد، وذلك بما يتماشى مع مبدأ الحرية الاقتصادية والسوق الحرة.
4. وبناءً على ما سبق، توصل الاقتصاديون الكلاسيك إلى أنه لا تعارض بين مصلحة الفرد والمصلحة الجماعية، حيث إن سعي الفرد لتحقيق مصلحته يحقق دون أن يدري مصلحة الجماعة (اليد الخفية).

[1] د. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، 1998، ص148-152

ونلاحظ في هذا الموجز أن الحرية الاقتصادية وحرية السوق والمنافسة هي التي تحكم عمل السوق وهي التي تحدد التوازنات الداخلية والخارجية، وأن دور الدولة ينحصر في الوظائف الأساسية والحمائية فقط.

ثانياً. المدرسة الاشتراكية:

تقوم هذه المدرسة على فكرة أن الدولة هي المسيطر في الاقتصاد وهي المالكة لوسائل الإنتاج، وهي التي تقوم بتوجيهه، وأن السوق لم يعد يقرر ما ينتج، وبدلاً من ذلك هناك سلطة مركزية تقوم بتقدير احتياجات (الناس والاقتصاد) بطريقة رشيدة[1].

أي أن الحرية الكاملة للسوق والمنافسة غير موجودة في نظر هذه المدرسة، وأن الدولة هي المتحكم الكامل بالاقتصاد، لأن آليات السوق لا تقوم بالتوزيع العادل لمقدرات الاقتصاد على فئات المجتمع المختلفة بما يحقق المتطلبات الاجتماعية المعيشية العادلة. وأن الرأسمالية نتيجة التطورات سوف تؤول إلى النهاية، والاشتراكية هي نتيجة حتمية لهذه التطورات.

ثالثاً. نظرية كينز:

ظهرت هذه النظرية بعد الكساد العظيم الذي حل في أومريكا والعالم عام 1929، وكانت الأساسيات التي دعت إليها هذه النظرية بسيطة ومعدة بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد في مهدها الكلاسيكي[2].

ونتيجةً لهذا الكساد فقد أعطت هذه النظرية الدولة دوراً محورياً لإنقاذ النظام الرأسمالي من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي[3].

ورغم أن هذه النظرية انتقدت بعض الأفكار مثل قانون ساي (العرض يخلق الطلب الموازي له) وإبقاء فكرة التوظيف الكامل، إلا أنها وجدت للحفاظ على الفكرة الأساسية للكلاسيكيين (حرية الاقتصاد

[1] هالبريت .جون ، مرجع سابق .ص 202
[2] هالبريت .جون ، مرجع سابق .ص 240
[3] د.رمزي .زكي، مرجع سابق، ص294

والسوق) إنما بحدود، وإعطاء مجال واسع للدولة في الاقتصاد بحيث تحافظ على الاقتصاد الرأسمالي وتحل المشكلات التي تهدده.

المطلب الثالث: الليبرالية المحدثة

بعد أزمة الكساد العالمي وارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الرأسمالي، المعتمد على السوق الحرة، جاء كينز بأفكاره ليدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد كما ذكر سابقاً من أجل الحفاظ على الرأسمالية. وقد لاقت أفكاره تجاوباً كبيراً من مختلف دول العالم الصناعي.

لكن ذلك لم يستمر طويلاً، إذ عادت الأصوات المنادية بضرورة الرجوع إلى مبادئ اقتصاد السوق الحر وإلى تراجع دور الدولة وتدخلها فيه خاصةً بعد عام 1975.

وتزايدت هذه الأصوات أكثر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1989 حيث كسبت الأسواق وأنظمتها زخماً أكبر من خلال الاعتماد بشدة على الأسواق لتخصيص المصادر والمنتجات والخدمات. وكل هذه الأصوات تدخل ضمن إطار الليبرالية المحدثة، والمقصود بها: "**تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي هو خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتحة اقتصادياتها على السوق العالمية** "[1].

ومن هذا التعريف يمكننا أن نحدد العناصر التي تميز هذه المرحلة بما يلي:

1. إن السوق هو المحدد الوحيد للعلاقات الاقتصادية في تخصيص الموارد وتوزيع الثروة.
2. الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية ميزة ايجابية لاقتصاديات الدول.
3. إن تضافر العنصرين السابقين كفيلان بتحقيق رفاهية الشعوب وتحقيق دولة الرفاهية الاجتماعية.

[1] افهيلت . هورست ، ترجمة د. علي عدنان عباس ، اقتصاد يغدق فقرا ، عالم المعرفة العدد 335 ، 2007، ص 8

وعليه فإن الليبرالية المحدثة دعت إلى الانفتاح الاقتصادي بلا قيد أو شرط، وبأن السوق وحده القادر على تأمين أكبر قدر ممكن من الرفاهية لمجمل الاقتصاد العالمي، كما أكدت مبدأ حرية التجارة الخارجية ودورها في دعم تلك الرفاهية [1].

ونتيجة لتلك الأفكار فإن دور الدولة في الاقتصاد هو دور محدود، بحيث لا تتدخل في آلية عمل السوق وتترك الأمور للحرية الاقتصادية الكاملة (أي أن السوق أولاً وأخيراً) بالإضافة إلى المنافسة، حتى إن هذه المنافسة ظهرت بين الدول المختلفة من خلال المنافسة على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الشركات العاملة لديها، و التنافس فيما بينها على خفض الضرائب والرسوم الجمركية لجذب الاستثمارات (نتيجة لحرية التجارة وتنقلات رؤوس الأموال التي تدعمها وتنادي بها الليبرالية المحدثة)، بالإضافة إلى خفض الدعم المالي وغير المالي الذي تقدمه الدولة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحويله إلى دعم للشركات الكبرى بشتى الطرق [2].

وكان من نتيجة ذلك كله (وما يدعم هذه الطروحات) ظهور منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الخاصة بحركة رؤوس الأموال ووصفات المؤسسات الدولية للدول النامية من حيث الخصخصة وتحرير الأسواق وإلغاء الدعم الحكومي.

وأصبحت الشركات الكبرى هي المسيطرة على الاقتصاديات العالمية، بل هي التي تحدد الطريقة التي يجب أن تعمل بها الدولة في إدارتها للاقتصاد بما يتماشى مع مصالحها، خاصة كما ذكرنا في ظل المنافسة الكبيرة بين الدول للحصول على خدمات هذه الشركات نتيجة للحرية الكبيرة التي ميزت العالم أجمع.

[1] افهيلت . هورست ' مرجع سابق ' ص 19 - 20

[2] افهيلت . هورست مرجع سابق ، ص 61 - 103

المبحث الثاني: إخفاقات السوق

تشهد الكثير من الدروس العملية أن السوق لا يحل كل المشكلات، حتى إن (هايك)* نفسه كان قد أشار إلى أن الإيمان المطلق بمبدأ (دعه يعمل دعه يمر) بلا قيد أو شرط يعتبر أحد المخاطر الجسيمة على الليبرالية نفسها.

وبناءً على ذلك، فإن مفهوم السوق ليس مفهوماً كاملاً، وهناك دائماً حالات فشل واكبت المسيرة الاقتصادية التي تتم وفق مبادئه المختلفة.

وعليه يمكننا القول إن فشل السوق يحدث عندما تخفق السوق الحرة في توزيع وتخصيص المصادر والمنتجات والخدمات بطريقة أفضل وأكفأ [1].

وهناك خمسة مصادر رئيسة لفشل السوق:

المطلب الأول: العوامل الخارجية:

ترتبط القرارات الاستهلاكية والإنتاجية للوحدات الاقتصادية في المجتمع فيما بينها .وقد تكون لقرارات بعض المنتجين انعكاسات على أرباح منتجين آخرين أو خسائرهم .كما قد تؤدي القرارات الاستهلاكية لبعض الوحدات الاقتصادية إلى منافع أو أضرار لوحدات استهلاكية أخرى في الاقتصاد . وعندما لا يتمكن نظام السوق من أخذ الآثار التداخلية لهذه القرارات، ينتج ما يسمى بالتأثيرات أو الوفورات الخارجية.

ونادراً ما تقدم الأسواق نتاجاً أفضل اجتماعياً عندما تكون التكاليف أو المنافع الخارجية موجودة. وبالتالي يتحدد مفهوم العوامل الخارجية من خلال أثر إنتاج البضائع أو استهلاكها والذي يؤثر في طرف ثالث خارج معادلة الشاري والبائع والتي لا تقاس بثمن معين [2].

ويوجد نوعان من العوامل الخارجية[1]:

---

* و هو احد اكبر الليبراليين تطرفا

[1] Fivelss.googlepages.com/ec_mi_MFG1.DOC

[2] www.contoabillizat.ro/file/cursuri_de_perfectionare/economie_gerala/Economic%20microecnomics%20macro economics/cap11.pdf . p6

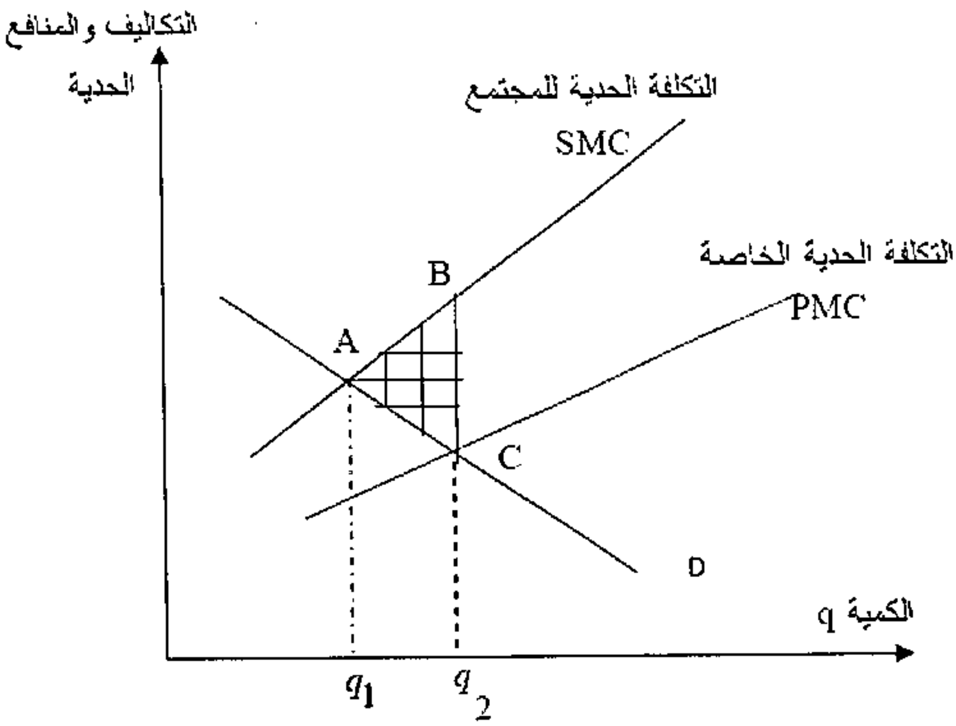
1. العوامل الخارجية الإيجابية الفعلية: وذلك عندما يستفيد المجتمع من استهلاك سلعة أو إنتاجها أو من خدمات معينة مثل التربية والصحة واللقاح.

2. العوامل الخارجية السلبية: وذلك عندما يفرض على المجتمع تكاليف ناتجة عن استعمال سلعة أو خدمة ما أو إنتاجها والتي تكون بالإجمال ضارة مثل التلوث.

ومن الأمثلة عن العوامل السلبية أثر التلوث البيئي الذي تحدثه المنشآت الصناعية في منشآت أخرى حيث يؤدي قيام بعض النشاطات الاقتصادية إلى خسائر وأضرار في منشآت أخرى، دون أن تتمكن المنشآت المتضررة من العودة إلى المنشآت التي سببت لها الخسارة، لمطالبتها بتعويضها عن تلك الخسارة.

و نشرح ذلك من خلال الشكل التالي المتعلق بالتلوث.

الشكل رقم (1) التأثيرات الخارجية السلبية



حيث يوضح الشكل وضع التوازن الأمثل من وجهة نظر المجتمع، حيث يتطلب بلوغ ذلك المستوى الإنتاجي (q1) الناجم عن تقاطع منحني التكلفة الحدية للمجتمع (Social Marginal

[1] Fivelss.googlepages.com/ec_mi ، مرجع سابق،ص1

Cost) الممثل لمستقيم العرض، مع مستقيم المنفعة الحدية للمجتمع الذي يحدده مستقيم الطلب (D). و بالنظر لعدم أخذ الصناعة الملوثة لتكاليف التلوث الاجتماعية فإنها تتمادى في رفع مستوى إنتاجها سعياً وراء المزيد من الربح. و يتحدد الوضع التوازني الأمثل للصناعة الملوثة بتقاطع مستقيم التكلفة الحدية الخاصة الممثل لمستقيم العرض و الذي يقل عن التكلفة الحدية للمجتمع، مع مستقيم المنفعة الحدية للمجتمع (D) الممثل لمنحني الطلب عند النقطة (C). و يكون وضع التوازن لهذه الصناعة عند المستوى الذي يزيد عن المستوى الأمثل من وجهة نظر المجتمع و المحددة بالنقطة (A). و بهذا يفشل نظام السوق في تخصيص الموارد بشكل أمثل، لعدم تحقيقه الكفاءة في كل من الإنتاج و الاستهلاك، لان التكلفة الحدية للمجتمع تزيد عن المنفعة الحدية للمجتمع.

ويلاحظ من الشكل البياني أن التكلفة الحدية للمجتمع المقابلة لمستوى الإنتاج (q2) الذي يعتبر الصناعة الملوثة وضعاً أمثلاً، والممثلة بالمستقيم (q2B) تزيد عن المنفعة الحدية الممثلة بالطول(q2C) بمقدار(BC). وبذلك، فإن التخلي عن وحدة الإنتاج الأخيرة يؤدي إلى كسب صاف قدره (BA). كما أن التخلي عن كل وحدة منتجة بين (q2) و(q1) ينتج عن خفض التكاليف الحدية في المجتمع بقدر يزيد عن المنافع الحدية، بحيث إن مجموع المنافع التي يحققها المجتمع نتيجة تقلص مستوى الإنتاج عن (q2) إلى (q1) يتمثل في المثلث (ABC).
و هذا الخفض يؤدي إلى تساوي المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية للمجتمع.

كما يمكن تقسيم الآثار الناجمة عنها إلى آثار حقيقية حيث تكون آثارها مباشرة في المجتمع والطرف الثالث، و آثار مالية ناتجة عن طريق أسعار السلع و الخدمات و تأثيرها في سلوك المستهلكين ورغباتهم و تلبية حاجاتهم الأساسية[1].

وتكون حالة فشل السوق عندما لا يستطيع السيطرة على هذه العوامل مما يستدعي تدخلاً لإصلاح ما نتج عن العلاقات الاقتصادية التي تمت وفق اقتصاد السوق.

---

1 Rasmuesn.eric,over heads on market failure and government failure, kpiley school of business, Indiana university, 2009, p9

المطلب الثاني: السلع العامة:

ارتبط مفهوم السلع العامة تاريخياً بتلك السلع التي كان القطاع العام في منظومة الدول الاشتراكية السابقة ينتجها ويوزعها جماعياً على عموم المستهلكين .ومع ذلك لا يعني مصطلح السلع العامة بالضرورة ارتباط ملكية أو إنتاج هذه السلع بالقطاع العام أو الحكومي حصراً، حيث يمكن للقطاع الخاص إنتاج بعض هذه السلع والخدمات تماماً كما يقوم القطاع العام بذلك.

وتتمتع هذه السلع بخاصتين رئيستين هما[1]:

1. غير تنافسية، وذلك لأن استهلاكها من قبل شخص ما لن يمنع شخص آخر من الاستفادة منها وأن يتم تزويدها دون تكلفة.
2. غير حصرية، بحيث إنه من الصعب أن تمنع الأشخاص من الاستفادة منها، أي لا يستطيع شخص استعمالها وحده فهي متاحة للجميع.

وبالعموم هذه السلع لا يستطيع السوق الحر إنتاجها أو تقديمها، خاصةً أنها تقدم للمواطنين عامة دون تكلفة، أي أن السعر الهامشي لها يساوي صفر.

ويتقرر عرض السلع العامة من خلال تكلفتها الحدية والتي ترتفع كلما أنتجت السلعة بكمية أكبر. وتنتج الكمية المثالية للسلع العامة عندما تتساوي المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية، ويستخدم تحليل المنفعة – التكلفة لاتخاذ القرار المناسب في إنتاج السلعة من عدمه والكمية المطلوبة منها[2].

المطلب الثالث: المنافسة غير الكاملة:

إن أحد خصائص اقتصاد السوق المميزة هي افتراضه المنافسة الكاملة، لكن حدوث ذلك في الواقع صعب المنال فيما لو ترك ذلك لحرية السوق، وهذا بدوره يؤثر في إعادة توزيع المصادر بشكل عادل. وبالتالي فان إحدى المشكلات التي ترافق ذلك هي أن بعض الأسواق تميل إلى الاحتكار (الوضع الطبيعي للسوق الحر هو تطوره إلى وضع الاحتكار) مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

---

[1] www.tutor2u.net/economics/content/topics/market Failure/market_failure.html

[2] www.pageouit.net/user/www/wwwb/0/bghosh/Microeconomis/Slide%2015doc ,p1

وهذا يؤدي إلى تراجع الرفاهية الاقتصادية للمستهلك والمنتج، وعليه يكون السعر أكبر من التكلفة الحدية، وهذا يقودنا إلى توزيع غير كفؤ للمصادر، وبالتالي يكون توازن أمثلية باريتو(**يعرف الوضع الأمثل لباريتو بأنه الوضع الذي إذا تم الوصول إليه لا يمكن إعادة تخصيص الموارد مرة أخرى بحيث يمكن تحسين حال فرد (أفراد) دون الإضرار بفرد (أفراد) أخر (آخرين))** أقل ومنخفض[1].

المطلب الرابع: الظلم وغياب العدالة:

هذه المشكلة واضحة المعالم من خلال عدم المساواة والتباين بين أفراد المجتمع، حيث إن العدالة هي توزيع الدخل بشكل يعتبر عادلاً، وعليه فان التوزيع العادل لا يكون نفسه التوزيع المتساوي، حيث من المقبول والمرغوب أحياناً و إلى حد ما وجود درجات عالية من الدخل من أجل تحفيز العمل، وبالمقابل فإن وجود فروق كبيرة في توزيع الدخول غير المتساوية له آثار ونتائج سلبية اقتصادية واجتماعية [2].

ونتيجة عدم المساواة تلك تظهر اختلافات واسعة في الدخل والثروة بين مختلف فئات المجتمع، مما يقود إلى فجوة كبيرة في مستويات المعيشة و زيادة من هم تحت خط الفقر[3].

المطلب خامس: مشكلة المعلومات:

ادعت الكثير من النظريات الاقتصادية العاملة وفق مبدأ السوق، بأن هذا الأخير يعمل بكفاءة أكبر عندما تتوافر المعلومات الدقيقة بشكل واسع، ولكن في العديد من الأسواق غالباً ما يكون هذا الأمر نسبياً، فقد تتوافر المعلومات لأحد الأطراف أكثر من الطرف الآخر عند إجراء أي صفقة.

وتكون محدودية المعلومات في السوق أحد أسباب فشل هذا السوق، خاصةً عندما تكون هذه المعلومات غير متناظرة، بمعنى أنها معلومات غير صحيحة و لا تكتسب المصداقية و الشفافية اللازمة

---

[1] www.tutor2u.net. مرجع سابق
[2] Fiveless.googlepages.com ،مرجع سابق،ص1
[3] www.tutor2u.net

للأداء الصحيح و الفعال لآلية السوق (وجود السلطة والاحتيال وتكاليف الصفقات وحقوق ملكية غير محددة أو غامضة والعقود غير الكاملة) [1].

ويقصد بالمعلومات غير المتناظرة بأنها المعرفة غير المتساوية التي يملكها الأطراف المتعاملون في السوق، حيث إن البائعين والمشترين على حد سواء لا يملكون معلومات متطابقة حول الأسعار والنوعية أو مظاهر أخرى للبضائع والخدمات[2].

ومن المفيد الإشارة إلى أن أنواع فشل السوق التي تسببه المعلومات غير المتناظرة تقسم إلى[3]:

- الاختيار المعاكس.
- الخطر الأخلاقي.

حيث يشير الاختيار المعاكس إلى أن طرف واحد في السوق لا يستطيع أن يلاحظ نوع الجودة للبضائع في الطرف الآخر لهذا السوق، لهذا السبب يدعى ذلك في بعض الأحيان مشكلة المعلومات المخفية.

أما الخطر الأخلاقي فيشير إلى الوضعية التي يكون فيها طرف ما في السوق لا يستطيع أن يلاحظ تصرفات الآخرين وأعمالهم، ولهذا السبب يدعى ذلك في بعض الأحيان مشكلة التصرفات والأعمال المخفية.

وبالتالي يحدث النوع الأول عندما تباع بضاعة مختلفة الجودة بنفس السعر وتتضمن معلومات غير متناظرة، فعلى سبيل المثال يعرف الأفراد عن صحتهم أكثر من شركات التامين لذلك يقررون شراء التأمين الذي يعطيهم مستوى أعلى من التأمين عن المعدل (وذلك بسبب المخاطر العالية).

أما الثاني فيحدث عندما تغير سياسات التأمين أو بعض الترتيبات الأخرى الحوافز الاقتصادية التي يواجهها الأفراد مما يقود إلى تغيير الناس لتصرفاتهم بشكل مؤذي للسوق.

---

[1] Hausman.daniel H,market failyre. Government failure and the hard problems of coorperation, university of Wisconsin, 2008, p3

[2] www.pageout.net، مرجع سابق، ص6

[3] Harris.Jane,lole .anne, the role of government in ecolabelling on thescences of behind the scence,2003,p4

ويمكن تلخيص حالات فشل السوق كما يلي[1]:

1. تكاليف الإنتاج الخارجية(السلبية): التكاليف الاجتماعية الحدية (MSC) > التكاليف الحدية (MC). بمعنى أن التكلفة التي يتكبدها المجتمع أكبر من الفائدة التي يحصل عليها من جراء إنتاج أو استهلاك سلعة معينة.
2. منافع الإنتاج الخارجية(الايجابية): التكاليف الاجتماعية الحدية (MSC) < التكاليف الحدية (MC). وتعرف التكلفة الحدية بأنها التغير في مقدار التكلفة الكلية الناتجة عن زيادة الكمية المنتجة بمقدار وحدة واحدة(التغير في التكلفة الكلية على التغير في الإنتاج).
3. بالنسبة للسلع العامة : عدم إمكانية توفير السلع لطرف واستبعادها عن الآخرين.
4. و أيضاً بالنسبة للسلع العامة: عدم التنافسية بحيث استهلاك طرف لسلعة لا يمنع استهلاك الآخرين لها.
5. أما بالنسبة لقوى السوق: رفع الأسعار أعلى من المستوى التنافسي العام ومستوى الإنتاج أقل من المستوى الكفء اجتماعياً.
6. معلومات غير كاملة من جانب المستهلكين والمنتجين

[1] الكوازء أحمد. إخفاق آلية الاسوق و تدخل الدولة. المعهد العربي للتخطيط بلكويت.جسر التنمية العدد التاسع و الستون.2008. ص14

المبحث الثالث: نظرة على التدخل الحكومي وأداء الاقتصاد (دور الدولة في الاقتصاد)

تعتبر قضية التدخل الحكومي، أو كما يعرف في الأدبيات الاقتصادية دور الدولة، من القضايا الجدلية التي احتلت مكانة واسعة من النقاشات على المستوى الأكاديمي أو حتى على مستوى صناعة السياسات الاقتصادية. وكانت أغلب النقاشات تدور حول أثر هذا التدخل في كفاءة السوق، حيث أن المؤيدين لذلك يقولون أن هذا التدخل سوف يجعل السوق أكثر كفاءة، بالإضافة إلى أنها(الدولة) ستساعد على أن تكون حصيلة السوق أكثر عدالة.

المطلب الأول: الآراء التاريخية (المؤيدة والرافضة)

تعددت الآراء الرافضة والمؤيدة للتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية خاصةً من جانب حجم هذا التدخل، ونستطيع أن نقسم هذه الآراء إلى مجالين:

أولاً. الآراء الرافضة:

طبقاً للنظريات الاقتصادية (المذكورة سابقاً)، فإن أغلبها كانت مائلة باتجاه عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وكان الاختلاف حول حجم هذا التدخل.

وكان من أبرز المعارضين للتدخل الحكومي الكلاسيكيون التقليديون (آدم سميث، ديفيد ريكاردو)، حيث قال آدم سميث بأن السوق تكون أكثر كفاءة فيما لو تركت تعمل وحدها[1].

وفي فترة الستينات من القرن الماضي وبعد ظهور أزمة الركود التضخمي ظهرت الكلاسيكية الجديدة أو ما يعرف الآن بالليبرالية الحديثة، وكان من أبرز دعاتها (فريدمان)، وتطورت هذه النظرية الجديدة لتصبح أكثر تطرفاً في تطبيق حرية السوق والدعوة إلى ابتعاد الدولة عن الحياة الاقتصادية. ونستطيع القول أن رفض هذه الآراء للتدخل الحكومي ينطلق من الأسس التالية[2]:

1. لا داعي للتدخل في الاقتصاد طالما أن القطاع الخاص يستطيع أن يقوم بما تقوم به الدولة.

---

[1] Stiglitz.j.E,government failure vs market failure: principle of regulation, prepared for the tobin project's confereance "government and markets:theory of regulation", 2008,p2

[2] د.خطاب.عبد شمنور الدولة و النظرية الاقتصادية:الدروس المستفادة للحظة المصرية، ص2 www.pidegypt.org/arabic/Dr.%20Abdalla%20shehata.doc

2. التدخل الحكومي غير فعال حيث أن ما تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به بشكل أفضل.

3. التدخل الحكومي يقترن دائما بنقص في الرفاهية للأفراد أو على الأقل تقليل مستويات النشاط الاقتصادي من خلال تحويل قسم من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى من الناس غير مستحقة لذلك.

وعليه ينحصر دور الدولة في الوظائف التقليدية المتعارف عليها مثل الدفاع وحماية حقوق الملكية وتوفير المعلومات.

ثانياً. الآراء المؤيدة:

وقد ظهرت هذه الآراء بعد أزمة الكساد الكبير (1929) التي أصابت العالم وما نتج عنها من أزمات مختلفة.

و كان أول الداعين إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد (كينز)، الذي دعا إلى تدخل الدولة من اجل تفعيل الطلب بعد الأزمة الاقتصادية والقضاء على البطالة من خلال التنازل نهائياً عن سياسة الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة من أجل تحقيق هذا الغرض. واستمرت أفكار هذه المدرسة فترة لا بأس بها (1940-1970)، وخلال هذه الفترة ظهرت دولة الرفاهية الاجتماعية وانتشرت نتيجةً لتطبيق أفكارها.

وفي الفترة اللاحقة انحسر تطبيق هذه الآراء وتراجعت دولة الرفاهية الاجتماعية (حتى هذه الأيام) نتيجة تعاظم الآراء الليبرالية المحدثة والتي طبقت في بريطانيا وأمريكا خاصةً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. لكن الأفكار (الكنزية) عادت للظهور على يد مجموعة من الاقتصاديين (جوزيف ستكليز، آلان بليندر ، جورج اكريلوف)، وأطلق على أفكار هؤلاء الاقتصاديين بالكنزية الجديدة والتي عارضت فكرة الحد الأدنى لتدخل الدولة في الاقتصاد (مع ظهور أدبيات الرفاهية الاقتصادية ونظرية الفشل السوقي)، كما انسجمت أفكارها مع أفكار التيار الداعي إلى التكامل بين آليات السوق والتدخل الحكومي (علاقة مشاركة)، خاصةً فيما يتعلق بالدور المؤثر في الحياة الاقتصادية لهذا التدخل وأن التدخل الخاطئ قد يكون له آثار سلبية مدمرة[1].

---

[1] د.خطاب. عبد الله ،مرجع سابق، ص9

حيث قال جوزيف ستكليز: "هناك إجماع متنامي أن الدولة تستطيع أن تلعب دوراً حيوياً في جهود التنمية الناجحة، ولكن يجب أن ندرك أن التدخل الخاطئ للحكومة يسبب ضرراً كبيرا"[1].

ويستند مؤيدو هذه الآراء على أسس محددة لضرورة تدخل الدولة، وهي[2]:

1. حالات فشل السوق التقليدية.
2. اللاعقلانية: حيث يفترض نموذج التوازن التنافسي بأن كل الأفراد عقلانيين، لكن هذا الكلام ليس دقيقاً، فالكثير من الناس قد لا يكونوا عقلانيين، ويمكن أن يكونوا منحرفين عن العقلانية بشتى الطرق. كما أن السوق يعاني من عدم عقلانية ضخمة وتشاؤم غيرعقلاني مما يستدعي تدخل الدولة لدرء نتائجه السلبية.
3. عدالة التوزيع: لا نستطيع أن نسلم بأن اقتصاد السوق من خلال آلياته يحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع أو يظهرها.

وفي وقتنا الحالي نلاحظ أن الأزمة المالية العالمية قد أرخت بظلالها على اقتصاديات العالم، وأن من نتائجها وآثارها سعي الشركات الكبرى إلى تخفيض التكاليف من خلال الاستغناء عن المزيد من القوى العاملة لكي تستطيع المنافسة في الأسواق (الليبرالية الجديدة)، وأثر ذلك في تزايد أعداد العاطلين عن العمل مما سينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي والعالمي، وتأتي الحلول لمعالجة هذه الأزمة من خلال المبادرات التي تقوم بها الحكومات لأنها الوحيدة القادرة على تدارك هذه الأزمة، مما يدعونا للقول أن عودة الحكومة إلى الحياة الاقتصادية ضروري جداً، وهذا يدحض بالمقابل الآراء المعارضة لذلك ويزيد من قوة الآراء الأخرى.

---

[1] Stiglitz, J. "Redefining the Role of the State: What should it do: How should it Do it and How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank. (1998).

[2] Stiglitz, J، مرجع سابق، ص2

المطلب الثاني: قياس تدخل الدولة في الاقتصاد

يستخدم قياس تدخل الدولة من أجل الوقوف على حجم الدولة في الاقتصاد والدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية ومدى فاعليتها. ويمكن قياس هذا التدخل من خلال:

أولاً. الإنفاق الحكومي:

يستخدم الاقتصاديون نموذج الإنفاق الحكومي للدلالة على درجة التدخل في الاقتصاد و خاصة في أبحاثهم عن النمو الاقتصادي. حيث يعرف الإنفاق الحكومي بأنه: ((كل الكميات النقدية المدفوعة من قبل الحكومة خلال سنتها المالية الصنافية من أجل تحقيق منفعة عامة))[1].

كما يستخدم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على مدى تدخل الدولة في الاقتصاد وللتعبير عن حرية الاقتصاد، فكلما كانت هذه النسبة عالية يكون الاقتصاد أقل حرية[2].

وقد استخدمت بعض الدراسات الاقتصادية مثل (Barro، 1991، Barro and lee، 1994، Barro and Salai-Matin، 1995) الاستهلاك الحكومي للتعبير عن تدخل الدولة في الاقتصاد وعلاقته بالنمو، بالإضافة إلى الإنفاق الصافي على التعليم والدفاع.

حيث ناقش (بارو) في دراسته أن الإنفاق على التعليم والدفاع يشبه بشكل كبير الاستثمار العام أكثر من الاستهلاك العام، وأن هذا الإنفاق من المحتمل أن يؤثر في معدل الإنتاج وحقوق الملكية الخاصة مما يعتبر ذا شأن للاستثمار الخاص[3].

وهناك بعض الاقتصاديين الذين استخدموا الإنفاق الحكومي كمعيار للقياس من خلال تقسيمه إلى مكوناته الأساسية، أو حتى تقسيمه إلى إنفاق منتج وإنفاق غير منتج، ومنهم من أضاف الضرائب إلى هذا الإنفاق كمتغير أخر للدلالة على حجم الدولة، مع تضمين قياسهم للإنفاق الحكومي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية[4].

---

[1] www.census.gov/govs/www/06classifcationmanual/chapter05.html#p2c5intro
[2] www.cipe.org/publications/ert/e23/E23_09.pdf
[3] Barro.RJ,Economic groth in cross section of country, Quarterly journal of Economic, 1991, vol.106, 407-43
[4] Knowles.S,Garces.A,Measuring government intervention and estimating its effect on output: with reference to the performing asia economices, CRIDIT, uneversty of Nottingham, 2000 p3-4

جدول رقم (1): حجم الحكومة في بعض البلدان الأوربية بالاعتماد على الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي/(1960–2010)

*2010	*2008	*2001	1996	1990	1980	1970	1960	البلد
34.3	43.6		37.5	37.7	34	25.5	21.2	استراليا
49	54.3	51.9	52.7	49.3	48.9	39.5	35.7	النمسا
50	56	49.5	54.5	54.6	50.7	36.5	34.5	بلجيكا
39.7	48.2		46.4	47.8	40.5	35.7	28.6	كندا
51.8	58.1	55.3	60.8	58.6	56.2	40.2	24.8	الدنمارك
49.5	54.2	49.1	59.4	46.8	36.6	31.3	26.6	فلنداه
52.8	61.1	52.5	54.7	49.9	46.1	38.9	34.6	فرنسا
43.7	48.8	48.3	56	45.7	48.3	38.6	32.4	ألمانيا
46.8		47.8	49.4	49.6	30.5	22.4	17.4	اليونان
57.8	58.1		37.3	39.9	32.2	29.6	28.2	أيسلندا
42		33.9	37.7	40.7	50.8	39.6	28	ايرلندا
48.8	55.3	48.5	52.7	53.8	41.9	34.2	30.1	ايطاليا
37.1	30.9		36.9	31.9	32.6	19.3	17	اليابان
37.2	37.5	39	47.3	45.5	54.8	33.1	30.5	لوكسمبورغ
45.9	54.7	46.6	58.1	57.5	57.5	46	33.7	هولندا
41.1	46.6		42.3	50	47	34.4	27.7	نيوزيلندا
402			46.4	51.3	48.3	41	29.9	النرويج
46.1	54.1	46.3	46	41.9	25.9	21.6	17	البرتغال
41.1	47.3	39.5	46.4	43	32.9	22.2	13.7	اسبانيا
52.5	58.1	57.1	66.1	60.8	61.6	43.7	31	السويد
33.7	37.8		39.9	30.9	29.3	21.3	17.2	سويسرا
47.3	50	40.2	43.7	42.3	44.9	39.2	32.2	بريطانيا
38.9	19.9		43.6	34.8	33.7	32.5	28.4	الولايات المتحدة

Source: James. G, Robert. L, Randall. H, THE SIZE AND FUNCTIONS OF GOVERNMENT ANDECONOMIC GROWTH, Prepared for the Joint Economic Committee, April 1998, p2

* anepigone.blogspot.com/2008/government-spinding-as-percentage-of.html.

*en.wikipedia.org/wiki/government_spending

ونلاحظ من الجدول أن حجم تدخل الدولة في هذه الاقتصاديات كبير و هو في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، و أن الدول التقدمة في مقدمة هذه الدول و أن الزيادة في الإنفاق الحكومي من أكبر الزيادات مما يدل على الدور الكبير للدولة في الاقتصاد وفقاً لهذا المقياس.

ثانياً. طرق أخرى للقياس:

استخدمت أكثر الدراسات الإنفاق الحكومي سواء بشكله العام أو بتفاصيله للتعبير وقياس التدخل الحكومي في الاقتصاد مع إدخال بعض المعايير الأخرى، ويمكن أن يعود ذلك إلى توفر البيانات العامة بين أيدي الباحثين بشكل كبير، ولكن توجد طرق أخرى للقياس، وتعتمد معايير مختلفة و منها[1]:

1. درجة ملكية الحكومة للصناعة.
2. مدى التحكم بالأسعار.

بحيث يعبر عن المؤشر الأول بعلامة من عشرة إلى الصفر، فإذا كان قريباً من العشرة فهذا يعني أن ملكية الحكومة للمشاريع منخفضة، وإذا كان يساوي الصفر فهذا يعني إن الحكومة تسيطر على المشاريع الصناعية، و نبين طريقة التقدير من خلال الجدول التالي:

[1] Knowles.S,Garces.A, مرجع سابق ص9-12

جدول رقم (2) شرح بيانات دور الملكية الحكومية

التقدير	دور و وظيفة المشاريع الحكومية في البلاد
10	هناك عدد قليل من المشاريع المشغلة من قبل الحكومة و تنتج هذه المشاريع اقل من واحد بالمائة من الناتج الكلي للبلاد
8	هناك عدد قليل من المشاريع المشغلة من قبل الحكومة ما عدا (مراكز توليد الطاقة و الذين يعملون في الصناعة) حيث تُخفِض اقتصاديات الحجم عموما فعالية المنافسة
6	المشاريع الحكومية موجودة في توليد الطاقة الكهربائية و النقل(الطيران و السكك الحديدة و حافلات النقل) و الاتصالات (محطات التلفزيون و الإذاعة و شركات الهاتف و مكاتب البريد) و تطوير مصادر الطاقة، ولكن الشركات الخاصة تسيطر على قطاعات أخرى من الاقتصاد
4	هناك عدد كبير من المشاريع المشغلة من قبل الحكومة في العديد من القطاعات الاقتصادية و يتضمن ذلك القطاع الصناعي. أغلب المشاريع الكبيرة للاقتصاد تشغل من قبل الدولة، القطاع الخاص بالعموم صغير، التوظيف و الناتج للمشاريع المشغلة من قبل الحكومة عموما تشمل بين 10 و 20 بالمائة من الناتج الكلي ما عدا ناتج القطاع الزراعي
2	العديد من المشاريع الحكومية موجودة من كل الأحجام و تعمل في العديد من قطاعات الاقتصاد متضمنة الصناعة و البيع بالتجزئة. التوظيف و الناتج للمشاريع المشغلة من قبل الحكومة عموما تشمل بين 20 و 30 بالمائة من الناتج الكلي ما عدا ناتج عمال القطاع الزراعي
0	الاقتصاد مُسيطَر عليه من قبل المشاريع المشغلة من قبل الحكومة. التوظيف و الناتج للمشاريع المشغلة من قبل الحكومة عموما يتجاوز 30 بالمائة من الناتج الكلي ما عدا ناتج القطاع الزراعي

Source:**Gwartney, J., R. Lawson and W. Block** (1996) *Economic Freedom of the World 1975-1995*, Vancouver: Fraser Institute. (1996), p.265.

كما أن المؤشر الثاني يأخذ درجة من عشرة إلى الصفر إذا كان مساوياً الرقم عشرة فهذا يعني أن الحكومة لا تتحكم بالأسعار مطلقاً و بالعكس إذا كان يساوي الصفر.

جدول رقم (3) شرح بيانات التحكم بالأسعار

التقدير	الطابع و المميزات العامة للبلاد
10	لا وجود للتحكم بالأسعار و الدولة لا تتدخل في عملية التسويق
8	ما عدا في الصناعة (مثال توليد الطاقة الكهربائية) حيث تُخفض اقتصاديات الحجم عموما فعالية المنافسة. تقرر الأسعار عموما بقوى السوق
6	غالبا يطبق التحكم بالأسعار في أسواق الطاقة، مكاتب التسويق. غالبا الدولة تتدخل في عملية التسويق و خصوصاً في تسويق و تسعير المنتجات الزراعية. أيضا التحكم موجود في بعض المناطق الأخرى لكن أكثر الأسعار محددة بقوى السوق
4	يفرض التحكم بالأسعار على الطاقة و الزراعة و العديد من المنتجات الأساسية (منتجات غذائية و اللباس و المنازل) و التي تشترى بشكل واسع من العائلات، لكن أكثر الأسعار توضع من قبل قوى السوق
2	يطبق التحكم بالأسعار على عدد هام من المنتجات لكلا القطاعين الزراعي و الصناعي
0	هناك استعمال واسع الانتشار من التحكم بالأسعار في كافة أنحاء الاقتصاد

Source:**Gwartney, J., R. Lawson and W. Block** (1996) *Economic Freedom of the World 1975-1995*, Vancouver: Fraser Institute. (1996), p.268.

ويبين الجدول التالي بعض مؤشرات الدول بناءً لهذه المعايير والطرق في قياس حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، حيث نلاحظ ارتفاع هذا التدخل في بعض الدول وانخفاضه في البعض الأخر، كما يظهر أن حجم الدولة في الاقتصاد يتغير باختلاف المؤشر المستخدم في قياس هذا الحجم، فقد يكون هذا الحجم قليلاً بالاعتماد على المؤشر الأول و يزيد عند الاعتماد على المؤشر الثاني، و أن

نسب الزيادة أو النقصان تختلف من دولة إلى أخرى، كما نلاحظ تطابق هذين المؤشرين لدى بعض الدول.

جدول رقم(4): قياس حجم التدخل الحكومي في شرق أسيا وبعض البلدان

الدولة	الاستهلاك الحكومي من الإنفاق على التعليم والدفاع (1975-1984)	ملكية الدولة للمشاريع الصناعية					التحكم بالأسعار				
		(1975-1985)	1995	2000	2005	5008	1989	1995	2000	2005	2008
اليابان	4.9	8	6	6	8	10	6	5	6	5	5
هونغ كونغ	4.2	10	10	10	10	10	10	9	9	7	7
سنغافورة	2.5	8	8	8	7	7	8	9	9	6	8
تايوان	6.1	4	4	4	6	7	6	6	6	6	5
كورية الجنوبية	2.3	6	6	6	8	8	3	4	1	3	3
ماليزيا	5.5	4.7	6	2	2	2	5	4	3	2	4
تايلاند	4.9	6	7	4	7	7	4	5	3	4	4
اندونيسيا	5.3	2.7	2	7	7	7	6	3	2	1	1
الفلبين	4.6	4	8	4	10	7	2	4	4	3	2
بريطانيا	10.9	4.7	8	8	10	10	8	9	8	4	6
الولايات المتحدة	8.4	8	8	8	8	8	8	9	8	7	6

Source: Nowles. S, Garces. A, Measuring Government Intervention and Estimating its Effect on Output: with reference to the performing Asia economies.

Gwrthney.g, hall.J,Lawson, Economic freedom of ward,FRASER instate, annwal report,2010

ثالثا: حجم الدولة في سورية*:

شهدت سورية في العقد الأخير من الألفية الماضية تطورات اقتصادية كبيرة و استمرت هذه التطورات في العقد الأول من الألفية الجديدة، وتزامن هذا التطور مع تغيرات في الأدوار الاقتصادية لكل من الدولة و القطاع الخاص، فبعد أن كانت الدولة هي المسيطرة المطلقة على الاقتصاد أصبحت مع هذه التطورات تلعب دور اقل وتزايد دور القطاع الخاص و عليه تغير حجم الدولة في الحياة الاقتصادية و عليه سوف نوضح هذا الحجم من خلال المؤشرات السابقة و في البداية الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمال، كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(الأرقام بملايين الليرات)

العام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات العامة	356389	420000	449500	460000	495000	588000	600000
الناتج	1006431	1017619	1085992	1151462	1211339	1285400	1343250
النسبة	35.4	41.3	41.4	40	40.9	45.7	44

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية 2009

و نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في نسبة الإنفاق من عام لآخر و خاصة في بداية الألفية الثالثة مما يدل على تراجع دور الدولة في الاقتصاد وعودته للارتفاع في العامين الأخيرين.

و في جانب الإنفاق الاستهلاكي للحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم(6) الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

العام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستهلاك	120014	132385	156136	159140	161558	199622	198610
الناتج المحلي الإجمالي	1006431	1017619	1085992	1151462	1211339	1285400	1343250
النسبة	11.9	13	14.4	13.8	13.3	15.5	14.8

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية 2009

* يقصد بحجم الدولة أينما وجدت في الأطروحة دور الدولة

و نلاحظ أيضا تغير هذا الحجم للحكومة من سنة إلى أخرى و بالتدقيق نجد أن هذا التغير يواكب التغير بالمؤشر السابق و ذلك لان الاستهلاك الحكومي يعتبر جزء من الإنفاق العام للدولة.

أما من ناحية ملكية الدولة للمشاريع و التحكم بالأسعار و وفقا لتقرير الحرية الاقتصادية في العالم لعام 2010 نكون الجدول التالي:

جدول رقم (7) ملكية الدولة للمشاريع و التحكم بالأسعار في سورية

العام	1990	1995	2000	2005	2007	2008
ملكية الدولة للمشاريع	2	2	0	2	2	2
التحكم بالأسعار	0	0	0	2	2	2

Source:**Gwartney, J., R. Lawson and W. Block** *Economic Freedom of the World*: Fraser Institute. (2010), p.145

و نستطيع أن نستنتج من هذا الجدول أن الدولة مازالت تملك العديد من المشاريع في الكثير من القطاعات و خاصة الصناعية و الزراعية و الطاقة، أي أن حجمها كبير و تلعب من هذه الناحية دوراً مهماً في الاقتصاد و خاصة من جانب التوظيف، مع انه في السنتين الماضيتين قل التوظيف بالرغم من أن الملكية ظلت على ما هي عليه إلا أن فاعليتها و إنتاجيتها في الاقتصاد انخفضت بحيث يرتفع التقدير إلى الدرجة الرابعة.و فيما يخص التحكم بالأسعار و وفق هذا التقدير مازالت الدولة تتحكم بأسعار العديد من المنتجات الزراعية و الصناعية، مع أنها تركت مجال اكبر لقوى السوق في تحديد الأسعار في السنتين الأخيرتين مما قد يرفع هذا التقدير إلى الدرجة الرابعة.

والنتيجة نجد أن حجم الدولة يتغير تبعا للمؤشر المتبع في قياسه ففي الإنفاق العام والاستهلاك الحكومي نجد أن دور الدولة يكون اقل من النصف و في الملكية للمشاريع والتحكم بالأسعار فهو اقرب من الصفر.

و بالإجمال نستطيع أن نعيد هذا التغيير إلى التغيير في السياسات و التوجهات الحكومية في الآونة الأخيرة و خاصة بعد اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي حيث عمدت الحكومة إلى الضغط على

الإنفاق الحكومي للحد من عجز الموازنة وتقليص التضخم النقدي، وتم ذلك من خلال تقليص الدعم التمويني للسلع الغذائية أولاً (تخفيض الحصص التموينية من مادتي الرز والسكر وإلغاء الدعم نهائياً لمادة الشاي) ورفع أسعار بعض السلع الأساسية (الاسمنت مثلاً) وتخفيض الدعم الموجه للمحروقات تدريجياً (البنزين) وكان آخرها إصدار المرسوم 25 لعام 2008 المتضمن تخفيض الدعم لمادة المازوت.

المبحث الرابع: إطار التدخل الحكومي

إن تدخل الدولة في الاقتصاد ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها خاصةً بعد الأحداث الأخيرة والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتأثيراتها في جميع اقتصاديات العالم (انتشار الركود وارتفاع معدلات البطالة، ...)، مما يجعلنا نسأل ماذا يمكن أن تفعل الدولة؟

المطلب الأول: مواطن التدخل ووظائف الدولة

"إن التدخل الحكومي يمكن أن يعدل من سلوك الأفراد بل يمكن أن يكون هو نفسه داعماً للمنافسة بينهم" (Stgltiz).

عليه يمكن تحديد مجموعة من مواطن التدخل ووظائف الدولة على النحو التالي:

1. تقديم الخدمات التي يمتنع القطاع الخاص عن إنتاجها أو يمنع من ذلك[1].
2. توفير المؤسسات اللازمة لتقوية وتدعيم دور السوق والقطاع الخاص، حيث يتطلب ذلك قدراً كبيراً من الشفافية ووضع معايير للدلالة على كفاءة أداء القطاع الخاص[2].
3. تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات العامة من خلال المنظمات غير الحكومية، ليس كآلية لخلق المنافسة لنفسها بل أيضا لوضع ضوابط على نفسها[3].
4. حماية الاقتصاد القومي من التعرض للصدمات الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية (كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية)[4].
5. يجب أن تكون الحكومة منفتحة وضد التكتم[5].
6. إعادة توزيع الدخل، ويتم ذلك من خلال تعاملات السوق الخاصة بحيث تتوافق مع بعض معايير العدالة المقبولة (الحد الأدنى للأجور)، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار في الاقتصاد من خلال المحاولة لمنع تقلب الدخول وعدم إرتفاع معدلات البطالة[6].

---

1 www.capdm.com/demos/gi/gi/GI0203.html#GI0203
2 شحاتة. عبد الله، مرجع سابق، ص12
3 لـStiglitz ، مرجع سابق، ص15
4 شحاتة. عبد الله مرجع سابق. ص11
5 لـStiglitz ، مرجع سابق، ص14
6 www.capdm.com .مرجع سابق

المطلب الثاني: السياسات المتبعة ضد حالات فشل السوق

ذكرنا سابقا المجالات والدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في الاقتصاد، وهذا الدور يتم من خلال مجموعة من السياسات المتبعة، ويمكن أن نلخص بعضها فيما يتعلق بحالات فشل السوق كالآتي:

1. فيما يتعلق بالآثار الخارجية، تقوم الدولة للحد منها من خلال التدخلات المالية مثل الضرائب التي تفرض على الأشخاص والشركات، ومن خلال التشريعات والقوانين التي قد تمنع أو تنظم تلك الآثار (رخصة التلوث)، أو من خلال التعليم والإعلانات التي توضح الحلول لهذه المشكلات وتسمح للمستهلكين بمعرفة هذه الآثار و تكلفتها الخارجية، الأمر الذي يدفع نحو تقليل تلك التكاليف و تحصيل دخل للحكومة، و بالمقابل تكون المنافع أكبر من التكاليف عند تنفيذ المشروع[1].
2. فيما يتعلق بالسلع العامة فان الإجراء الذي تتخذه الدولة والحكومة هو إنتاج هذه السلع وتقديمها للناس بطريقة مباشرة.
3. و فيما يخص المنافسة غير الكاملة، تقوم الدولة ببعض الإجراءات مثل:
   - فصل الاحتكارات المختلفة من خلال قوانين تحقق تلك الغاية
   - ضمان وجود المنافسة في السوق

وفي الإجمال وضع القوانين والتشريعات التي تكفل عدم وجود الاحتكارات و ضمان المنافسة في السوق من خلال المتابعة الدائمة و المستمرة.

4. أما عدم المساواة، فالحكومة تقوم بإعادة توزيع الدخل بما يحقق المساواة والعدالة في ملكية الثروة، بالاعتماد على الضرائب التصاعدية أو من خلال التزويد المباشر للبضائع والخدمات المالية بواسطة الضرائب والإعانات.
5. استخدام السياسات البيئية من أجل الرقابة على الإنتاج و الأضرار البيئية والضريبة الخضراء على الوقود ووسائل النقل، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين والتنظيمات والتراخيص التجارية.

---

[1] FIVELESS.GOOGLE.com ، مرجع سابق، ص2

وباختصار وبعيداً عن التفاصيل، فإن الحكومة تقوم بعدة إجراءات لتفادي وتصحيح حالات فشل السوق، وذلك بعدة طرق وخاصة الضرائب والقوانين الملزمة وغير ذلك مما تستطيع الدولة فرضه لما يكون فيه مصلحة الاقتصاد العام والمجتمع.

المطلب الثالث: تكاليف التدخل

إن عملية التدخل التي تقوم بها الدولة في الاقتصاد، قد ينتج عنها مجموعة من التكاليف أو يمكن تسميتها مشاكل أساسية تواجه هذا التدخل، وهي[1]:

1. تكاليف إدارية.
2. قلة المعلومات.
3. عائد الأنشطة الريعية.
4. نتائج غير متوقعة للأسواق الأخرى.
5. عدم مرونة.
6. فساد.

إن بعض الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الحكومة من أجل تصحيح أخطاء السوق قد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة لهذه السياسات، مما ينعكس عليها سلباً ويؤدي إلى تكاليف محتملة جراء هذه العملية. وتحدث التكاليف الإدارية من خلال انتشار البيروقراطية داخل الحكومة عندما تقوم الدولة بإنتاج الخدمات والسلع وتمويلها، الأمر الذي يكلف الحكومة الكثير[2].

ونتيجة التطورات السريعة التي تحدث في العالم، والسرعة الكبيرة التي تتم فيها العمليات الاقتصادية وخاصة بعد الانفتاح الكبير لأسواق الدول على بعضها وسهولة إجراء المعاملات والصفقات أصبح من الصعب على الدولة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من أجل اتخاذ القرارات التدخلية المناسبة إذا لم تتوفر لديها الإمكانيات التي تواكب هذه التطورات السريعة. أضف إلى ذلك صعوبة توقع ماذا يحدث أو قد يحدث في الأسواق الأخرى خلال فترة معينة مما قد ينعكس

[1] Hausman.D.M ، مرجع سابق،ص5

[2] www.economicshelp.org/microessays/market-failure/government-failure.

على تقويم الدولة لأداء هذه الأسواق وبالتالي على الإجراءات المتوقع اتخاذها لتفادي تقلبات السوق، مما قد يزيد الأمر سوءاً.

وإحدى المشكلات التي يعاني منها التدخل الحكومي هو تنافس القائمين على السلطة على ما يسمى بعائد الأنشطة الريعية، فلا يوجد ضمان بأن القائمين على السلطة سوف يعملون لصالح الشعب بدلا من مصلحتهم، حيث تنتشر في المشاريع العامة فكرة ترسيخ المصلحة العامة لخدمة المصلحة الشخصية بما يسمى بالسلوك الانتهازي، أضف إلى ذلك انتشار البيروقراطية داخل أجهزة الحكومات الأمر الذي يعوق تحقيق المصلحة العامة وانتشار مجموعات مصالح داخل هذه الحكومات[1].

كل ذلك قد يؤدي إلى عدم وجود مرونة في أداء الحكومات، وهذا بدورة يشكل عائقا جديدا أمام هذه الحكومات خاصة في ظل اقتصاد عالمي سريع يتطلب سرعة في انجاز المعاملات ودقة في توصيل المعلومة لكي تصبح القرارات المتخذة ذات مردود مناسب وتحقق الغاية المطلوبة منها.

---

[1] شحاتة. عبد الله، مرجع سابق، ص8

الفصل الثاني

اقتصاد السوق الاجتماعي

المبحث الأول: مفاهيم و إيضاحات

- **المطلب الأول:** اقتصاد السوق
- **المطلب الثاني:** اقتصاد السوق الاجتماعي

المبحث الثاني: الأسس النظرية لاقتصاد السوق الاجتماعي

- **المطلب الأول:** جذور اقتصاد السوق الاجتماعي و مصدره
- **المطلب الثاني:** المبادئ و الأسس و المرتكزات الأساسية

المبحث الثالث: الهيكل المؤسساتي لاقتصاد السوق (نموذج ألمانيا)

- **المطلب الأول:** الإطار المؤسساتي (القانوني)
- **المطلب الثاني:** دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي
- **المطلب الثالث:** السياسات الاجتماعية
- **المطلب الرابع: إمكانية التطبيق في سورية**

الفصل الثاني

اقتصاد السوق الاجتماعي

المبحث الأول: مفاهيم و إيضاحات

المطلب الأول: اقتصاد السوق

عبرت النظريات كافة عن مفهوم اقتصاد السوق، كل من وجهة نظره الخاصة وفقاً للأفكار التي تروج لها هذه النظريات.

ارتبط هذا المفهوم بشكل كبير بالنظام الرأسمالي، و خاصة في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح الأداة الرئيسة حول صراع المفاهيم مع النظام الاشتراكي، من ناحية الكفاءة و الأسلوب الذي يجب اتباعة من قبل الاقتصاديات الناشئة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث انتهى الجدل تقريباً حول هذا الموضوع و انتقل الجدل للطريقة التي يجب أن يطبق بها هذا المفهوم و ملاءمته للواقع الخاص في كل بلد، و عليه سوف نحاول توضيح هذا المفهوم كما يلي:

1- السوق: قبل أن يتبلور مفهوم الدولة الحالي كان السوق إطارا عفوياً للمقايضة.

ارتبط مفهوم السوق في اغلب الأحيان بالأشكال المتعددة للتبادل في حيز مكاني محدد، بحيث يصبح المكان الذي تتقابل فيه الأهداف و الغايات المختلفة مما ينتج عنه المقايضة و البيع و الشراء.

و يعرف السوق في اغلب الكتب الاقتصادية الحديثة انه المكان الحقيقي و الفعلي حيث يلتقي و العرض الكلي للسلع مع الطلب الكلي لنفس السلع[1].

مما يؤدي إلى تشكل منظومة الأسعار و يحدث التبادل الذي يعطي للمعروض و المطلوب القيمة السوقية، و التي تعبر عن مجموعة العناصر المكونة لهذه السلع.

---

[1] Todjman.H, some general questions about markets, IIASA, 1996, p2

وقد تطور هذا المفهوم ليشمل أيضا الخدمات و رأس المال و القوة العاملة مع تطور الاقتصاد و أساليب التعاقد و المعاملات، و أصبح مصطلح السوق بعيداً و مفصولاً عن أي تغطية مكانية و جغرافية معينة.

2- اقتصاد السوق:

لقد ذكرت نظرية اقتصاد السوق في إطارها النظري (أدم سميث) أن المنتج الفردي في اقتصاد السوق يكون تحت قيادة ما يعرف باليد الخفية، و هو عموماً يخدم هدف (تحسين عرض البضائع) و الذي لايكون أصلاً في نيته (بمعنى انه يسعى لتعظيم ربحه من دون النظر لنوعية السلع و الخدمات التي يقدمها، و لكن في ظل المنافسة مع الغير يفرض عليه تحسين منتجه من أجل الاستمرار) و عليه فان المنافسة بين جميع الملاك المختلفين، و لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الدولة لا تستطيع امتلاك بعض المؤسسات، لكنه يعني ألا تمتلك الدولة و الحكومة جميع المؤسسات[1].

و افترض الكلاسيك أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي يجب أن يسود اقتصاد السوق (و هي أي المنافسة جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه دون أي حاجة للتدخل من أي طرف)، و أن لها وظيفتان أساسيتان في تسيير الاقتصاد و هما[2]:

- تخصيص و توزيع الموارد الاقتصادية على النحو الذي يوفر للمجتمع السلع التي يحتاجها بالكميات و الأثمان التي هو على استعداد لان يدفعها.
- تنظيم توزيع الدخول على الأفراد الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية.

و من المتعارف عليه بين الاقتصاديين، أن هناك ثلاثة أنماط اقتصادية متبعة في العالم، أولها نظام اقتصاد السوق الذي مُيز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبالحرية الفردية المقدسة واعتماده على قاعدة حرية التعاقد و تحمل الأفراد مسؤولية قراراتهم، حيث يعتبر الفرد النقطة المرجعية لهذا النظام[3].

---

[1] ثارو. ليستر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الصراع على القمة (مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا و اليابان)، عالم المعرفة، العدد 204، 1995، ص116

[2] د.زكي. رمزي، مرجع سابق، ص 152-153

[3] Hosse. R, Schneider. H, Weigelt. K, social market economy |(history, principles and implementation from A to Z), Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008, p 454

و يتميز اقتصاد السوق عن النظم الأخرى بالمكونات التالية[1]:

- الملكية الخاصة
- حرية الاستهلاك
- حرية اختيار العمل و نوعه و مكانه بالإضافة إلى اختيار عوامل الإنتاج

ويكون للدولة دور هام في رعاية التوازنات المختلفة في السوق و ضبطها لتحقق المصلحة العامة، وتصحح أخطاءه، باستخدام السياسات الحكومية و التي ساهمت في تطوير مفهوم اقتصاد السوق(أدم سميث) بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المعاصرة.

أن ضمان المنافسة في اقتصاد السوق من أهم الإضافات التي طرأت على النظرية الأساسية و خاصة أنها (المنافسة) تسعى لتحقيق مجموعة من المهام و التي تتلخص في ثلاثة وظائف[2]:

1- الوظائف السياسية الكلاسيكية (أهمية سياسية و اجتماعية)
- تحديد تأثير القوة الرسمية على المواطنين
- التحكم بالنشاط الاقتصادي الخاص

2- الوظائف الساكنة (الاقتصادية) (تعمل بشكل جيد عندما تكون المؤشرات الاقتصادية ساكنة)
- تكوين و إنشاء عرض السلع و تجهيزها وفقاً لاحتياجات المستهلك
- الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج
- إعادة توزيع الدخل وفقاً لآليات السوق

3- الوظائف الديناميكية
- تجديد طرق الإنتاج و نوعية المنتج
- درجة عالية من التكيف

و نستطيع القول أن نجاح اقتصاد السوق يعتمد بشكل كبير على نجاح المنافسة فيه.

---

[1] د. سلمان . عدنان، اقتصاد السوق الاجتماعي و اتجاهات تطوره المستقبلية، دار الرضا للنشر، دمشق، 2005، ص 15

[2] Hosse. R, Schneider. H, Weigelt. K ، مرجع سابق، ص 112

و يقوم اقتصاد السوق على مجموعة من الفرضيات كما هو معروف في الاقتصاد السياسي أهمها[1]:

1) وجود اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و التخصيص و تقسيم العمل و التبادل السلعي و النقدي على نطاق واسع
2) حرية التملك و العمل و الإنتاج و التداول و التحول، من خلال المؤسسات القائمة و التشريعات الناظمة
3) كما يتيح حرية اتخاذ القرارات بما يهيئه من إمكانية الاختيار و حريته.
4) مبدأ كمال السوق بما يعنيه من سيادة الحالة الطبيعية للسوق و ظروف المنافسة الكاملة كشرط أساسي لعمل آلياته بكفاءة

و بالتالي فان اقتصاد السوق هو الاقتصاد الذي يستند على القرارات الفردية و المنافسة تحت رقابة الدولة.

المطلب الثاني: اقتصاد السوق الاجتماعي

ظهر مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي أو تعبيره في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، على أن يكون حلاً وسطاً أو طريق ثالث بين الرأسمالية (اقتصاد السوق) و الاشتراكية و بحيث تستفيد ألمانيا من مشروع مارشال الخاص بإعادة اعمار أوربا بعد الحرب.

حيث تمت صياغة هذا المفهوم على يد ألفريد مولر ألمارك و لودفينغ ايرهارد استناداً إلى أفكار مدرسة فرايبورغ، بمعنى أن الأول قدم المفهوم النظري و الثاني التطبيق العملي بوصفه كان أب ما يسمى بالمعجزة الألمانية بعد الحرب.

قدم مولر أرماك فكرته على أن تكون مترابطة، في البداية ليوحد و يجمع (اشتراكية أكثر مع حرية أكثر) و فيما بعد ليوحد و يجمع (مبادئ حرية السوق مع مبادئ التوازن الاجتماعي)[2].

---

[1] د. الكفري، مصطفى، الإصلاح الاقتصادي و التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، الفكر السياسي، ص163

[2] Joerges, Christian, Rodlflorian, social market economy as Europe's social model, European University institute, Italia, 2004, p 15

و عبر عن أفكاره و برنامجه عام 1946حول اقتصاد السوق الاجتماعي في كتابه المسمى(planned economy and market economy) الاقتصاد المخطط و اقتصاد السوق، حيث عرض فيه المبدأ الأساسي الذي يجب أن يقوم عليه اقتصاد السوق الاجتماعي بالإضافة إلى إعطائه المفتاح من أجل صنع السياسات الاقتصادية في المستقبل ضمن النظام الاقتصادي الجديد[1].

و يشير هذا الأسلوب إلى النظام السياسي و الاقتصادي الذي صُمم على مبادئ و قواعد اقتصاد السوق (**مدرسة فرايبورغ**)، و من ناحية ثانية كان قد دعم بالمؤسسات التي أعطت الإضافات الاجتماعية، لتقييد النتائج السلبية لحرية السوق و حصرها، و مع الإدارة التشريعية التي تهدف إلى محاربة المركزية الاقتصادية و الاستخدام السيئ للسلطة[2].

و عليه فان هذا المفهوم من الناحية اللغوية يقسم إلى قسمين، اقتصاد سوق و اجتماعي، فاقتصاد السوق ذكرناه سابقاً.

أما التعبير (اجتماعي) فهو يشمل الكثير من المعاني في طياته[3]:

1) حماية المنافسة الاقتصادية في السوق و تفعيل آلياتها.
2) تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.
3) تطوير آليات السوق لتكون عنصر هاما في تحقيق الضمان و التوازن الاجتماعي.
4) العمل على تأمين حقوق الإنسان الحضارية المثبتة بموجب الشرائع الدولية.

و هذا ما أشارت إليه التعريفات المختلفة لمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

حيث عرف مولر أرماك اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس كنظرية تنافسية خاصة، و لكن كمفهوم أيديولوجي يهدف لخلق علاقات التعاون و التنسيق و تعزيزها بين مختلف مجالات المجتمع متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة، و اعتبره فكرة إستراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات

---

[1] Ozbideciler. Umut, social market economy: on inquiry into theoretical bases of German model of capitalism, middle east technical university, 2003,p 53

[2] Broyer. S, the social market economy: birth of an economic style, social science research center, Berlin, 1996, p7

[3] Pascha. Werner, on the relevance of German concept of "social market economy" for Korea, paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century, Seoul, June, 26 to 28, 1996, p 2

المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف و التعارض في الأهداف، كما يهدف إلى وصول بعض الأهداف الاجتماعية للعمال و العمل في كامل النظام الاقتصادي[1].

و عرفه روبرت أيدرر على أنه نظام اقتصادي اجتماعي توجد فيه العمليات الاقتصادية الأساسية (إنتاج و تبادل و توزيع) و يعمل للجزء الأكبر رداً على القرارات الحرة للمستهلكين والمنتجين المنافسين في السوق، حيث تخضع أهدافهم للتقييد واللحم من طريق طلبات العدالة الاجتماعية[2].

و يُعرف اقتصاد السوق الاجتماعي مفهوم سياسة النظام الاقتصادي الذي يستند إلى حرية السوق و لكنه بنفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي[3].

و نلاحظ أن الجميع يعتبرون اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً كاملاً يستند إلى أفكار الحرية الاقتصادية بالإضافة إلى تضمنه أهداف و غايات اجتماعية تحقق العدالة بين فئات المجتمع كافة.

بمعنى أن اقتصاد السوق الاجتماعي عبارة عن تنمية اقتصادية تستخدم لتحقيقها آليات السوق وقواعده مع إخضاعها المستمر في الوقت نفسه للتصويب والتصحيح والترشيد حتى تتطابق مع التنمية الاجتماعية ومتطلباتها وأهدافها.

و بالرغم من الأسس الليبرالية لاقتصاد السوق الاجتماعي إلا أن هناك بعض الاختلافات الأساسية بينهما تلخص في الجدول التالي:

[1] Ozbideciler. Umut، مرجع سابق، ص 53

[2] Karsten.G. S, Gorbatchev as social market economy, international jornal of social economy, 18.5/5/6/7, 1991, p 75

[3] John. D. Klaus, the German social market economy –(style) a model for the Eurpean union?, Chemnitz technical university Germany, 2006, p4

جدول رقم (8):الاختلاف بين اقتصاد السوق الاجتماعي و اقتصاد السوق الليبرالي

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الليبرالي
التركيز المتوازن على الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية	أولوية الأهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الإنسان	التركيز على الحرية الفردية
توازن بين الإنتاجية و الأهداف الاجتماعية	التركيز على الإنتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد دور الدولة اتجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تطبيق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الأساسية

المصدر: Sperling. S, easy guide to social market economy, friedrich Ebert stiftung, Indonesia, 2004, p21

وهنا يمكننا القول بناء على ما سبق ليس هناك مفهوم واحد لاقتصاد السوق الاجتماعي وأن تنوع نماذج اقتصاد السوق الاجتماعي واختلافاتها تعتمد على السمات التالية[1]:

1) مجال التنسيق الاستراتيجي على المستوى المركزي وهدفه.
2) تركيب الهدف الاجتماعي وتدرجه بحثاً عن نمو مستقر.
3) الأولويات فيما يتعلق بالفعاليات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
4) الضمانات الدستورية والمؤسساتية للتماسك الاقتصادي الاجتماعي.
5) أدوات التماسك الاقتصادي الاجتماعي و آلياته.

[1] Wozniak. G. Michal, social market economy used to solve the lack of socio-economic of global capitalism. Conclusions for post-socialist countries, NARODOHOSPODARSKY OBZOR, 1-2, 2008, p 28

المبحث الثاني: الأسس النظرية لاقتصاد السوق الاجتماعي

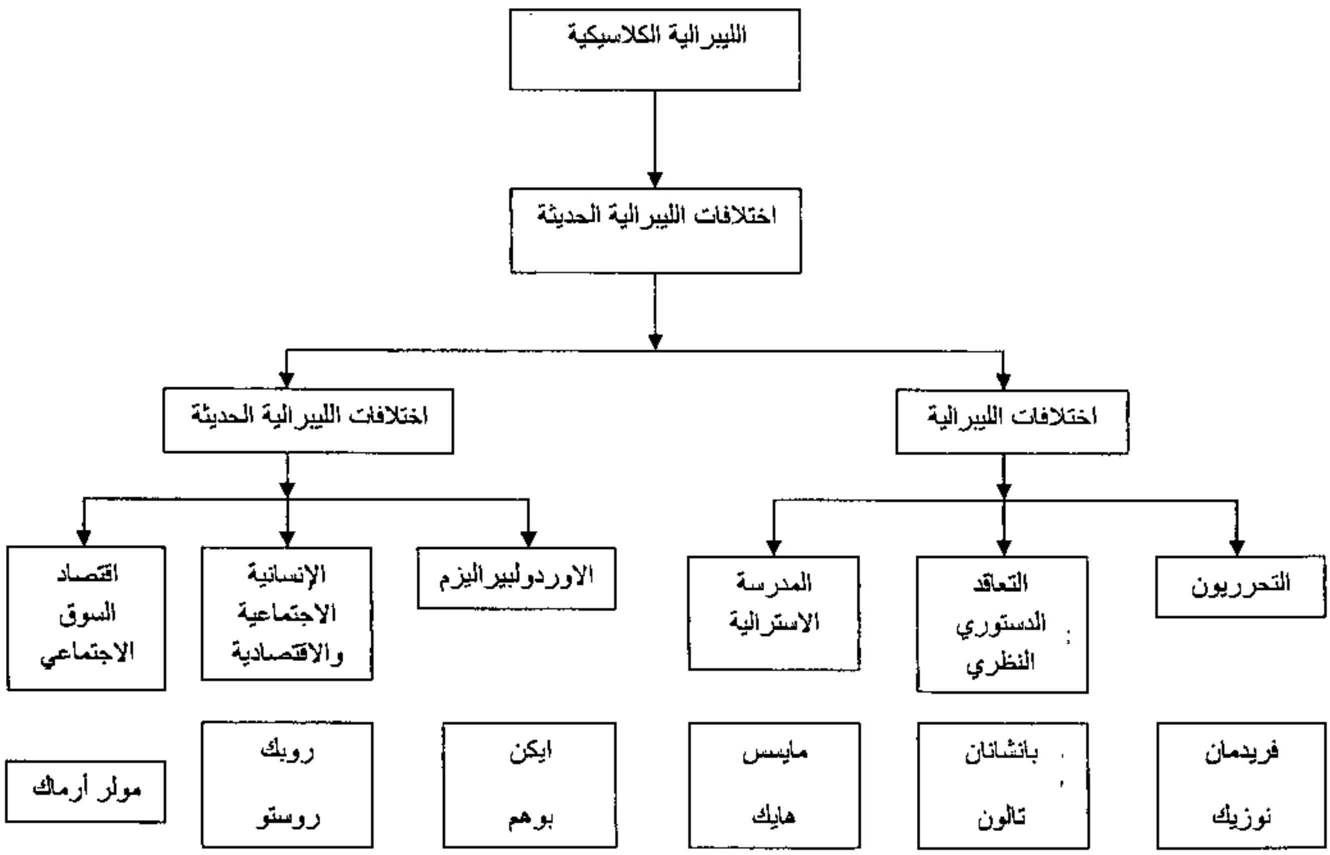
المطلب الأول: جذور اقتصاد السوق الاجتماعي و مصدره

بالعودة إلى بدايات ظهور هذا المفهوم، نجد أنه أول ما بدأ في الاقتصاديات المتطورة الأوربية التي تعتمد النظام الرأسمالي و الحرية الاقتصادية ليكون نظامها الاقتصادي، و عليه فإن الجذور التي انطلق منها هذا النظام هي جذور تحرريه ليبرالية، و هذا ما لاحظناه من التعاريف المذكورة سابقاً و خاصة أفكار مدرسة فرايبورغ و الاوردوليبراليه.

و للحديث عن الجذور سوف نستعرض أشكال الليبرالية المختلفة التي وجدت في أفكار الباحثين الذين ساهموا في مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث نجد اختلافات حديثة لليبرالية الكلاسيكية.

و قد صنفت هذه الاختلافات من قبل(Tuchtfeild) على الشكل التالي:

الشكل رقم (2) تطبيق الاختلافات الحديثة للأفكار الليبرالية (التحررية)



المصدر: John.D. Klaus، مرجع سابق، ص 5

حيث نلاحظ من الشكل السابق و وفقاً لوجهة نظر **(Tuchtfeild)** أنه ميز بين نموذجين و نسختين من الليبرالية، بعضها وجه نحو الفرد و الآخر نحو المجتمع.

فالمجموعة الأولى تتضمن التحرريون والتعاقد الدستوري النظري و المدرسة الاسترالية، أما المجموعة الثانية فتتضمن الاوردوليبرالزم والإنسانية الاجتماعية والاقتصادية واقتصاد السوق الاجتماعي وفق تعبير مولر أرماك.

و معنى ذلك كله أن هذه النظم و النماذج الاقتصادية و السياسية المختلفة انبثقت من الليبرالية كفكرة نظام و خصوصاً الليبرالية الكلاسيكية و الليبرالية الحديثة **(الاوردوليبرالزم)**.

و كما ذكرنا سابقاً أن اقتصاد السوق الاجتماعي نشأ على مبادئ و أفكار مدرسة فرايبورغ التي تعتبر من المجموعة الثانية، و تختلف هذه المدرسة و أفكارها عن الليبرالية الكلاسيكية كاقتصاد حر، وذلك فيما يتعلق بدور الدولة بالمجتمع و الحياة الاقتصادية.حيث يرفض أنصار هذه المدرسة اقتصاد مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" و بأن دور الدولة فقط رعاية الأمن، فالدولة تناط بها مهمة تحقيق الإطار و المناخ الذي يسمح بإطلاق الحياة الاقتصادية و ضمان المنافسة[1].

في رؤية الاوردوليبراليين، على الحكومة أن تبني نظاماً قانونياً و تفرضه يصور أوردو **(ordo)** طبيعي و جوهري للحياة الاقتصادية، بحيث يضمن هذا النظام استقلال التعاقد الخاص وحقوق الملكية الخاصة و الحرية من الاحتلال و التجارة و حرية حركة الأفراد، و أيضاً فعالية الحماية القانونية لهذه الحقوق و الحريات[2].

و كان الأمر مهماً جداً و حاسماً لهم أن يتم خلق هذا النظام و الإطار القانوني و المؤسساتي لاقتصاد السوق بدلاً من ترك الأسواق لقواها الخاصة، كما اعتقد إيكين (رئيس مدرسة فرايبورغ) بأن اقتصاد السوق مع فوائده التنظيمية ستساعد على حل المشكلات الاجتماعية و لكنها بنفس الوقت غير كافية، بالنسبة له، والإجراءات الاجتماعية يجب أن لا تكون ملحقه بالسياسات الاقتصادية بل جزءاً

---

[1] د. سلمان. عدنان، اقتصاد السوق الاجتماعي و اتجاهات تطروه المستقبلية، دار الرضا للنشر، دمشق، 2005، ص36

[2] Joerges.C, Rodl.F، مرجع سابق، ص13

مكملاً ومتمماً للنظام الاقتصادي، أيضاً روستو أكد على ضرورة العمل الحكومي لبلوغ الأهداف و القيم الاجتماعية على أن لايشكل تشويهاً لتطور عملية السوق[1].

و تعامل الاوردوليبراليون بشكل رئيسي مع قضايا الحرية و السلطة في الاقتصاد و المجتمع، حيث كان الهدف المعلن أخذ الكفاءة و الفائدة لنظام السوق لتجهيزها لخدمة حرية الفرد، التي لا يجب أن تكون حرية من دون قواعد ضابطة و منظمة، لان هذه الحرية في رأيهم قد تكون ذات نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي و المجتمع إذا تركت على سجيتها، لذلك كان الحل من قبلهم الذي ضُمِن في كتابهم الدستور الاقتصادي الذي يكمل الدستور السياسي، هذا الدستور الاقتصادي يجب أن يدرك نظام المنافسة و يؤكد بهذه الطريقة على تنظيم السلطات الاقتصادية الخاصة و العامة، فبالنسبة للقطاع الخاص يجب أن يكون هناك مكتب للاحتكارات يهتم بتقليل وجود هذه الاحتكارات و الكارتيلات و ذلك من أجل منع عمليات التركيز الجديدة للسلطات في السوق و لفرض المنافسة التي تؤمن الحرية المطلوبة[2].

فالليبرالية المنظمة (الاوردوليبرالزم) التي انبثقت عن مدرسة فرايبورغ، تعني أن مختلف مجالات الحياة الفردية، لا توجد منعزلة عن بعضها بحيث أن صياغتها يجب أن تكون ضمن قواعد و مبادئ متناسقة و منسجمة وغير متناقضة، لان تشابك النظام العام و تداخله، يفترض التنسيق بين مختلف أجزائه و عناصره المكونة له، و لكي تقوم هذه العناصر بعملها يجب صياغة مبادئ هذا النظام بشكلها المتكامل مع بعضها البعض، و ضمن هذه الوحدة المتكاملة لقواعد و مبادئ النظام الاجتماعي، يجب أن تعكس المعايير المتبعة من قبل الليبرالية و خاصة الحرية الفردية التي يجب أن تصان و خصوصاً باختلاف المصالح الداخلية الموجودة في كل مجتمع[3].

و من هذا التداخل و الاندماج وفق الليبرالية المنظمة ينطلق و ينبثق اقتصاد السوق الاجتماعي بحيث تشكل الليبرالية والاوردوليبرالزم الجذر و الأصل الأول له.

---

[1] Ozbideciler. Umut، مرجع سابق،ص12

[2] Broyer.S، مرجع سابق، ص9

[3] د. سلمان. عدنان، مرجع سابق، ص38

أما الجذر الثاني لاقتصاد السوق الاجتماعي فهو يعود إلى الأخلاق المسيحية وعلم الإنسان الفلسفي، ولفهم هذا الأصل يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الخلفية الاخلاقيه لتفكير مولر أرماك في المسيحية وفكرة الإنسانية للناس[1].

المطلب الثاني: المبادئ و الأسس و المرتكزات الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي

يعود اقتصاد السوق الاجتماعي في أصله وجذوره إلى الليبرالية وبخاصة الليبرالية المنظمة (الاوردوليبرالزم) الألمانية، و عليه فإن الأسس و المبادئ التي يقوم عليها إشتقت من أسس هذا النظام و مبادئه، و خاصة المذكورة في الدستور الاقتصادي لوالتر إيكين.حيث حدد إيكين عدداً من المبادئ و الأسس التي تجعل الاقتصاد قابلاً للاستمرار، فميز بين المبادئ الجوهرية (الهيكلية) و التنظيمية.

المبادئ الجوهرية (الهيكلية، الدستورية) والتي أشير إليها في كتابه (مبادئ أساسيه للسياسة الاقتصادية)[2]:

1. المبدأ الأساسي نظام أسعار فعال: يجب أن تتفادى السياسات كل الإجراءات التي تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية مثل: إعانات ماليه، تعريفات، احتكارات.........
2. أسبقية السياسات النقدية التي تهدف إلى استقرار قيمة النقد و أن تنجز استقرار الأسعار، و هذا المبدأ أخذ من الدرس المتعلم في أثناء الارتفاع الحاد بالأسعار في ألمانيا عام 1923.
3. مبدأ الأسواق المفتوحة (ضمان حرية التعامل و النفاذ إلى السوق) من أجل تفادي تأسيس الاحتكارات، و لرفع درجة المنافسة في السوق، و يضمن هذا المبدأ ضرورة حرية التجارة.
4. مبدأ الملكية الخاصة و حرية تملك وسائل الإنتاج، حيث أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يمكن أن تقود إلى نتائج مقبولة اقتصادياً و اجتماعياً و تعمل كمحفز للمشاركين والمتعاملين في السوق.
5. حرية التعاقد: هذا المبدأ يضمن الحماية المتبادلة لجميع الوكالات في الاقتصاد غيرالمركزي ومن أجل زيادة المنافسة و تحديد انتهاكاتها.

---

[1] John.D. Kiaus، مرجع سابق، ص5-7

[2] Stuchtey. Tim. H, Miracles are possible-0r aclassic German approach to the current crisis, AICGS, johns hopkin university, 2009, p2

6. مبدأ المسؤولية: ويعني الالتزام و المسؤولية المتكاملة لمالكي وسائل الإنتاج عن ملكيتهم وقراراتهم المتخذة دون أن يكون هناك شيء يسمح لهم بنقل هذه المسؤولية و خاصة عند اتخاذ قرارات خاطئة إلى غيرهم.

7. سياسة اقتصادية ثابته و مستقرة و مستمرة تؤدي إلى إنشاء ثقة الناس بالنظام الاقتصادي الموجود و هي ضرورية من أجل اتخاذ القرارات طويلة الأجل.

و انطلاقا من هذه المبادئ الجوهرية تشتق مبادئ ناظمة (تنظيمية) تعتبر مكملة و متممة لها و تعمل بموجبها، حيث اعتقد إيكين بأن المبادئ الجوهرية ليست كافية لضمان التنمية في نظام المنافسة العملي، و أنها لوحدها يمكن أن تؤدي إلى نتائج في السوق غير مقبولة اجتماعياً، لذلك في رأي **إيكين** إن المبادئ التنظيمية تخلق الإطار المناسب لتصحيح التطورات غير المقنعة.

و هذه المبادئ التنظيمية هي[1]:

1. تخفيض سيطرة الاحتكارات و مراقبتها الدائمة: من واجب الحكومة مراقبة الاحتكارات وإحباط تشكلها.

2. سياسة الدخل: عن طريق إعادة توزيعه و تصحيح إختلالاته عن طريق السوق وذلك بحيث يضمن و يأخذ بالحسبان الحاجات الاجتماعية.

3. أن تعكس الأسعار التكاليف و تخدم توزيعاً عادلاً و حقيقي للمصادر النادرة و ذلك من خلال تنظيمه.

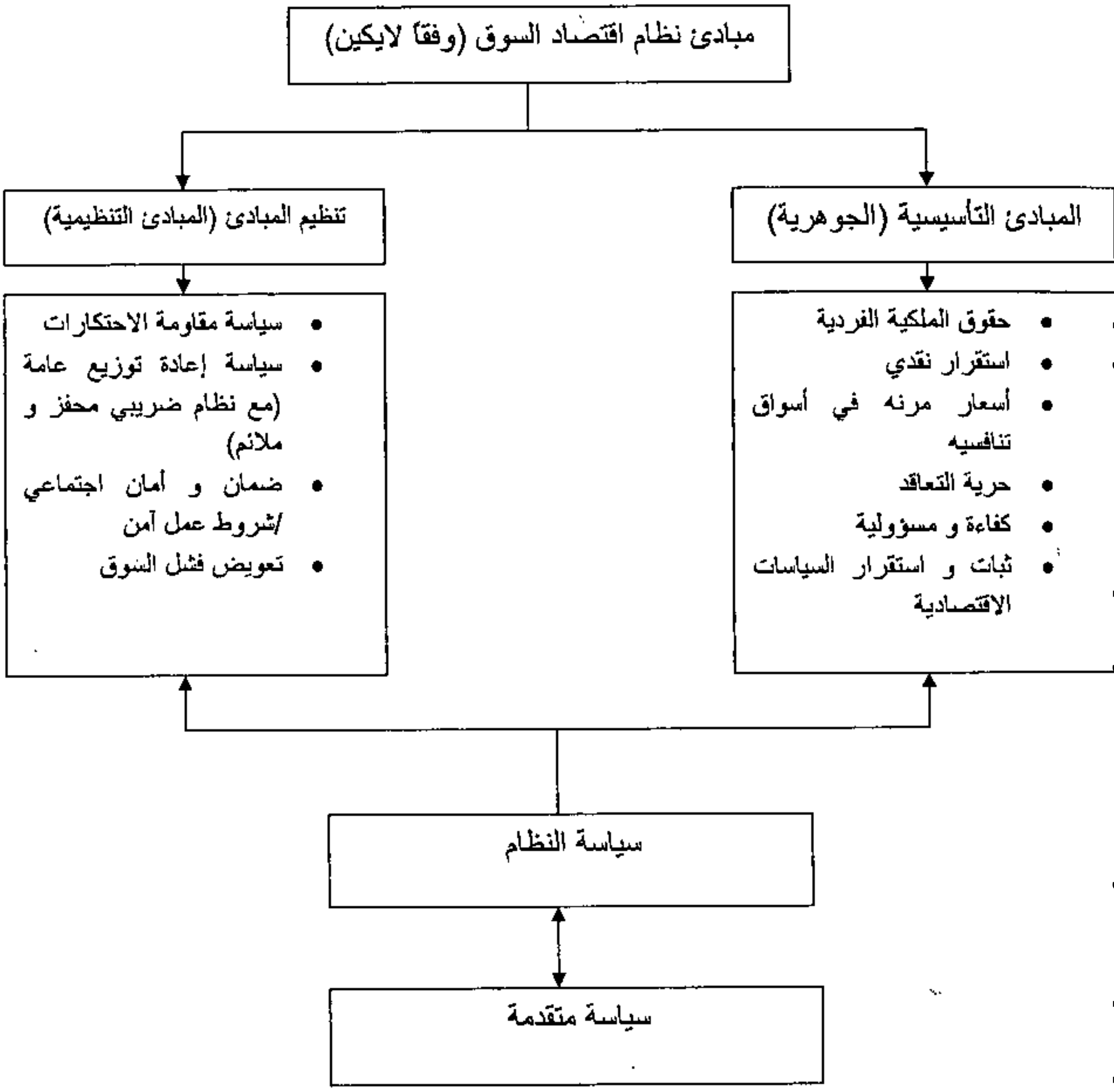
4. تنظيم الآثار الخارجية.

5. استقرار التدابير النقدية.

و يمكن تمثيل العلاقة بين هذه المبادئ بالشكل التالي تحت عنوان مبادئ نظام اقتصاد السوق وذلك وفقاً لوجهة نظر **إيكين**:

[1] Karsten.G .S, Gorbachev,s perestroika beginning of a soviet socialist social market economy, international journal of social economy, 16.6, 1991, p43

الشكل رقم (3) مبادئ نظام اقتصاد السوق الاجتماعي



المصدر: Ahrens. Joachim, transition towards a social market economy? Limits and opportunities, OPO, 2008, p2

أما بالنسبة لمولر أرماك فإنه لم يؤمن (و ذلك بالمقارنة مع أنصار الاوردوليبرالزم) بأن السياسة التابعة للنظام الاقتصادي بحد ذاتها قادرة على منع نتائج السوق غير المرغوب بها إجتماعياً لذلك

خصص مهام تنظيمية أكثر للسياسة الاقتصادية، و هذه المهام مدرجة ضمن عناصر الأسلوب لمفهوم **مولرأرماك** لاقتصاد السوق الاجتماعي[1]:

1. الحرية الفردية: الحرية الفردية مهمه لأنها قيمة بحد ذاتها و خاصة الحرية الاقتصادية لأنها سبب الانجاز. و قد حدد عناصر لهذه الحرية وهي: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحرية الدخول والخروج من الأسواق وحرية التعاقد وأن الحكومة واجب عليها أن تضمن هذه العناصر.
2. تكييف و تعديل عدم التوازن الاجتماعي: حيث يرى **أرماك** أن مبادئ الحرية و تكيف عدم التوازن الاجتماعي علاقة اجتماعية اقتصادية معقدة من الجانب النظري والجانب العملي والتطبيقي، لأنه من المحتمل أن تصبح هذه العلاقة ضمن إطار اقتصاد السوق علاقة صراع و نزاع، في حين أن عملية السوق يمكن أن تنتج توزيع دخل بعكس الجهود المبذولة في السوق لهذا حسب **أرماك** لا بد من تطبيق سياسة اجتماعية مناسبة لإعادة توزيع الدخل.
3. سياسة الدورة الاقتصادية، سياسة النمو و السياسة الهيكلية.
4. معيار انسجام السوق.

بالرغم من الفروقات و الاختلافات بين مفهوم الاوردوليبرال ومفهوم أرماك، لكن يبقى هناك نقاط تلاقي كبيرة وأساسيه حيث أن المقاربتان تؤكدان دور الحرية و انفتاح الأسواق وأهمية استقرار قيمة النقد و الحاجة الماسة لسياسة خاصة بالمنافسة، بالإضافة إلى المسؤولية.

تستطيع القول أن اقتصاد السوق الاجتماعي عبارة عن مفهوم نظمي ذي بعدين اقتصادي واجتماعي، يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق المبني على التفاعل المتجدد بين العرض و الطلب وعلى مبدأ المنافسة واستهداف الربح من جهه، ونظام الرفاهية والتنمية الاجتماعية باعتبارها غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي الأداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه من جهه أخرى.

[1] John.D. Klaus، مرجع سابق، ص7-8

المبحث الثالث: الهيكل المؤسساتي لاقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا

بعد التعرف على أصل اقتصاد السوق الاجتماعي و أسسه و مفهومه في المباحث السابقة، لابد من التعرف على الإطار التنظيمي القائم وفق عملية تتماشى مع البلد المطبق فيه.

وسوف نستعرض في هذا المبحث هذه القواعد وفق التجربة الألمانية، على اعتبار أنها أصل تطبيق هذا النظام الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي (القانوني)

لابد لكل نظام اقتصادي من إطار قانوني يحكمه و ينظمه، بحيث يصاغ ضمن القانون الأساسي لكل بلد، و من أجل أن يصبح ملزماً للكل، بحيث يعمل الجميع تحت رايته وضمن مجاله.

وعليه يتكون هذا الإطار المؤسساتي في ألمانيا مايلي:

أولاً: القانون الأساسي

حيث ينص هذا القانون وباختصار أن الجمهورية الاتحادية الألمانية هي دولة اتحادية اجتماعية ديمقراطية، وذلك ضمن المادة 20 من هذا القانون.[1]

و أيضا تتضمن الحياد المشروط فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي و ضمان الملكية، الأمر الذي يتطلب بالمقابل القيام بالواجبات، التي يجب أن تخدم المصلحة العامة.[2]

حيث أن أي إجراء تقوم به الدولة يجب أن يندرج تحت بند تحقيق المصلحة العامة.

ثانياً: قانون الاحتكارات

ظهر هذا القانون عام 1957 كإجراء من اجل حماية المنافسة من الاحتكارات و سيطرة الشركات الكبرى على قوى السوق و التحكم به(أحد مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي).[3]

---

[1] Basic law: for the federal Republic of Germany, German Bundestag – Administration –Public Relations Division, Berlin, 2008, p23

[2] Basic law14، مرجع سابق، ص

[3] Hilary, Introduction to the Politics and Government of Germany Lectures, users.ox.ac.uk/~busch/data/Handout_Lec_Soc_Mkt_Econ.pdf, 2007, 27/1/2010

ونص هذا القانون على وجود مكتب الاحتكار الاتحادي (FCO) لحماية المنافسة، و هو سلطة المنافسة الألمانية الأكثر أهمية.

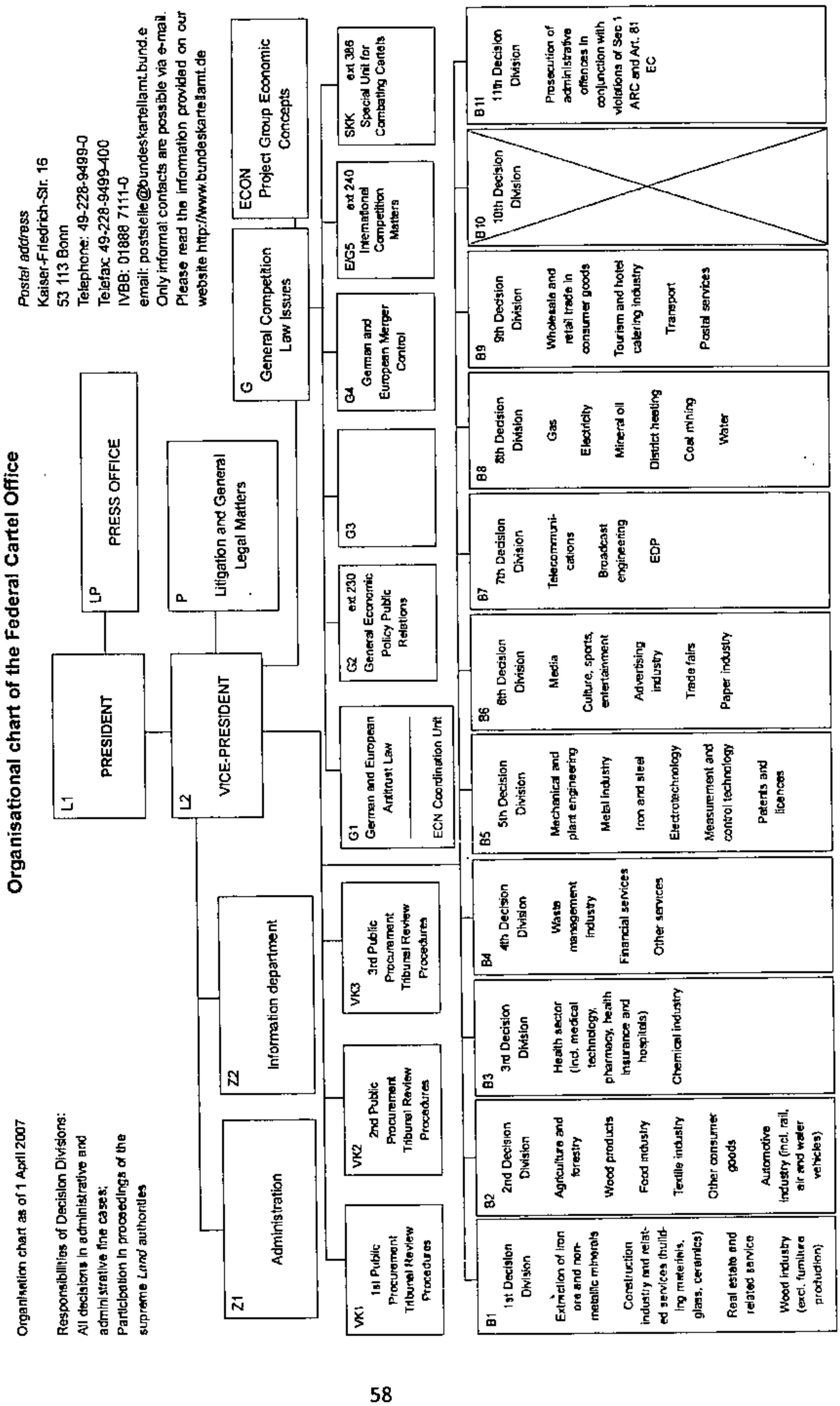
و يعتبر هذا المكتب سلطة اتحادية مستقلة، و هو يندرج تحت سلطة وزارة الاقتصاد و التقانة الاتحادية، و هو مسؤول في البداية عن تنفيذ الآداة التي تسمح بوقف الأفعال التي تقيد و تعوق المنافسة. حيث دخل حيز التنفيذ بداية في كانون الثاني من عام 1958. و يعمل في هذا المكتب حوالي 300 شخص، حوالي 150 منهم في المستوى التنفيذي و بشكل خاص المحامون و الاقتصاديون، حيث كل واحد منهم في هذا المكتب مسؤول عن صناعة معينة. و تتخذ القرارات بخصوص اندماج الشركات و الاحتكارات و سوء استعمال سلطة السوق. حيث إن كل قرار يوضع من قبل لجنة تضم مدير التشغيل و مساعدين بنفس القسم، و تكون القرارات مستقلة عن أي توجهات أو سلطة.[1]

و يمكن توضيح الآلية التي يعمل بها هذا المكتب من خلال الشكل التالي:

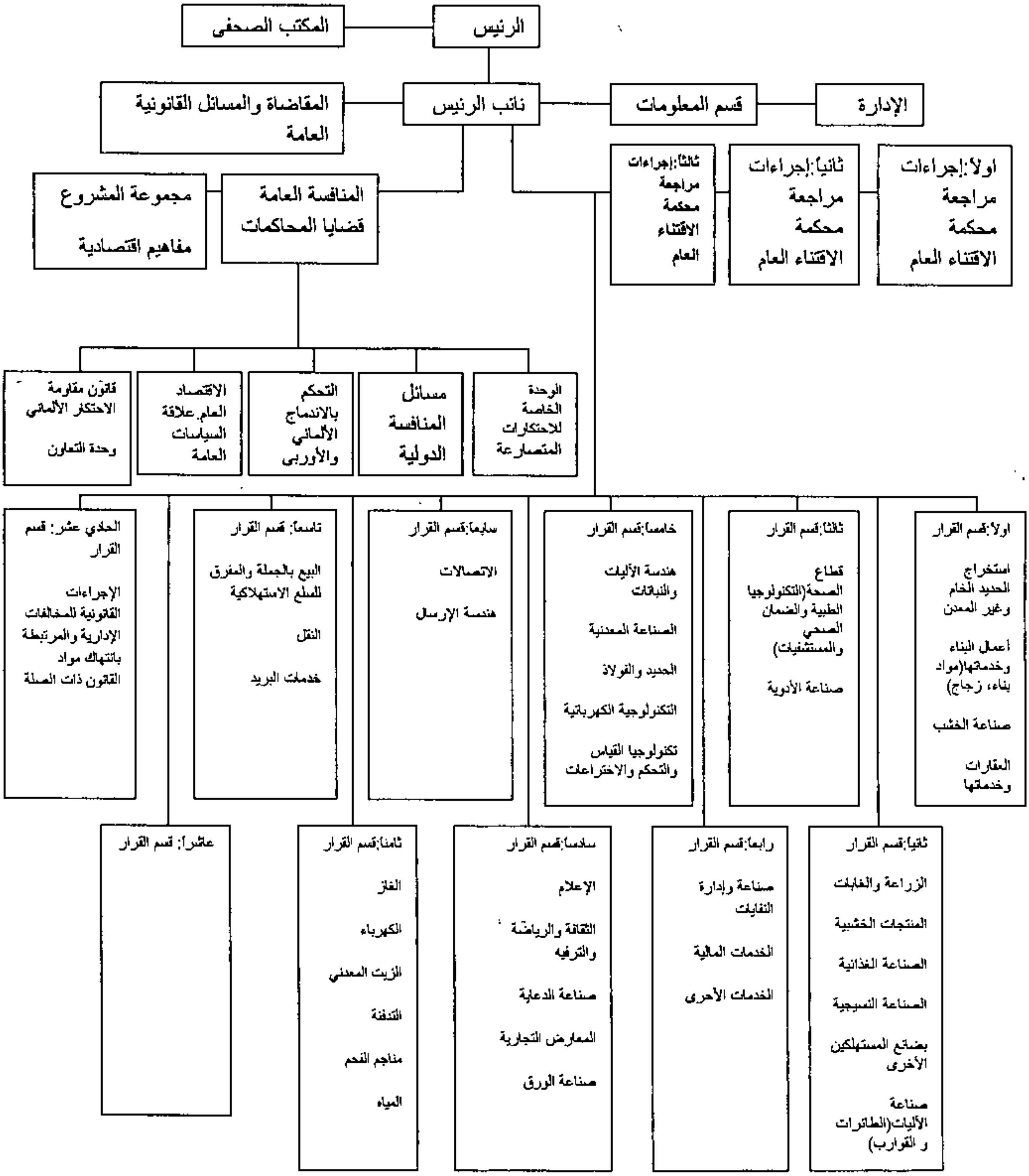
---

[1] Stockmann. Kurt, Federal Cartel Office(social market economy (history, principles and implementation from A to Z), Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008, p227

شكل رقم(4) تنظيم عمل مكتب الاحتكار الاتحادي



الشكل رقم (5)المخطط التنظيمي لمكتب الاحتكار الاتحادي



المصدر: الشكل السابق. إعداد وترجمة الباحث

ونلاحظ من هذا المخطط أن مكتب الاحتكار الاتحادي في ألمانيا يتكون من ثلاثة مستويات رئيسية مترابطة مع بعضها البعض وتتفرع إلى مجموعة من المكاتب المختصة بكل قطاع ومحددة الصلاحيات ضمن نطاق عملها.

فالمستوى الأول يتألف من رئيس المكتب ويتبع له بشكل مباشر المكتب الصحفي. والمستوى الثاني هو نائب الرئيس الذي يتبع له الأمور القضائية والمسائل القانونية العامة وأيضا قسم المعلومات والإدارة.

و المستوى الثالث الذي يتعامل مع قضايا المنافسة على المستوى الوطني والأوربي مثل قانون الاحتكار ووحدة التعاون الدولي والاقتصاد العام والعلاقات السياسية العامة ويتعامل أيضا مع أمور اندماج الشركات والمنافسة الدولية ووحدة تتعامل مع صراع الاحتكارات.

ويتبع لنائب الرئيس أمور تتعلق بالملكية العامة (التي تتكون من ثلاث مكاتب). كما يتبع له احد عشر قسماً لاتخاذ القرارات كل قسم مختص و مسؤول عن قطاع محدد من أجل تسهيل العمل واتخاذ القرارات الصحيحة بخصوصه.

فالقسم الأول يتعامل مع استخراج الحديد الخام وأعمال البناء وصناعة الخشب، والثاني يتعامل مع قطاع الزراعة والغابات والمنتجات الخشبية والصناعة الغذائية والنسيجية وصناعة الآليات كالطائرات والقوارب.

والقسم الثالث يتعامل مع قطاع الصناعة والضمان الصحي والمستشفيات وصناعة الأدوية، والرابع يتعامل مع صناعة النفايات والخدمات المالية وإدارتها. والخامس يهتم بالهندسة المتعلقة بالآليات والنباتات والصناعة المعدنية والاختراعات، أما السادس يهتم بالإعلام والثقافة والرياضة والمعارض التجارية وصناعة الورق، والسابع يهتم بالاتصالات وهندسة الإرسال.أما الثامن يهتم بالغاز والكهرباء والمياه، والتاسع يهتم بعمليات البيع بالجملة والمفرق وخدمات النقل والبريد، أما العاشر فهو غير محدد، والحادي عشر يتعلق بالإجراءات القانونية للمخالفات الإدارية للأمور المشمولة بالقانون.

ثالثاً:البنك المركزي:

يعمل هذا البنك بشكل مستقل و يقوم على متابعة استقرار الأسعار و إصدار النقود بالإضافة إلى التعاون المستمر مع البنك المركزي الأوربي.

ويشمل نطاق عمل هذه المؤسسة النظام المالي و النقدي و الإشراف المصرفي و الدفعات غير النقدية والعمليات النقدية، بالإضافة إلى الاشتراك في المنظمات و البحوث الدولية. و هو مسؤول عن إدارة الأرصدة الاحتياطية و المهام المختلفة في حقل الإحصائيات و أيضا يعمل كوكيل مالي للحكومة ويقدم لها النصائح في أمور السياسة النقدية الواجب إتباعها لمواجهة المشكلات النقدية، و هو يضم تسعة مكاتب إقليمية و 47 فرعاً.[1]

المطلب الثاني: دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي

للدولة دور كبير في اقتصاد السوق الاجتماعي إذ تعتبر العنصر المكمل لهذه النظرية، و قد أعطى مؤسس هذا النظام دوراً أكبر و أشمل للدولة، بحيث يجب أن تنجز مهمة عظيمة في إتمام أهدافها و خاصة الهدف الاجتماعي.

و على اعتبار أن هدف هذا النظام توحيد الحرية الاقتصادية مع الضمان الاجتماعي،فهذا يتطلب تدخلاً كبير للدولة في تنظيم الاقتصاد من أجل اقتصاد سوق متوازن اجتماعياً، حيث أن تدخلات الدولة يجب أن تكون متوافقة مع اقتصاد السوق و يكون بنفس الوقت مقبولة اجتماعياً مثل تحديد الحد الأدنى للأجور[2].

كما أن مبدأ التابعية (المساعدة) في اقتصاد السوق الاجتماعي يفرض تدخل الدولة من أجل تصحيح الأخطاء و الإخفاقات في السوق و المساعدة على حل المشكلات التي قد تظهر.

و ضمن هذا الإطار نستعرض المكونات و الأجزاء المهمة لاقتصاد السوق الاجتماعي وفق الشكل التالي:

1 البنك المركزي الألماني، المهام و التنظيم، http://www.bundeskartellamt.de/wEnglisch/download/pdf/Organigramm/0110_Organigramm-E.pdf ، من دون مؤلف تاريخ المشاهدة 2010/1/27

2 Ozbideciler. Umut، مرجع سابق،ص59

الشكل رقم (6) المكونات و الأجزاء المهمة لاقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا



Resource: Dietrich Dickertmann.Viktor Wilpert Piel, Social market economy: Principles and functioning((social market economy (history, principles and implementation from A to Z), Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008, p408

ويبين الشكل مكونات اقتصاد السوق الاجتماعي حيث ينطلق من حقائق أولية وأساسية في علم الاقتصاد وهي الندرة والحاجات و الرغبات.

ويبدأ بالإطار المؤسساتي الاقتصادي الذي يبين شكل الملكية والحرية الفردية في البيع والاستهلاك والاستثمار والعمل والتعاقد، بحيث تكون محمية ومحفوظة من قبل القانون.ومن ثم تأتي إجراءات التنسيق التي تبين الأسلوب الاقتصادي المتبع في إدارة الاقتصاد والتركيز على عدم المركزية وتنسيق الاقتصاد العام من خلال تكوين الأسعار والمنافسة وتخصيص المصادر وتحفيز الإبداع وإصلاح القرارات الفردية الخاطئة.

وكل ذلك من خلال الحوافز المتمثلة بالفائدة الشخصية و المنافسة والتي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الفردية والكلية للمجتمع، وبحيث تنطوي هذه الأهداف ضمن النظام الاجتماعي الذي يضمن حماية الكرامة الإنسانية والشخصية والعائلة ووجود القوانين الإدارية والاقتصادية وقوانين العمل وبالتالي تحقيق الخدمات الاجتماعية.

وتعالج هذه الأهداف حالات فشل السوق والفشل الحكومي من خلال سياسات الإصلاح المؤسساتي والدستوري أو من خلال سياسات الإصلاح العملية المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية.

المطلب الثالث: السياسات الاجتماعية في ألمانيا

تعتبر هذه السياسات من أهم الإجراءات الواجب إتباعها في اقتصاد السوق الاجتماعي و تشمل السياسات المناطق التالية:[1]

1- سياسات حماية العمال
2- نظام الضمان الاجتماعي
3- سياسة العلاقات الصناعية و المصنعية التي تعطي الحق للعمال في الحصول على المعلومات والاعتراض والاستشارات...
4- سياسة سوق العمل
5- السياسات المنزلية
6- السياسات العائلية
7- سياسات التعليم
8- سياسات تراكم الثروة
9- سياسة الطبقة الوسطى
10- سياسة دعم الشباب و المسنين

و هذه المناطق مشمولة في السياسات الاجتماعية الألمانية، حيث أن ألمانيا مميزة بنظام اجتماعي مترف يشمل الشيخوخة و نظام راتب تقاعدي و تأمين صحي و تأمين بطالة، حيث أن ثلث الناتج المحلي الإجمالي يصرف على الميزانية الاجتماعية و جزء من هذه الميزانية ممول من دخل الضرائب، وقد ارتفعت مساهمة الحكومة في هذه الميزانية إلى 22.3% عام 2002.[2]

المطلب الرابع: إمكانية التطبيق في سورية

يحتاج تطبيق هذا النظام في سوريا إلى جهد كبير على المستوى الحكومي و الشعبي، من ناحية اتخاذ إجراءات كبيرة لتذليل العقبات التنظيمية المؤسساتية والاقتصادية.حيث يعاني الاقتصاد السوري

---

[1] Lampert. Heinzm social policy((social market economy (history, principles and implementation from A to Z), Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008, p422

[2] Siebert. Horst, Germany's Social Market Economy: How Sustainable is the Welfare State?, Paper presented at the American Institute for Contemporary German Studies, The Johns Hopkins University, Washington, May 28, 2003, p14

من مجموعة من التحديات التي تقف عقبة في تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، الأمر الذي يحتاج إلى حلول لتكون الأرضية مناسبة لتحقيقه.

أولا: النمو السكاني:

تزايد السكان في سوريا بمعدل عام وصل إلى 3 – 4 % سنويا خلال العقود الأربعة التي تلت الاستقلال، حيث كانت نسبة النمو السكاني في سوريا من أكبر النسب في العالم. لكن هذا النمو بدأ بالتراجع في فترة التسعينات والوقت الحاضر، حيث وصل المعدل إلى 2.5% تقريباً، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل أهمها تراجع الدخول في فترة من الفترات وتضاؤل العائدات النفطية والظروف الطبيعية التي مرت على البلاد من الجفاف وشح الأمطار وركود البناء السكني التعاوني وصعوبة تأمين مسكن ملائم وإنهاء الدولة لالتزامها بتشغيل الخريجين وانتشار البطالة، حيث أن زيادة عدد السكان يؤثر على الخدمات التي تقدمها الدولة و زيادة الضغوط الاجتماعية مما يقف عائقاً في وجه تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ثانيا: البطالة:

تعاني سوريا (شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية) من التركيبة التاريخية الفريدة لسوق العمل التي جمعت بين الحركات الواسعة للهجرة من الريف إلى المدينة، تباطؤ الإنتاجية الزراعية، وارتفاع مستويات البطالة. فبينما كان معدل النمو السكاني يميل إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة، كان معدل نمو القوة العاملة يحافظ على مستوى مرتفع نتيجة تزايد النزعة إلى المشاركة في القوة العاملة بين أفراد المجتمع. حيث أن عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل في العقد الأول من الألفية الثالثة وصل إلى 300 ألف سنوياً[1]. ولا يعود هذا الارتفاع إلى النمو السكاني فقط وإنما إلى حالة الاقتصاد الكلي من ضعف الطلب على البضائع السورية وبالتالي حالة الركود الاقتصادي التي سادت، والفروقات في تركيبة العرض والطلب على العمل من حيث الكفاءة المطلوبة.حيث بلغ عدد المتعطلين عن العمل وفق المكتب المركزي للإحصاء عام 2009 حوالي 442953 ألف متعطل و في عام 2010 حوالي 468010 ألف متعطل بنسبة زيادة خمسة بالمائة. يدخل سوق العمل سنوياً 200000 إلى 250000 طالب عمل وهو ما يعادل 3.7% من حجم العمالة، وهذا يخلق تحدياً كبيراً، ذلك أننا، وبحسب قانون Okun، بحاجة إلى زيادة 9% في الناتج المحلي الإجمالي لتأمين فرص العمل هذه*.

---

[1] هيئة تخطيط الدولة، 2004، التقرير الوطني الثاني عن التنمية البشرية، دمشق، سوريا، ص 122

* قانون Okun: نحن بحاجة إلى زيادة 2.5% في الناتج المحلي الإجمالي لتأمين زيادة قدرها 1% في قوة العمل.

ثالثا: العمالة:

إن للمستوى التعليمي للمشتغلين دور كبير في انخفاض الإنتاجية في سوريا كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم(9) التوزع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	أمي	ملم	ابتدائية	إعدادية	ثانوية		معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
2006	8.4	10.9	40.2	14.6	8.3		8.7	7.3
2007	7.7	10.8	40.4	9.1	9.9		8.9	7.7
2008	8.6	16.5	34.6	13.2	6.6		9	8.3
2009	7.6	10.8	39.3	14.7	10		9.1	8.5
2010	7.8	15.2	36	13.9	10		8.6	8.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام (2008– 2010)

نلاحظ أن أكثر من 75% من إجمالي العمالة هم من حملة الشهادة الإعدادية فما دون، في حين أن حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا لا يشغلون أكثر من 8.5% من القوة العاملة، وهذا ما يجعل النهوض بمعدلات النمو الاقتصادي إلى معدلات مرتفعة صعباً، و تؤكد أغلب النظريات الاقتصادية في نماذجها حول النمو الاقتصادي على أهمية المورد البشري في عملية النمو الاقتصادي، ومن المعلوم أن التعليم والتدريب هما أساس بناء الموارد البشرية. ولايمكن بهذه التركيبة دخول سباق التنافسية مع دول العالم التي سبقتنا في التعليم والبحث العلمي ولايمكن بناء صناعات ذات تقانة متقدمة وفق هذه الظروف مما يعطي أولوية قصوى للتعليم الكمي والنوعي بالإضافة إلى التدريب والتأهيل المستمر.

رابعا: الاكتفاء الغذائي:

يشكل الغذاء أولى الحاجات الأساسية لدى الإنسان ويعد الاكتفاء الغذائي أو الاعتماد الذاتي الغذائي أولى المتطلبات الأساسية للأمن الوطني الاستراتيجي والأمن الاقتصادي والاجتماعي وبذلك يعد الاكتفاء الغذائي فضلاً عن البحبوحة الزراعية والغذائية عنصرًا أساسيًا من عناصر الرفاهية الاجتماعية وشرطًا مسبقًا للتنمية الاجتماعية الأمر الذي يجعله (أي الاكتفاء الغذائي) عنصرًا أساسيًا من عناصر اقتصاد

السوق الاجتماعي وشرطاً مسبقاً لتحقيقه وازدهاره[1].وإذا نظرنا إلى واقع القطاع الزراعي في سوريا بين 2005 و 2010 نجد إن قيمة الإنتاج الزراعي بدأت بالانخفاض من عام 2007 حتى عام 2009 حيث ارتفعت قليلاً بمعنى إن هناك معدل نمو سلبي ويعود ذلك بشكل أساسي إلى العوامل الطبيعية، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم: (10) قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون ليرة سورية سنة الأساس 2000)

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج	373494.9	398111.4	432712.9	378377.6	356209.7	394264.3

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010

للإكتفاء الغذائي أهمية كبرى عند المواطنين لذلك يستوجب التنبه والحفاظ عليه من خلال اعتماد استراتيجيات بعيدة المدى ضمن خطط منظمة لتطوير الإنتاج و الارتقاء بمعدلات نموه، لتفوق الطلب ووضع طرق لمكافحة الجفاف، عن طريق بناء السدود وزيادة المساحات الزراعية المروية.

خامسا: النمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطينا فكرة عن مسار التطور الاقتصادي، كما أن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تحقيق معدل نمو كبير يتراوح بين 7 و9% و هذا غير محقق الآن في سوريا كما يوضح الجدول التالي:

[1] الزعيم، عصام. *اقتصاد السوق الاجتماعي بين تحديات العولمة والتحديات الوطنية*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2006، 65 ص

جدول (11) معدلات النمو الاقتصادي في سوريا [2005-2009]:

العام	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	4.5	5	5.7	4.3	5.9

المصدر: حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء و تقرير البنك المركزي.

أي أنها بلغت بالمتوسط 5.3 ومن المعلوم أن معدل النمو المستهدف خلال الخطة الخمسية العاشرة هو 7%، وبذلك نجد أن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة قد ارتبطت بشكل أساسي بالمحفزات الخارجية والاعتماد على قطاعات ريعية مثل النفط والزراعة وتراجع الصناعة التحويلية التي تعتبر حجر الزاوية في هذا النظام، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها خلال الأعوام السابقة كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (12) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصناعة والصناعة الاستخراجية والتحويلية(بالأسعار الثابتة)

العام	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
صناعة	**-3**	**0.6**	**2.81**	**17.13**	**-4.95**
صناعة استخراجية	**-8.2**	**-4.5**	**-8.43**	**5.38**	**-0.23**
صناعة تحويلية	**9.6**	**4.5**	**25.25**	**34.10**	**-8.96**

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء وحسابات الباحث

نلاحظ أن قطاع الصناعة شهد نمواً سلبياً وهو من القطاعات التي تأثرت بالأحوال الاقتصادية وخصوصاً الصناعة التحويلية التي حققت معدل نمو سلبي بعد عامين من النمو المرتفع، بينما عاد معدل النمو في الصناعة الاستخراجية إلى الحالة السلبية بعد نمو مقبول في العام 2008.

فيما يلي جدول(13) يوضح التغير الطارئ على الناتج المحلي الإجمالي من حيث مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية فيه(بالأسعار الجارية)

العام	2005	2006	2007	2008	2009
زراعة	23	24	20	15	20
صناعة	25	24	23	26	23
صناعة استخراجية	15	15	13	13	12
صناعة تحويلية	22	23	8	10	9
الكهرباء والمياه	3	3	2	3	2
البناء والتشييد	4	4	4	5	4
التجارة والمطاعم والفنادق	20	18	20	21	21
النقل والمواصلات والتخزين	11	11	12	12	12
خدمات المال والتأمين والعقارات	4	5	5	5	6

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء

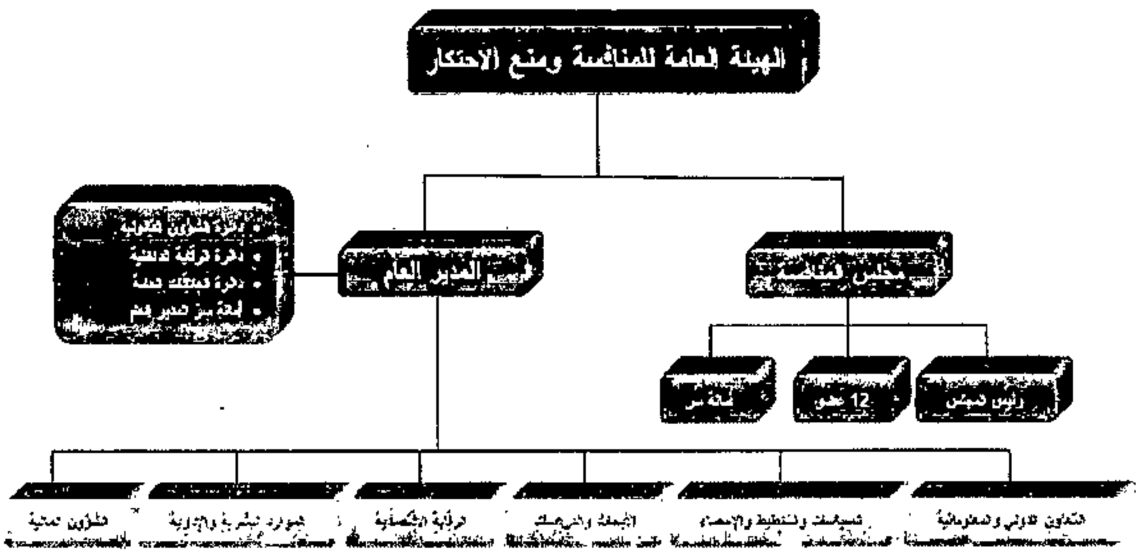
يبدو بحسب الجدول المرفق أن قطاع الزراعة وقطاع خدمات المال هما القطاعان الوحيدان من بين القطاعات المعطاة قد زادا حصتهما من الناتج في العام الأخير 2009 عن عام 2008 (من 15 إلى 20% بالنسبة للزراعة، ومن 5 إلى 6% بالنسبة لقطاع خدمات المال) في الوقت الذي حافظ فيه قطاعي التجارة (21%) والنقل (12%) على حصتهما من الناتج في العامين الأخيرين، بينما شهدت قطاعات الصناعة التحويلية الاستخراجية والكهرباء والماء والبناء تراجعاً في حصصها من الناتج خلال العام الأخير عن العام السابق، وهذا يؤكد تراجع الصناعات التحويلية في سورية وضرورة العمل على زادة الاستثمار فيها لأهميتها الكبيرة على الوطن و المواطنين لأنها تستوعب عدداً كبيراً من اليد العاملة وتؤمن الغذاء واللباس لشريحة كبيرة من الناس.

سادسا: مؤسسات السوق:

تنظيم السوق وتحديد أدوار الفاعلين فيه شرط ضروري لعمل السوق الحر، وفي إطار السوق الاجتماعي يصبح ذلك أولوية، فالسوق في بلادنا هي سوق غير منظمة وغير منضبطة، لعدم فاعلية التشريعات والقوانين الناظمة لعمل السوق وخاصة مكافحة الاحتكار الذي يلعب دوراً مهماً في اقتصاد السوق الاجتماعي، لما لها من دور كبير في حماية المستهلك والصناعات الناشئة.

وعلى الرغم من وجود جهاز جديد لمكافحة الاحتكار في سوريا، لكنه يبقى حديث العهد ويحتاج لدرجة كبيرة من الاستقلالية وتطوير دائم لإدخال نطاقات جديدة يستطيع التدخل فيها وخاصة مع تطور الاقتصاد كما في ألمانيا، بالإضافة إلى التدريب المستمر للعاملين فيه وزيادة أعدادهم وتخصصاتهم.

الشكل رقم(7) تركيب الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار في سوريا



المصدر : http://www.competition.gov.sy/arabic/main/about-us.html

ومن ناحية منظمات أرباب العمل والمنظمات المهنية والمنظمات العمالية، ليس لها دور حقيقي فاعل من جهة التعبئة والتنظيم وفرض المعايير والرقابة على الأداء المهني للمنضوين فيها، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر وتفعيل و العودة إلى القواعد العمالية.

ومن ناحية مؤسسات الضمان الاجتماعي وخاصة الصحية فهي قليلة جدا، حيث تم مؤخراً استحداث مؤسسة شام للضمان الصحي واتخذ قراراً بتشميل جميع العاملين في الدولة بهذا الضمان، ولكن السؤال هنا أين دور القطاع الخاص في هذا المجال و ماذا يقدم للعاملين لديه.

وأيضا فيما يخص مؤسسات حماية المستهلك يجب تفعيلها بما يحقق الغاية الموجودة من أجلها وهي حماية المستهلك من الغش.

الفصل الثالث

طرق التدخل

المبحث الأول: التحكم بالأسواق

- **المطلب الأول:** مفهوم التحكم
- **المطلب الثاني:** أهداف التحكم و أسبابه
- **المطلب الثالث:** طرق تحكم الأسواق في الدول النامية

المبحث الثاني: التدخل الثلاثي

- **المطلب الأول:** التحكم بالأسعار
- **المطلب الثاني:** التحكم بالمنتج

المبحث الثالث:التدخل الثنائي

- **المطلب الأول:** النظام الضريبي
- **المطلب الثاني:** الإنفاق الحكومي

الفصل الثالث:طرق التدخل

مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد قامت اغلب الحكومات في العالم بانتهاج سياسات وقوانين تدعم وتعزز التحرر الاقتصادي وتعطي دفعات قوية نحو التوجه إلى الاقتصاد الحر وابتعاد الحكومة عن التدخل في الاقتصاد . حتى أتت الأزمة المالية العالمية التي أعطت فرصه للدول للتوقف و إعادة النظر في السياسات التحررية الكاملة ، حيث أثبتت هذه الأزمة ضرورة وجود دور فعال وقوي للدولة في المراقبة والتدخل عند الضرورة لمنع مثل هذه الأزمات والتي ما زالت آثارها حتى وقتنا الراهن

وبالعودة إلى التاريخ وكما ذكرنا سابقا فقد أوجدت نظم اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الحرية بالإضافة إلى التدخل من أجل صون حقوق الطبقات الفقيرة والوسطى التي ستكون أكثر الطبقات تأثرا بهذه الأزمات (اقتصاد السوق الاجتماعي) وأيضا العمل على تحقيق قدر من الرفاهية للمجتمع .

وتختلف طرق التدخل حسب التوجهات العاملة و السياسات الاقتصادية لكل بلد .

المبحث الأول : التحكم بالأسواق

بالرغم من الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد وفعالية هذا الدور من خلال تدخلها أو من خلال عدم تدخلها ، فالمؤيدون يرون ضرورة وجود دور فعال للدولة في الاقتصاد والأسواق والمعارضون يرون أن آلية السوق والحرية الاقتصادية هي الكفيلة (وحدها) بأن تتم العمليات الاقتصادية بفعالية بعيدة عن أي تدخل في آلية السوق.

و يعود هذا الجدل والاختلاف في الآراء إلى تعدد النظم الاقتصادية سواء الأنظمة الأساسية المتعارف عليها (الاشتراكية والرأسمالية) أو من تلك النظم التي تجمع بين الاثنتين مع اختلاف التسميات من اشتراكية السوق أو الرأسمالية المسيطر عليها .

على الرغم من اختلاف التسميات و لكن هناك غاية واحدة من ذلك ، و هي استخدام أساليب مستقاة من النظامين في إدارة الاقتصاد سواء بالحرية الاقتصادية إضافة إلى التدخل والسيطرة على السوق .

والتحكم بالسوق هي إحدى الوسائل التي تتبعها الدولة من أجل المشاركة في إدارة العمليات الاقتصادية في البلاد، حيث تعمد الحكومات إلى فرض القوانين والتحكم بالأسواق من أجل التدخل المباشر أو حتى غير المباشر بنشاطات المؤسسات الاقتصادية .

إن مفهوم و وظيفة التحكم المحدد واسعة جدا، لكن الخط الفاصل بين اشتراكية السوق و الرأسمالية المسيطر عليها ضيق جدا ، بينما الفرق بين هذين المفهومين و من ناحية أخرى مفهوم الأسواق غير المقيدة ومن ناحية أخرى نظم التنسيق الإدارية، واضح حتى على المراقب العادي في الأسواق المسيطر عليها، سواء أكان جزء لا يتجزأ من الهيكل الاقتصادي الرأسمالي أو الاشتراكي. و تعمل الإدارات والسلطات العامة باستمرار ليس فقط من أجل وضع حدود معينة على نتائج السوق ولكن أيضا التأثير على اتجاه نشاطات السوق وهدفها، أما في عقود نظام التنسيق الإداري واتفاقياتها تترك هذه الأسواق مجالاً للمرونة والنشاطات الفردية[1].

المطلب الأول: مفهوم التحكم

إن التحرر من القوانين والتحكم هما سياستان في غاية الأهمية من أجل تقوية اقتصاد السوق الحر، حيث إن التحرر من هذه القوانين والتحكم يعني إنهاء كافة القوانين الحكومية ضمن القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصاد، بمعنى إنهاء التدخل الحكومي بكافة إشكاله.

وهذا يعني إن فرض هذه القوانين والتحكم الحكومي هي دلالات على الطرق التي تنتهجها الحكومات من أجل التدخل المباشر وغير المباشر بالنشاطات الاقتصادية .

ويأتي أيضا تعبير تحكم السوق على أنه قدرة البائعين و المشترين للتأثير على سعر البضاعة والخدمة وكميتها أو حتى تبادل السلع في السوق ، حيث يعتمد تحكم السوق على عدد المنافسين ضمنه ، بحيث إذا كان هناك عدد قليل من البائعين وعدد كبير من المشترين نكون قد حصلنا على تحكم بالسوق من قبل البائعين وهذا ما نسميه الاحتكار (**monopoly**)، و في الحالة المعاكسة في حال كان هناك الكثير من البائعين ومشترين قلائل فهنا نحصل على ما يسمى (**monopsony**)أو احتكار المشتري[2].

---

[1] Preston. E.Lee, market control in developing economies, paper collected from interviews and observation, 1966-1967, p1

[2] http://glossary.econgvru.com/economic-term/market+control ,2010/10/24 بدون مؤلف، تاريخ المشاهدة

و طبعا هذا يحدث في السوق الحرة، وهو احد أسباب نشوء تحكم السوق من قبل الدولة و ذلك لمعالجة هذا الخلل في السوق من الناحيتين، لصالح المشتري من جهة ولصالح البائع من جهة أخرى من اجل حفظ الحقوق وتخفيف المضار الاقتصادية على المجتمع ككل.

و بالتالي فإن التحكم يمكن أن يكون على العرض والطلب، حيث أن اغلب الأسواق و على الأرجح معظمها تخضع لدرجة معينة من التحكم .

إذا تحكم السوق ببساطة ليس تحكم الطلب أو نشاطات إدارة العرض فقط وإنما يمكن أن يكون متساوياً فيما بينها أو حتى أعظم من ذلك، بمعنى أنه تخطيط لانجاز احد أو كل نتائج نشاط السوق، بما فيهم نوعية البضاعة والخدمات المتبادلة بالإضافة إلى حجمها وسعرها، والتوزيع بين البائعين والمشترين. أي إن السمة الجوهرية لإدارة التحكم تكمن بالعلاقة المتبادلة بين النتائج المتعددة، بالإضافة إلى أن تقويم تأثير التحكم و السيطرة وفاعليتها يستند إلى مقارنة النتائج المنجزة مع تلك التي يمكن أن تحدث تحت نشاط السوق غير المقيدة[1].

كما أن القوانين الحكومية والتحكم المتبع من قبل الدولة من الممكن أن تكون قوانين وتحكماً ادارياً واقتصادياً كما هو مبين في الجدول التالي :

[1] preston.E.Lee,2 مرجع سابق، ص

جدول رقم (14) نوع القوانين الحكومية والتحكم الحكومي

القوانين الحكومية		التحكم الحكومي	
إداري	اقتصادي	إدارية	اقتصادي
- الضرائب - التجنيد الإلزامي - قوانين السير - قوانين التعليم الإلزامي - منع استخدام المخدرات - قوانين البيئة	- القيود التشريعية لدخول السوق (الاحتكار الحكومي، الامتيازات، التراخيص) - القيود التشريعية لدخول التجارة الدولية (التعاريف الجمركية ، الحصص) - الإعانات المالية للمشاريع العامة) - تعويض خسائر المشاريع العامة - عمليات دعم عجز المؤسسات	- التعديلات الضريبية - التحكم بالسير - التحكم بالبيئة - الصحة	- التحكم بالأسعار - التحكم بالأجور - التحكم بالاجارات - التحكم بأسعار الفائدة - التحكم بأسعار الصرف

المصدر:

Aktan, Coskun Can., *"Regulation and Control vs. Deregulation and Decontrol"*, *DEÜ İİBF Dergisi*, Cilt.8, Sayı:2, Yıl, 1993(a),p3

فسياسات الأسعار والضرائب هي مثال عن القوانين الإدارية ، أما القوانين الاقتصادية فمن الممكن أن تتضمن التراخيص والامتيازات وبراءات الاختراع ونظام التعرفة والحصص من أجل التجارة، كما أن أنواع التدخل المباشر بآلية العرض والطلب كالتحكم بالأسعار والفوائد والأجور هي أيضا أمثلة عن التحكم الاقتصادي.

وأيضا للتحكم بالأسواق نتائج وهي ظهور السوق الموازي أو السوق السوداء، التي يلجأ إليها المستهلكون والمنتجون من أجل تخفيف الضرائب والحصول على الفائدة الأكبر من خلال البيع أو الشراء من هذه السوق والابتعاد عن السوق الرسمية.

الأمر الذي يتطلب من الدولة جهداً إضافيا من أجل السيطرة على السوق وتنظيمها لكي يكون للأدوات المتبعة في التحكم الأثر الايجابي على الاقتصاد والمجتمع بشكل متوازن والتخفيف من آثار السوق السوداء قدر الإمكان وتنظيمها بما يخدم المصلحة العامة.

المطلب الثاني: أهداف التحكم و أسبابه

التحكم هو تخطيط لإنجاز وإتمام نشاطات السوق للدخول إلى نتائج ومخرجات عملية مناسبة ومتوافقة مع مصالح جميع الأطراف الداخلة والمتعاملة في السوق بشكل متبادل ضمن المصلحة الاقتصادية والاجتماعية العامة .

أي إن تحكم السوق ليس نهائيا بحد ذاته وإنما هو مقصود من أجل انجاز أهداف التنمية الأساسية (تحفيز الإنتاج والاستهلاك المحلي وحفظ واستقرار سعر الصرف و تحسين رفاهية الإنسان)، و بسبب اشتراك كثير من العوامل في انجاز أي هدف رئيس، لذلك نشاطات تحكم السوق المحددة يجب أن تشير إلى أهداف و مواضيع أكثر تحديد و التي تساهم تباعا في إستراتيجية التنمية طويلة الأمد[1].

وبالتالي فإن هدف التحكم بالسوق هو إنجاز هذه الأهداف و إصلاح الأخطاء التي يقع بها السوق والتي تؤخر تحقيق تلك الأهداف.

وانطلاقا من هذه الأهداف نستطيع أن نستنتج الأسباب التي دعت الحكومة للتحكم بالسوق والتدخل فيه، وهي حالات فشل السوق بشكل رئيسي و التي تؤثر في الرفاهية الاجتماعية .

من الناحية الاقتصادية فإن معظم أسباب تدخل الدولة و تحكمها في الأسواق و الاقتصاد يمكن أن تفهم في واحدة من الفئات الثلاثة التالية :

1- تصحيح حالات فشل السوق (التشوهات).

2- إعادة توزيع الدخل.

3- أهداف غير اقتصادية.

و من خلال التمعن الدقيق في الفئة الثالثة نستطيع أن نرى أنها يمكن أن تكون ضمن أحد الفئات الباقية ولكن يفضل أن يتم قبولها كنوع منفصل من المواضيع من أجل التبسيط[2].

---

[1] preston.E.Lee,4 مرجع سابق، ص

[2] Deardoff.v.A, the Economics of Government Market Intervention, and Its International Dimension, paper prepared for a Festschrift in honor of John H. Jackson,Edited by Barco Bronckers and Reinhard Quick,To be published by Kluwer Publishers, The University of Michigan, 2000, p3

و يعرف الفشل السوقي بأنه الحالة التي يفشل فيها نظام السوق في تخصيص الموارد بصورة تتسم بالكفاءة.

و يمكننا تمييز مصدرين مختلفين لفشل السوق (الفشل السوقي)[1]:

يظهر الأول من خلال الفشل في حماية حقوق الملكية، و ينشأ الثاني من العجز في إشباع الحاجات و المتطلبات الإنسانية إما بسبب فشل بعض الأفراد في الحصول على الدخل المناسب من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية أو لسوء حظ غير متوقع .

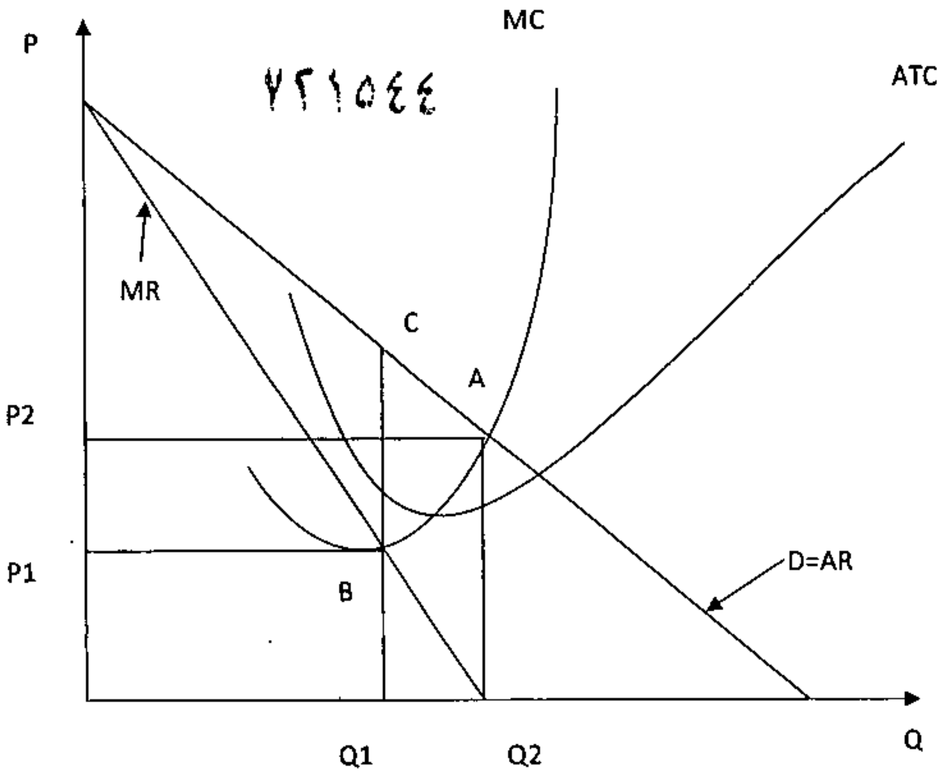
وتعتبر الاحتكارات من أكثر الحالات التي تدل على فشل السوق في تحقيق التوزيع العادل للمصادر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، حيث يتمثل شرط توازن المنتج في ظل المنافسة الكاملة بتساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي أو السعر **(Mc = p)** .

و لكن نتيجة لعدم تحقق ظروف المنافسة الكاملة في الأسواق، إلا في الحالات النظرية والبعيدة عن الواقع، تنشأ في الأسواق حالات من الاحتكار وهي كثيرة في أيامنا هذه.

حيث يسعى المحتكر لخفض مستوى الإنتاج بهدف رفع السعر و تحقيق أرباح عالية، فيختار المحتكر مستوى الإنتاج الناجم عن تساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي**(MC=MR)** مبتعدا عن وضع التخصيص الأمثل للموارد كما في الشكل التالي :

[1] Lee .H. Seun, Market failure and Government failure, seoul National university ,p9

الشكل رقم (8) حالة الاحتكار



ويبين الشكل البياني مستقيم الإيراد الحدي **MR** ومستقيم الطلب **D** ومنحني التكاليف الحدية **Mc**، وفي ظل المنافسة الكاملة يتم تخصيص الموارد بصورة كفوؤة باختبار مستوى الإنتاج **Q 2** عند تقاطع مستقيم الطلب مع منحني التكاليف الحدية .

أما في وضع الاحتكار فيقوم المحتكر باختيار مستوى الإنتاج الناجم عن تقاطع منحني التكاليف الحدية مع مستقيم الإيراد الحدي، وينجم عن ذلك فقدان في رفاهية المجتمع بمقدار مساحة المثلث **(ABC)** .

أما فيما يخص إعادة توزيع الدخل، تقوم الدولة بعملية إعادة توزيع الدخل في المجتمع من خلال بعض الآليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية و إشباع أكثر قدر ممكن من الحاجات البشرية . وذلك من أجل تصحيح أخطاء السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية .

لا تملك النظرية الاقتصادية إلا القليل لتقوله حول ما ينبغي إن يكون إعادة توزيع الدخل بالرغم من أنها تقول عنه انه حقيقة جيدة، حيث انه في الأسواق التنافسية وفي المقام الأول سيعود الدخل على من يملك الأصول الإنتاجية وذلك بما يتناسب مع إنتاجياتهم[1].

ولكن نتيجة الطبيعة الإنسانية والطمع الذي ينقاد إليه الأشخاص من أجل تعظيم ربحهم بأي شكل من الأشكال الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار ببعض فئات المجتمع والاقتصاد الكلي،الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة من اجل الحفاظ على نوع من العدالة وتقليل النتائج السلبية التي يمكن أن ينتج عن ذلك في المستقبل على الاقتصاد ككل وكبحها .

المطلب الثالث: طرق التحكم بالأسواق في الدول النامية

هناك ثلاث طرق مبدئية تستخدم إما بشكل منفصل أو مجتمعة في البلدان النامية من اجل تحقيق أهداف السيطرة و هذه الطرق هي[2] :

1 – تمركز بعض الوظائف والنشاطات التسويقية بيد الوكالات الرسمية لأغراض السيطرة .

2– تأسيس المشاريع الرسمية والحكومية لتنافس الشركات الخاصة أو للمنافسة فيما بينها .

3 – مراقبة وتنظيم النشاطات التسويقية الخاصة بشكل مباشر .

يعتبر تمركز بعض النشاطات التسويقية ميزة تساعد الدولة في إدارة الاقتصاد وتوزيع وتخصيص المصادر وخاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية لعدم احتكارها من قبل التجار، لكي لا ينعكس سلبيا في ارتفاع أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية في السوق .

و أيضا إن تأسيس المشاريع العامة له ميزات عدة و خاصة في سوق غير مقيدة من حيث دخول و خروج المستثمرين إليها . فهي يمكن إن تدخل كمشاريع منافسة للمشاريع الخاصة و تساهم في تقييد وتوجيه هذه المشاريع، و تقيدها و تمنعها من التحول نحو احتكارات في السوق واستغلال قوى السوق لصالحها، و العمل على تحسين نوعية الإنتاج و جودته مما يؤدي إلى طرح منتجات ذات جودة عالية و تقديم خدمات ذات كفاءة للمستهلكين.

[1] Deardoff.v.A,10 مرجع سابق، ص

[2] Preston.E.Lee, 11مرجع سابق، ص

وأيضا هذا ينعكس بشكل آخر على عمل المشروع العام الذي سوف يسعى من أجل تحقيق ذلك إلى العمل بكفاءة وبشكل اقتصادي من اجل المنافسة وتحقيق الغاية من وجوده، ويترك الأمر بالسوق للمستهلك و مهارته لتحديد خياراته ومتطلباته في هذه المشاريع و تحديد البدائل التي تلائمه.

وفعالية هذا النوع من السيطرة يتحدد من خلال[1]:

1- قابلية المشاريع العامة لإدارة عملياتها بنجاح في منافسة مفتوحة .

2- ورغبة المشاريع الخاصة قابليتها للتوافق مع هذا النظام للسيطرة بدلا من ترك السوق بالكامل

وتساعد مراقبة النشاطات التسويقية في تقليل المخاطر التي يمكن أن تنعكس سلبيا على الاقتصاد ككل من خلال تمادي الشركات و المؤسسات الخاصة من خلال الأفراد القائمون عليها في الحصول على الفوائد و الأرباح بعيدا عن المنطق و دون حساب للأخطار المستقبلية التي قد تنجم من بعض الممارسات التي يقومون بها في التسويق وبيع خدماتهم للمواطنين، وأكبر برهان على ذلك أزمة الرهن العقاري التي حدثت في بداية هذا القرن والتي ما زالت نتائجها واضحة و ظاهرة إلى وقتنا هذا على الكثير من البلدان .

و بشكل عام يمكننا أن نصنف تدخل الدولة في السوق والاقتصاد ضمن نوعين أو نموذجين من التدخل وهما التدخل الثلاثي (المثلثي) أو التدخل الثنائي .

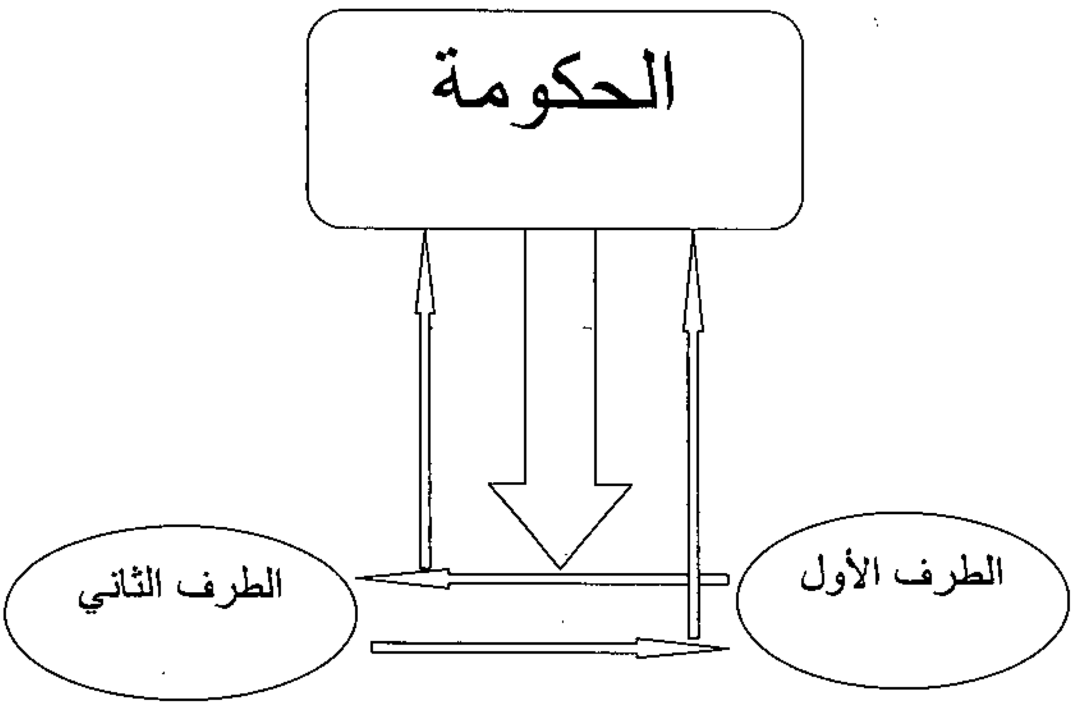
المبحث الثاني : التدخل الثلاثي

يحدث التدخل المثلثي عندما يرغم المتدخل زوجاً من الناس بالقيام بتنفيذ تبادل معين أو بمنعهم من القيام به، لذلك يستطيع المتدخل منع بيع منتج معين أو انه يستطيع منع البيع فوق سعر معين أو تحته بحيث يمكننا تقسيم التدخل المثلثي إلى قسمين :

التحكم بالأسعار والذي يتعامل مع شروط التبادل، والتحكم بالإنتاج الذي يتعامل مع طبيعة الإنتاج والمنتجين[2].

بمعنى أن العلاقة هنا بين ثلاثة أطراف يكون فيها طرف قوي قادر على توجيه التعامل بين الأطراف الباقين سواء بالمنع أو بالسماح بما يتناسب مع مصلحته أو مصلحة طرف آخر أو أحد الطرفين في هذه المعادلة ولكن بحيث يصب جزء منها في مصلحته .

الشكل رقم (9) يوضح علاقة التدخل المثلثي



المصدر: إعداد الباحث

[1] Preston.E.Lee, مرجع سابق، ص13

[2] Rothbad .N. Murray, power and market(government and the economy), institute for human studies ,Inc, second edition, 1977, p17

ويمكن أن يفرض التدخل على شروط التبادل أو طبيعة إحدى المنتجات الخاضعة للتبادل أو زوج منها أو على الناس الذين يقومون بهذا التبادل[1].

المطلب الأول : التحكم بالأسعار :

التحكم بالأسعار هو واحد من عدة طرق قانونية للتدخل بالتعاقد الخاص بالسوق، فالسوق يوجد عندما تتم المعاملات بين أكثر من شخصين ولا يقتصر الأمر على السعر النقدي.والتحكم بالأسعار يمكن أن يخلق معايير مختلفة أو مجموعة من المعايير مثل التخصيص عن طريق الانتظار أو الاقدمية أو الارتفاع أو القوة[2].

وقد ظهر التحكم بالأسعار خلال الحرب العالمية الأولى و الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة الظروف غير الطبيعية السائدة في البلاد، الأمر الذي تتطلب تدخل الحكومة في الاقتصاد من أجل الحفاظ على اكبر قدر ممكن من التوازن في الأسواق و ضمان حقوق جميع المواطنين.

أولا:أهداف التحكم بالأسواق

إن أغلب السياسات الاقتصادية أو التدخلات أو التنظيمات أو حتى التحكم في الاقتصاديات المختلفة لها أهداف تنبع في التوجهات العامة للحكومات أو حتى في الظروف التي تخضع لها هذه الاقتصاديات حيث يتم إعادة إنتاج العناصر المرغوبة في الأسواق التنافسية و غير التنافسية من أجل تحقيق أهداف اجتماعية على الأغلب ومن الممكن أن تكون سياسية وتلخص هذه كما يلي :

1 – تشجيع وترويج المنافسة حيث من الضروري أن يكون مستوى الأسعار المنظمة و تركيبها متناسق مع هدف ترويج المنافسة حيث يمكن أن توضع أسعار بمستوى أعلى من الذي يمكن أن يكون عليه، وذلك من أجل تشجيع الداخلين الجدد في السوق في السنوات الأولى من فتح السوق وخاصة عندما يلاحظ وجود أخطار قد تكون عالية جدا على الصناعات الجديدة[3].

---

[1] Rothbad .N. Murray, man. Economy and state, Ludwig von Mises Institute, second edition, Scholar's Edition, 2004, p892

[2] Cheung.n.s.steven, a theory of price control, journal of law and economics, Vol.1, Aprr.1974, university of Chicago press, p1

[3] Postal services commission, UK, price control, 2000, p1

ويمكن وضع ذلك في إطار إعادة التراكم الرأسمالي بيد القطاع الخاص والصناعي المنتج من أجل دعم هذه الصناعات وخاصة في بداية الإصلاحات من أجل دعم هذه القطاعات والاستفادة منها في المستقبل بشكل اجتماعي يتناسب والتوجهات الجديدة

2 – معالجة ومكافحة التضخم وبالتعاون والانسجام مع السياسات النقدية والمالية المتبعة من أجل تقييد معدل التضخم وخفضه حيث يعتبر التحكم بالأسعار أحد الحلول المتبعة من أجل مكافحة التضخم ولكن يبقى السؤال هل يجب أن يكون هذا التحكم شاملاً أو محدداً ؟ دائماً و مستمراً أو مؤقتا ؟ إجبارياً وملزماً أو طوعياً وإرادياً ؟ وطبعا الإجابة على هذه الأسئلة تتحدد حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.[1]

3 – حماية المستهلكين من الأسعار المفرطة عندما لا تكون المنافسة كافية لضمان ذلك . إن ارتفاع هذه الأسعار نتيجة لظروف غير طبيعية في الاقتصاد مثل الأزمات وغير ذلك يؤثر في حياة المستهلكين و المجتمع ورفاهيتهما. بمعنى أن الأسعار يجب ألا تتجاوز الكلف الكفوءة والفعالة لأي منتج أو خدمة[2].

4– كما يهدف التحكم بالأسعار وخاصة في مجال احتكارات صناعة المواد الأولية لتعظيم الرفاهية الاجتماعية إلى حدها الأقصى و التي تكون مختلفة عن أهداف الشركات العاملة وهي تعظيم الربح حيث تعتبر الحكومة الفائدة الاجتماعية أولوية[3].

5– تحقيق مستوى الكفاءة الاقتصادية ورفعه، عن طريق تقديم الحوافز بحيث يضمن أن تكون تكاليف تقديم الخدمات والبضائع فعالة على مبدأ الكفاءة الإنتاجية وأن تعكس تلك الأسعار تكاليف تقديم كل خدمة أو سلعة (كفاءة توزيعية و ديناميكية)[4]

ويمكن القول أن كل هذه الأهداف تنفع في زمن السلم أما في زمن الحرب فان الأهداف قد تختلف قليلا أو يمكن أن تتقاطع مع الأهداف السابقة ويمكن أن نوجزها بما يلي[1] :

[1] LAGUERODIE.s, VERGARA.f, THE THEORY OF PRICE CONTROLS, This is paper that appeared in the October 2008 issue of *Review of Political Economy* commemorating the 100th anniversary of John Kenneth Galbraiths' birth,2008,p17

[2] Walak A. frank, implementing a modern system of regulation for the postal service under the postal accountability and enhancement of economic, stanfordunivesity, stnford, CA94305-6072, 2008, P8

[3] Hui.X,Chen.Z, the study of price control in Chinese natural monopolistic industries in order to avoid AJ effect, the jornal of American science, 2008. P92

[4] Postal services commission, UK, price control2 ص ،مرجع سابق ،

1- لمنع الاستغلال الذي يمكن أن ينتج عن الحرب

2- للمساعدة في تركيز المصادر من أجل متطلبات الحرب الأساسية

3- للمساعدة في توزيع السلع الشحيحة والقليلة (وذلك بسبب الحرب) بإنصاف وعدالة بين الجماعات والأفراد

4- والأكثر من ذلك وبشكل أساسي للتحكم بتضخم الأسعار والتكاليف التي ستنتج نتيجة العرض القليل والطلب الزائد في زمن الحرب .

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف تتدخل الدولة في السوق من أجل تنظيم الأسعار عن طريق التحكم بالأسعار وهذا التحكم شكليا يأخذ شكل الحد الأعلى للأسعار أو الحد الأدنى للأسعار

ثانيا : الحد الأعلى (الأقصى) للأسعار price ceiling

تقوم الحكومة بفرض حدٍ أعلى للسعر لا يمكن للبائع أن يتجاوزه لكن يستطيع البيع بأي سعر أقل من السقف السعري المحدد من الحكومة.

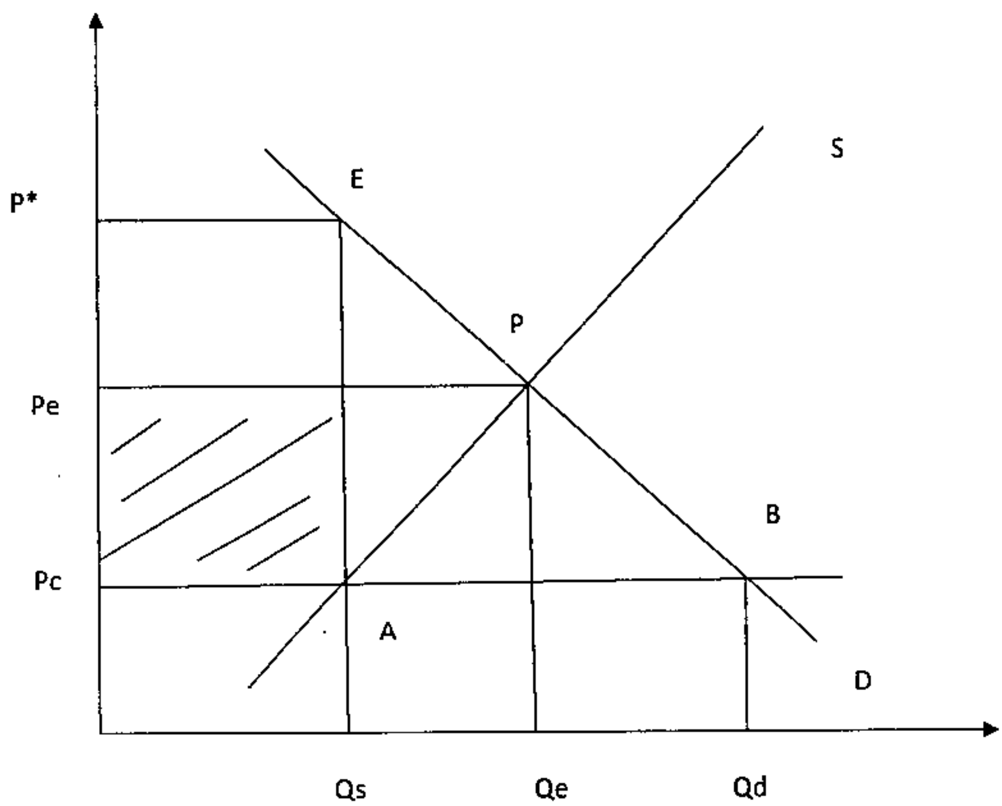
وحالات فرض الحد الأقصى للأسعار هي :

- **فرض سعر أقل من سعر التوازن في السوق**

حيث يتم فرض سعر أقل من سعر التوازن ونوضح ذلك من خلال الرسم التوضيحي التالي :

[1] Price control, www.ipa.org.au/library/publication/1229554246_decument_2-1_Price control.pdf ، بدون مؤلف

الشكل رقم (10) يوضح فرض سعر أقل من سعر التوازن



حيث أن

S منحنى العرض

Dمنحنى الطلب

PE سعر التوازن في السوق

لنفرض أن الحكومة وضعت سعر أقصى **Pc** بحيث أي بيع تحت هذا السعر غير قانوني، و في هذه الحالة فان الطلب في السوق سوف يزداد عن الكمية المعروضة بمقدار **AB** ، و ذلك لان السعر المحدد من قبل الحكومة أقل من سعر التوازن و بالتالي فان الكمية المطلوبة **Qd** أكبر من الكمية

المعروضة **Qs** عند هذا السعر، أي إن هناك فائض طلب يتحقق عند هذا السعر المحدد، ينتج عن اندفاع المستهلكين لشراء السلع غير المتوفرة[1].

و بالنظر إلى الشكل السابق نلاحظ أن هناك بعض المستهلكين قد يرغبون بدفع سعر أعلى **P*** من سقف السعر المحدد و أن كل من المنتجين و المستهلكين يرغبون في تعظيم ربحهم في السوق و لكن نتيجة سقف السعر لا يمكنهم ذلك و ينتج عن هذا فقدان و تراجع بالرفاهية الاجتماعية تحدد بالمثلث **APE**.

وبالمقابل فان الفائدة التي يتم الحصول عليها من هذه السياسة محددة بالمنطقة المخططة في الشكل والتي تتحول إلى المستهلكين الذين يستفيدون من الحصول على السلع و الخدمات بسعر رخيص وهو سعر التحكم.

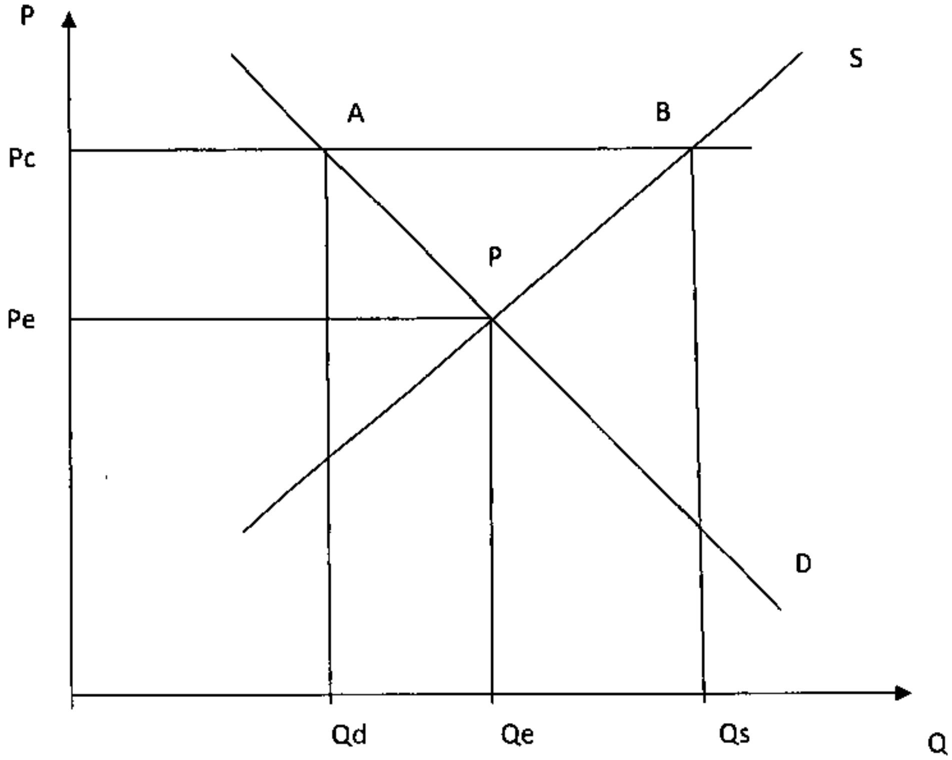
- **فرض سعر أعلى من سعر التوازن في السوق:**

و في هذه الحالة يتم فرض سعر أعلى من سعر التوازن في السوق، وأيضا لا يمكن تجاوزه في عمليات التبادل في السوق.

و يبين الشكل البياني التالي هذه الحالة:

[1] Rothbard.n. Murray, man economic and state ، مرجع سابق، ص893

الشكل رقم (11) فرض سعر أعلى من سعر التوازن



و في هذه الحالة الكمية المعروضة **Qs** اكبر من الكمية المطلوبة **Qd** أي إن هناك فائضاً في العرض **AB**، و بالتالي يستطيع المنتجون أن يعرضوا السلع و الخدمات بأسعار أقل من السعر الحكومي و سوف يتحقق هذا السعر تلقائيا نتيجة قانون العرض والطلب حتى يصل إلى سعر التوازن.

و الخلاصة: إن سقف السعر يمكن أن يكون مؤثراً و غير مؤثر في الاقتصاد:

- يكون مؤثراً إذا فرضت الحكومة سعراً أقل من سعر التوازن في السوق الأمر الذي يؤدي إلى فائض في الطلب كما ينتج من نقص في رفاهية المجتمع.
- و يكون غير مؤثر إذا فرضت الحكومة سقفاً سعرياً أعلى من سعر التوازن لان ذلك ليس له أثر في توازن السوق في الاقتصاد.

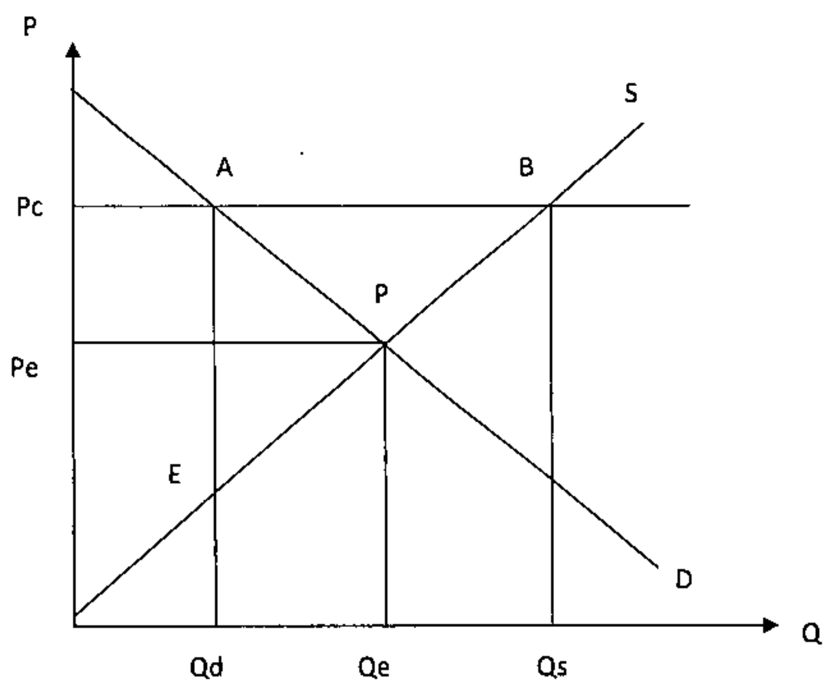
ثالثا: الحد الأدنى للأسعار price floor

الحد الأدنى للأسعار هو سعر قانوني يفرض من قبل الدولة أعلى أو ادني من سعر التوازن في السوق، بحيث إن أي سلعة أو خدمة لا يمكن إن تباع بأقل منه، و هو السعر المستخدم من قبل الحكومة لمنع الأسعار من إن تكون اقل من ذلك[1]. و أيضا يوجد هنا حالتان لهذه السياسة:

1- سعر ادني يكون أعلى من سعر التوازن:

حيث تقوم الدولة بفرض سعر أعلى من سعر التوازن في السوق ، بحيث لا يستطيع المنتجون البيع بأقل منه.

الشكل رقم (12) الحد الأدنى للسعر



حيث أن **D** و **S** منحنيات الطلب و العرض و **Pc** سعر السيطرة و **Pe** سعر التوازن في السوق ونتيجة سعر السيطرة فان المستهلكين لن يرغبوا بشراء كميات كبيرة من السلع و الخدمات حيث تكون الكمية المطلوبة هي **Qd** والناتجة عن تقاطع منحنى الطلب مع منحنى سعر التحكم (الحد الأدنى) وهي الكمية التي يرغب المستهلكون بشرائها.و نتيجة لان السعر المحدد أعلى من سعر التوازن فان

[1] Taylor.B, price floor. http://economics.fundamentalfinance.com/micro_price-floor.php , 2006

المنتجون سوف يقومون بزيادة العرض عند النقطة **Qs** الناتجة عن تقاطع منحنى العرض مع منحنى سعر التحكم عند النقطة **B** و بالتالي سيكون هناك فائض في العرض عن الكمية المطلوبة بمقدار **AB** غير مباعة[1].

و نتيجة هذا الفائض في عرض السلع و الخدمات سيدفع المنتجون إلى إتباع أساليب أخرى في تسويق منتجاتهم من اجل بيع اكبر كمية ممكنة منه مثل تقديم خدمات اضافيه عند الشراء من اجل تشجيع المستهلكين على الإقبال على منتجاتهم.

إن الرابح هم المنتجون الذين يبيعون منتجاتهم بهذا السعر و هو ما يسمى فائض المستهلك المحول إلى المنتجين المحدد بالنقاط **Pc Pe P A** في الشكل السابق، و أيضا ينتج عن ذلك تراجع في الرفاهية للمجتمع و خاصة للمنتجين تحدد بالنقاط و المثلث **PEA** لان هناك فرق بين رغبة المستهلكين في الشراء و رغبة المنتجين في البيع.

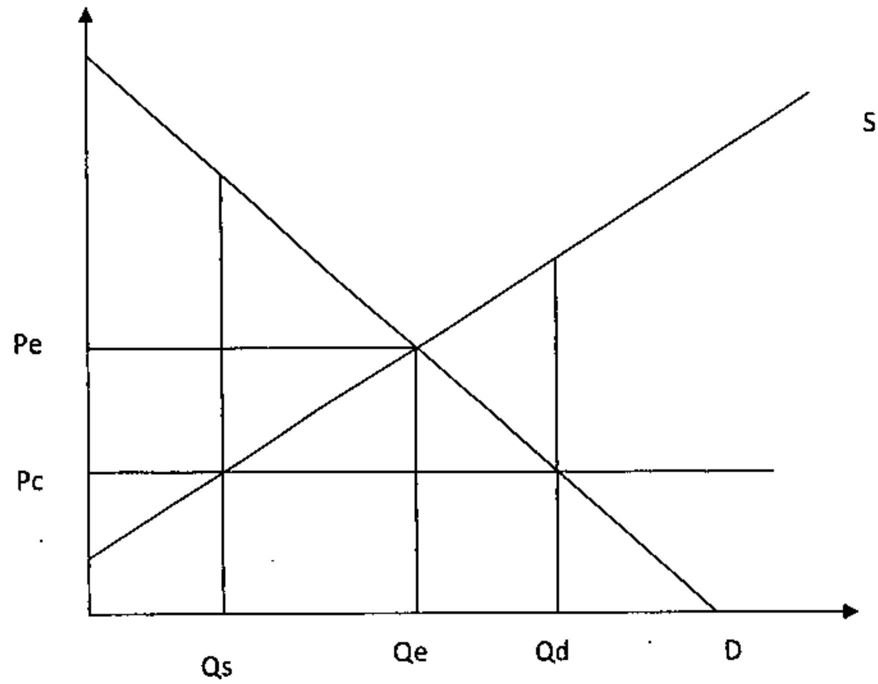
2- فرض سعر أقل من سعر التوازن:

حيث تفرض الحكومة سعراً أقل من سعر التوازن لا يمكن للبائع أن يبيع أقل منه .

و الشكل التالي يوضح هذه الحالة:

[1] Rothbard.n. Murray, power and market ، مرجع سابق ص18

الشكل رقم (13) فرض سعر أدنى من سعر التوازن



نلاحظ من الشكل أن الكمية المطلوبة **Qd** أكبر من الكمية المعروضة **Qs** أي أن هناك فائضاً في الطلب يمكن تخفيضه عن طريق رفع الأسعار . وفي ظل الحد الأدنى للأسعار يمكن للبائع أن يعرض أو يبيع سلعته و خدمته بسعر أقل من السعر الحكومي و بالتالي يرتفع السعر إلى سعر التوازن حيث لا يوجد فائض في العرض أو الطلب.

و في الخلاصة نلاحظ مايلي:

- حتى يكون السعر الأدنى فعالا يجب أن يكون فوق سعر التوازن في السوق و بالتالي ينتج عنه فائض في العرض.
- لا يكون هذا السعر مؤثر في الاقتصاد عندما يفرض بشكل أقل من سعر التوازن.

و هنا يجب التذكير بأن التحكم بالأسعار لا يجب ألا يفهم على أنه فرض حكومي لبعض الأسعار الدقيقة و التي يفترض إن تباع و تشترى به السلع و الخدمات. و لكن هذا خيار واحد من عدة خيارات أخرى. بجانب أن الكثير من كتاَب التحكم بالأسعار و مؤلفيه مثل **john kennet Galbraaith** قد

أعطوا معنى واسعاً و متعدداً لسياسات (و التي فيها أسعار السوق تسبب المشكلات) يمكن أن تعدل أو يؤثر فيها.حيث أن هناك مجموعة من الإجراءات التي يستطيع صانع القرار أن يختارها وفقا لمشكلة معينة يرغب في حلها أو تخفيفها. في بعض الحالات قد تكون حداً أعلى قانوني على سعر معطى ، وفي بعض الحالات الأخرى سعر أدنى قانونياً (مثل الحد الأدنى للأجور) وفي بعض الأحيان سعراً أدنى و الذي تعد الحكومة بالشراء به أو سعر أدنى تعد بالبيع به (بعض السلع الزراعية) و أحيانا تجميد السعر لفترة محدودة و أحياناً حداً أعلى و حداً أدنى لارتفاع الأسعار[1].

و رغم الاعتراضات الكثيرة على هذه السياسة فإنها يجب أن لا تغيب عن الحلول الموضوعية أمام الحكومات من أجل الوصول إلى هدف وطني كبير.

المطلب الثاني: التحكم بالناتج

و هو شكل من أشكال التدخل المثلثي و الذي يعتبر تدخلاً مباشراً بطبيعة الإنتاج بدلا من التدخل بشروط التبادل. و هذا يحدث عندما تمنع الحكومة أي إنتاج احد السلع أو الخدمات أو بيعها ، بالإضافة إلى انه يعدل شروط التبادل و في بعض الطرق إن يعدل طبيعة الإنتاج أو الشخص الذي يقوم بهذا التبادل[2].

و يقسم هذا التحكم إلى قسمين:

أولا: المنع

و يعني لغويا إن توقف شخص أو شركة من القيام بعمل نشاط ما سواء بالإنتاج أو التبادل أو حتى التأثير في شروط العمل، لمنعه من أن يصل إلى حد ما ينتج عنه آثار ضارة أو مسيئة للمجتمع أو لشخص ما.

---

[1] LAGUERODIE.s, VERGARA.f, THE THEORY OF PRICE CONTROLS, This is paper that appeared in the October 2008 issue of *Review of Political Economy* commemorating the 100th anniversary of John Kenneth Galbraiths' birth,2008,p2

[2] Rothbard.n. Murray, man economic and state900 مرجع سابق، ص ،

و هناك أنواع مختلفة للمنع[1]:

1- منع كامل و مطلق: حيث يمنع المُنتَج بشكل كامل مثل المنع الكامل لبيع الكحول.

2- منع جزئي: مثل التقنين حيث يمنع الاستهلاك فوق كمية محددة تعين من قبل الحكومة، حيث تضع الحكومة حدوداً عليا قانونية على مواد معينة من الاستهلاك.و أيضا مثل القانون الذي يعلق العمل في ساعات محددة.

3- الأولوية و التوزيع: الذي يتم من قبل الحكومة

4- قانون الحد الأعلى لساعات العمل

5- قوانين الحماية و خاصة الاحتكارات و السيطرة المطلقة على الأسواق..

و كل ما سبق عبارة عن أشكال الإجراءات المستخدمة في المنع و التي تؤثر بشكل مباشر في الإنتاج و المنتَج أو حتى في تبادل هذه المنتجات و الخدمات و لها غاياتها و أهدافها المختلفة و ذلك وفقا للظروف و الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها (في المجمل المصلحة العامة).

ثانيا: منح الامتياز الاحتكاري

يعتبر الاحتكار سلطة أو قوة خاصة أو امتياز لبيع سلعة معينة أو التعامل الخاص مع بعض المواضيع أو حتى القيام بالتجارة في بعض الأسواق، أو حتى سيطرة قلة من الأشخاص أو الشركات على العمليات الإنتاجية و التسويقية لبعض السلع في السوق مما ينتج عنه سيطرة على العرض و السعر و التحكم بالسوق وفق مصلحتهم الخاصة دون النظر إلى الأطراف الأخرى . و الهدف تعظيم الأرباح في المدى القصير أو حتى المدى الطويل من خلال كونهم اللاعبين الوحيدين المؤثرين في السوق.

و منح الامتياز الاحتكاري هو قيام الدولة بمنع بعض الشركات من الإنتاج أو البيع لمنتج معين و منح هذا الامتياز لشركة محددة أو عدة شركات بحيث يعتبر نوع من منح الامتياز الخاصة.حيث يعتبر إعطاء المنحة لشخص أو شركة معينة منحة احتكارية، و إذا كانت لعدة أشخاص أو شركات

[1] Halliday.r, enforceable rights: a libertarian theory of justice, http://royhalliday.home.mindspring.com/MYBOOK.HTM#toc تاريخ المشاهدة 2010/12/9

تكون شبه احتكارية أو منحة احتكار القلة، و يدعى كلا النوعين احتكاراً بحيث يستفيد المحتكر أو شبه المحتكر من المنحة لان المنافسة تمنع بالقوة في المجال المخصص لهذه المنحة[1].

و الأنواع المهمة للمنح الاحتكارية أو شبه الاحتكارية هي[2]:

1- الاحتكارات الإلزامية: و هي احتكارات مفروضة من قبل الدولة بحيث أن كل المنتجين في صناعة معينة مرغمون على الدخول في تنظيم أو منظمة افتراضية واحدة، بحيث أن الحكومة تفرض و توزع حصص الإنتاج بين الشركات، و بالنتيجة التحكم بالأسعار.

2- الرخص: إن الشكل الشائع للمنح الاحتكارية هي الرخص،حيث أن الحكومة تعاقب كل من لا يحصل على الرخصة أولا لمزاولة عمله.

3- معايير النوعية و الأمان: إن الهدف الظاهر لكل الرخص هو ضمان النوعية الجدية و الأمان الصحي للمستهلكين.

4- التعريفات : و هي ضرائب و رسوم توضع على البضائع و السلع المستوردة من الخارج وذلك من أجل حماية المنتجون و الإنتاج المحلي.

5- قيود الهجرة : و هي قيود توضع على هجرة اليد العاملة من خارج البلاد إلى داخلها من أجل حماية اليد العاملة المحلية و المحافظة على مستوى أجورهم من المنافسة الناجمة عن العمالة الرخيصة القادمة من الخارج.

6- قوانين عمالة الأطفال: مثل فرض عمر محدد بحيث لا يستطيع أي شخص عمرة اقل منه إن يعمل.

7- الحد الأدنى للأجور و النقابات الإلزامية

8- الإعانات المالية للعاطلين عن العمل

9- عقوبات على أشكال السوق مثل الضرائب على المتاجر المتعددة الفروع

10- القوانين المقاومة للاحتكار

11- براءات الاختراع: و تعتبر منح امتياز احتكاري للشخص الأول الذي يكتشف اختراعات محددة، بحيث يكون الوحيد الذي يستفيد منه.

12- الوكالات و المرافق العامة:

---

[1] Rothbard.n. Murray, power and market، مرجع سابق، ص23

[2] Murphy.p.robert, study guide to rothbards power and markets p2-5, http:mises.org/rothbard/pm/PM_.pdf

13- حق الميدان البارز(الأماكن الإستراتيجية): تمنح امتياز استثمار الأماكن الإستراتيجية والمميزة بموقعها الجغرافي لبعض الناس دون غيرهم .

و المغزى من هذه المنح أنها تعطى لأشخاص و شركات محددة يكونون المستفيدين الوحيدين من هذه المنح و بطرق غير تنافسية.

المبحث الثالث: التدخل الثنائي

و يحدث التدخل الثنائي عندما يرغم المتدخل أحداً ما على تحويل الملكية لمصلحته. بمعنى أنه علاقة بين طرفين أحدهما المتدخل و هو الطرف الأقوى و المستفيد و الطرف الآخر و هو الأضعف و الذي يخسر بنتيجة هذا التدخل.

و قد يقوم المستفيد بتحويل الربح إلى طرف آخر بغية تحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية.

و يعتبر النظام الضريبي و الإنفاق الحكومي احد أشكال هذا التدخل.

المطلب الأول: النظام الضريبي

يعتبر النظام الضريبي تدخلاً ثنائياً نتيجة وجود علاقة ثنائية بين طرفين و هما الحكومة من جهة و المكلفون بالضريبة من جهة ثانية، و تحدد العلاقة بين الطرفين من خلال الضريبة.

و النظام الضريبي احد أدوات السياسة المالية و الاقتصادية للدولة التي تحقق من خلالها أهداف المصلحة العامة.

و يقوم هذا النظام على مرتكزات و دعائم اقتصادية و اجتماعية و سياسية معينة تختلف من مجتمع إلى أخر و من دولة لأخرى و في نفس الدولة من مرحلة إلى أخرى.

و هناك عدة تعاريف للضريبة و سنكتفي بالتعريف الذي قدمه الأستاذ الفرنسي **Mehle** حيث عرف الضريبة على أنها[1]:

استقطاع نقدي تفرضه السلطات الحكومية على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة و لتحقيق تدخل الدولة.

و نستخلص من هذا التعريف مجموعة من الخصائص موضحة بالشكل التالي:

---

[1] الخطيب، خالد، الضريبة على الدخل (أصول محاسبتها في الأردن)، دار زهران للنشر و التوزيع،ص3

الشكل رقم (14) خصائص الضريبة



إن الضريبة لا تفرض عبثا و إنما لها غايات و أهداف متعددة

أولا: أهداف الضريبة:

تسعى الدولة من خلال تدخلها في الاقتصاد لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في الصالح العام و تعتبر الضريبة إحدى وسائل التدخل التي تسعى من خلالها لتحقيق مجموعة من الأهداف:

1- الأهداف الاقتصادية:

هناك أهداف اقتصادية عدة تسعى السياسة الضريبة إلى تحقيقها في المجتمع و منها

- حماية الصناعات الوطنية من منافسة الصناعات الخارجية بفرض ضرائب على الاستيراد الخارجي

• تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات وفق خصائص كل دولة و حسب متطلباتها المستقبلية، من خلال إعطاء إعفاءات ضريبية و تشجيعية أو حتى تخفيضها لكل من يستثمر في القطاعات المطلوبة[1].

• توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو استثمارات معينة و منعها عن الاستثمارات الأخرى.

• التأثير في المستوى العام للأسعار من خلال فرض ضرائب مرتفعة في حالة التضخم وتقليل هذه الضرائب على السلع في حالة الركود.

2- الأهداف الاجتماعية

تسعى الدولة من خلال السياسات الضريبية لتحقيق أهداف اجتماعية مختلفة و ذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الدخول بين الأفراد لتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع و لصالح الطبقات الفقيرة و أهم هذه الأهداف[2]:

- إعادة توزيع الدخل بين الأفراد من خلال استخدام الشرائح الضريبية و فرض ضرائب عالية على السلع الكمالية و الثروات
- توجيه النسل في الدول و تحديده
- معالجة مشكلة السكن
- تجنب المظاهر الاجتماعية السيئة من خلال فرض ضرائب على السلع الضارة

3- الأهداف المالية

حيث تعتبر الضريبة بنداً مهماً من بنود الإيرادات الحكومية في الموازنة العامة و ذلك لمواجهة النفقات التقليدية و بالتالي فهي مصدر مهم و رئيس من مصادر الإيرادات التي لا غنى عنها من أجل مواجهة مختلف الأزمات المالية و الاقتصادية و أداة مساعدة في تنفيذ السياسات المالية المختلفة للدولة[3].

---

[1] شامية. أحمد زهير الخطيب، مرجع سابق ، ص140

[2] الحاج، طارق، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 1999، ص48

[3] شامية. أحمد زهير الخطيب، مرجع سابق ، ص138

ثانيا: أنواع الضرائب

تقسم الضرائب إلى عدة أشكال و أنواع حسب الغاية المفروضة من اجلها و ذلك لتتماشى مع تطور دور الدولة وفكرة المالية الوظيفية، حيث تقسم إلى[1]:

1- الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة:

الضرائب المباشرة وهي الضرائب التي لا يستطيع المكلف نقل عبئها إلى شخص آخر مثل الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الدخل، وتعتبر هذه الضرائب أكثر قرباً من تحقيق العدالة الاجتماعية، أما الضرائب غير المباشرة فهي الضرائب التي يستطيع القانوني أن ينقل جزءاً من عبئها على الأقل إما إلى الأمام أو إلى الخلف بحيث تستقر الضريبة بالنهاية على أفراد آخرين غير الممول القانوني مثل الضريبة على المبيعات والمشتريات والاستهلاك،و تنعكس قيمة هذه الضريبة على الأسعار مباشرة مما يجعلها ذات تأثير مباشر على نمط تخصيص الموارد في المجتمع.

2- الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة:

فالأولى تفرض على عنصر واحد فقط من العناصر المحتمل أن تخضع للضريبة، ومن الأمثلة عليها الضريبة على الدخل والإنفاق.

أما الثانية فتفرض على أكثر من عنصر من العناصر الخاضعة للضريبة حيث يتضمن النظام الضريبي الواحد أكثر من ضريبة مثل ضريبة على الدخل وضريبة أخرى على الثروة وضريبة ثالثة على الإنفاق.

3- الضرائب النسبية و الضرائب التصاعدية

بحيث تفرض الأولى بنسب ثابتة بغض النظر عن قيمة الدخل المتحقق والخاضع للضريبة، أما الثانية فتفرض بشكل تصاعدي ووفق شرائح معينة وحسب قيمة المادة الخاضعة للضريبة.

وهناك أيضا ضرائب المبيعات وضرائب الإنتاج وضريبة القيمة المضافة والضرائب على الصادرات والواردات وغيرها.

ثالثا: اثر الضريبة في المشترين و البائعين

كما رأينا فان لكل ضريبة هدف، تسعى الحكومة من خلاله لتحقيق غايات اقتصادية و اجتماعية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب أن تحدث الضريبة أثرا يساعد في تحقيق الغايات التي فرضت من أجلها.

و تختلف هذه الآثار من طرف إلى آخر و نحن سنبين أثر الضريبة في كل من البائعين والمشترين و العائد المتحقق منها من خلال تحليل مستند على منحنيات العرض و الطلب البسيطة في سوق متوازن كما يلي:

1- الأثر في البائعين:

نلاحظ من الشكل التالي منحنيات العرض و الطلب S و D على التوالي في سوق متوازن قبل فرض الضريبة، حيث يكون سعر التوازن Pe و كمية التوازن Qe و نتيجة فرض الضريبة سوف يرتفع منحى العرض إلى اليسار و ذلك بما يشبه ارتفاع التكلفة الحدية للبائعين ، الأمر الذي يدفعهم لرفع سعر المنتجات من أجل إنتاجها و عرضها.

بمعنى أن فرض الضريبة سوف يؤدي إلى تكيف العرض مع نسبة الضريبة المفروضة، و بالتالي فان السعر الجديد المدفوع من قبل المشترين (على فرض أن الطلب لم يتغير) سوف يصبح أعلى لان المنتجين يطلبون سعراً أعلى من أجل تعويض نسبة الضريبة، و لكنهم لا يحصلون على كامل الضريبة من المشترين و إنما سوف تكون الأعباء مشتركة بينهم، حيث أن النتيجة من انتقال منحنى العرض نحو اليسار هو تكوين توازن جديد في السوق يكون فيه :

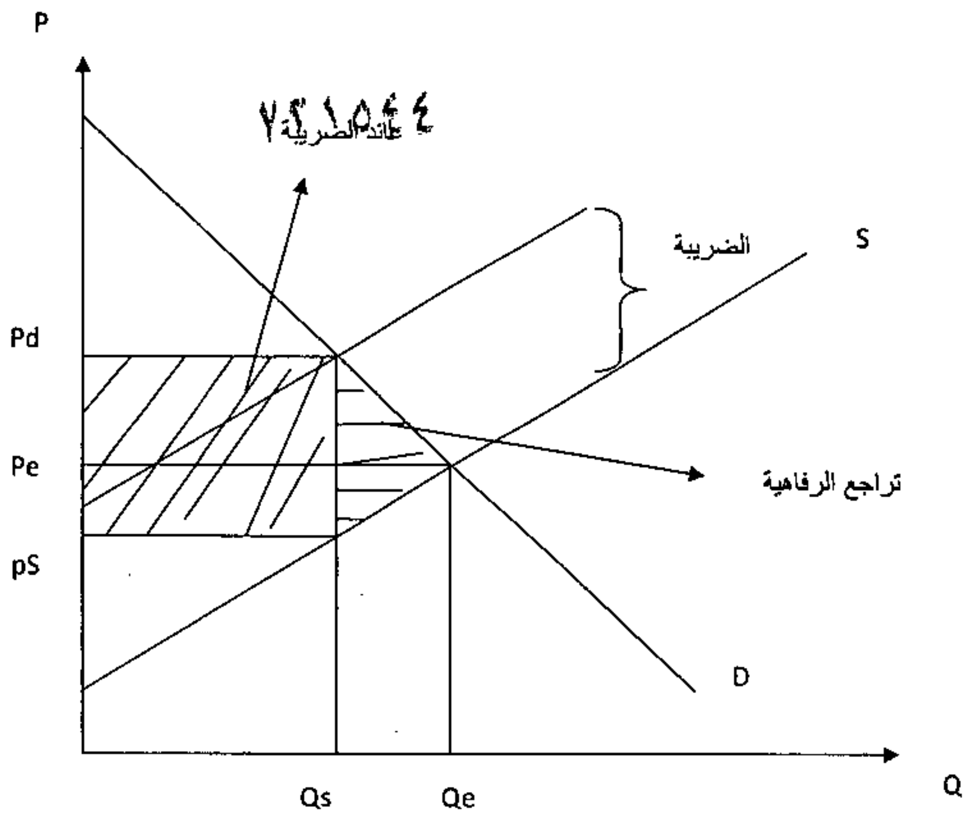
Pe>Ps و Pe<Pd

كما أن عائد الضريبة سيكون محدداً من خلال المنطقة المخططة و هو العائد الذي تحصل عليه الحكومة، كما ينتج من ذلك خسارة في الرفاهية محددة بالمثلث المظلل في الشكل[2].

[1] عثمان. سعيد، العشماوي. شكري، اقتصاديات الضرائب(سياسات-نظم-قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، 2007، ص 59-88

[2] Fankhauser.s. martin.n. Prichard.s, the economics of CDMlevy: revnue polential,tax incidence and distortionary effect, center for climante change economics and polivy, 2009, p 5-6

الشكل رقم (15) أثر الضريبة على البائعين

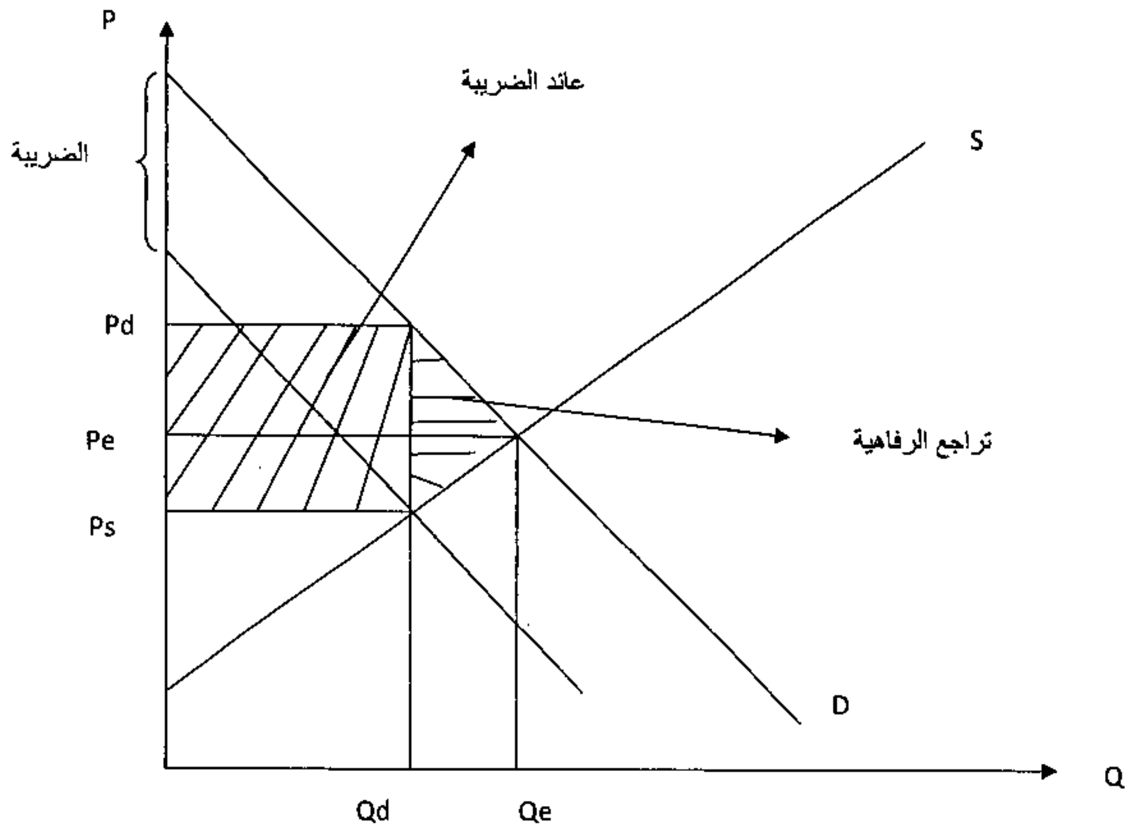


2- الأثر في المشترين

و هو يشبه التحليل السابق و إنما على المشترين، حيث نلاحظ أن فرض ضريبة على المستهلكين سوف يخفض منحنى الطلب بمقدار نسبة الضريبة نحو اليسار (مع افتراض بقاء منحنى العرض ثابتاً) مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة عن كمية التوازن أي $Qd<Qe$ و ذلك عند السعر الجديد و في هذه الحالة فان المشترين هم من سيتحمل عبء الضريبة مع البائعين[1].

[1] Markiw.n. Gregory, principle of economic, 5th edition, the university of mixico, p 125

الشكل رقم (16) أثر الضريبة على البائعين



المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي

و يعتبر أحد أشكال التدخل الثنائي في السوق، حيث تقوم الدولة باستخدام عائدات الضرائب و إنفاقها بالاتجاهات التي ترى فيها المصلحة العامة.

و يمكن القول أن العلاقة هنا ثنائية تحويلية مضاعفة، حيث العلاقة الأولى تكون بين الحكومة و دافع الضريبة و نتيجة هذه العلاقة تحصل العلاقة الثانية.

حيث تقوم الدولة بإنفاق العائد من العلاقة الأولى و تحويله بطرق مختلفة إلى طرف آخر يكون المستفيد من هذه التحويلات و هنا أيضا العلاقة ثنائية.

و يمكن تقسيم النفقات العامة بعدة طرق أهمها التقسيم الاقتصادي

أولا: التقسيم الاقتصادي

و هو تقسيم يجري وفقاً لمهام دوائر الدولة و غايات تدخلها في الحقول الاقتصادية المختلفة و ينقسم هذا النوع إلى جزأين أساسيين و هما:

1- الإنفاق الحكومي المباشر (الحقيقي)[1]:

و يشمل جميع النفقات الحكومية المباشرة لشراء السلع و الخدمات، أي العمليات التي تحصل الحكومة مقابلها على مردود، و تشمل هذه النفقات الاستهلاكية و النفقات الاستثمارية.

و تضم النفقات الاستهلاكية الرواتب و الأجور و المكافآت و المصاريف الإدارية اللازمة لتسيير الجهاز الإداري للحكومة.

أما الإنفاق الاستثماري فيأخذ شكل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية الأساسية و الإنفاق على المشاريع الإنتاجية للدولة.

2- الإنفاق التحويلي[2]:

و يشمل جميع النفقات التي تدفعها الحكومة على شكل إعانات فردية أو قطاعية، بمعنى أن الحكومة لا تحصل على مقابل من هذه النفقات و لها عدة أشكال منها:

- الإعانات الاجتماعية: و التي تدفع لفئة معينة من أفراد المجتمع لرفع مستوى معيشتهم.
- الإعانات الاقتصادية: و هي الإعانات التي تقدمها الدولة للمؤسسات الإنتاجية بقصد تخفيف التكاليف و بالتالي الأسعار و زيادة الإنتاج و مساعدة القطاع الخاص في مواجهة بعض الأزمات.

ثانيا: التقسيم الإداري:

و يتم هذا التقسيم على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق أي وفقا للوحدات الإدارية التي تنفذ الإنفاق حيث إن هناك ثلاث طرق لهذا التقسيم هي[3]:

---

1 البطريق أحمد، يونس، المالية العامة ، مركز الكتب الثقافة بيروت ، 1984

2 Rothbard.n. Murray, power and market، مرجع سابق، ص 84-85

3 البطريق أحمد، يونس، مرجع سابق

1- الوحدة التنظيمية:

ويتم التقسيم وفقها على أساس الوحدات الإدارية التي تكون الجهاز الإداري للدولة كالوزارات والمؤسسات العامة . ويقسم الإنفاق داخل كل وزارة ومؤسسة عامة إلى عدة أقسام حسب طبيعة الأعمال التي يقوم بها كل قسم كالشؤون الإدارية المختلفة داخل كل وزارة أو مؤسسة ، آخذا" بالحسبان طبيعة الأعمال التي تقوم بها الوحدات الإدارية والأهمية النسبية لتلك الوحدات الإدارية .

2- الأنشطة الحكومية :

وبموجبها يتم التقسيم حسب التقسيم الوظيفي للنشاطات التي تقوم بها الحكومة حيث تجمع النشاطات المتجانسة ضمن ميزانية واحدة كأعمال الدفاع ،والشؤون الاقتصادية ..آخذا" بالحسبان الأهمية النسبية لكل نشاط حاضرا" ومستقبلا".

3- موضوع النفقة العامة :

وبموجبها يتم التقسيم على أساس الغرض من النفقة كأن يقسم الإنفاق العام إلى أبواب مثل باب الرواتب والأجور ، والصيانة، والتشغيل ، والإعانات ، والإنفاق الاستثماري . ويقسم كل باب إلى عدة فصول مثل فصل الرواتب وفصل الأجور . كما يقسم كل فصل إلى عدة بنود مثل بند الرواتب المستديمة وبند الرواتب غير المستديمة.

الفصل الرابع

الانعكاسات العملية على سورية(بناء نموذج)

المبحث الأول: تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

- **المطلب الأول:** واقع الاقتصاد السوري (2000–2010).
- **المطلب الثاني:** التضخم.
- **المطلب الثالث:** النمو الاقتصادي.
- **المطلب الرابع:** نمو العرض النقدي.
- **المطلب الخامس:** مستوى المعيشة.

المبحث الثاني: النموذج الرياضي

- **المطلب الأول:** المنتجون.
- **المطلب الثاني:** المستهلكون.
- **المطلب الثالث:** نتائج السوق.
- **المطلب الرابع:** التحكم بالسعر في حالة التوازن الكلي.

الفصل الرابع

المبحث الأول:تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

شهد الاقتصاد العالمي تحسناً ملحوظاً في أداء مختلف الاقتصاديات بعد الدخول في الألفية الثالثة، فقد استمر نمو الاقتصاد العالمي بالارتفاع من 2.5% عام 2001 إلى 5.4% عام 2006. وقد كان هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل أساسي بتحسن الأداء في مختلف الاقتصاديات النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى*، حيث ارتفعت معدلات النمو فيها من 4.3% عام 2001 إلى 7.9% عام 2006. وقد رافق ذلك تذبذباً في معدلات التضخم، ولئن كانت في مجملها مقبولة، فقد ارتفعت بشكل بسيط من 2.1% عام 2001 إلى 2.3% عام 2006 في الدول المتقدمة**، بينما انخفضت من 6.7% عام 2001 إلى 5.3% عام 2006 في اقتصاديات الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى. ولم تشهد معدلات البطالة في البلدان المتقدمة تغيراً يذكر ولئن كانت تراجعت من 5.8% عام 2001 إلى 5.5% عام2006[1].

ومن المعلوم أن الاقتصاد السوري في هذه المرحلة قد دخل مرحلة جديدة: اقتصاد السوق الاجتماعي، وشهد كثيراً من التحولات والتغييرات أهمها الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فتأثر ببعض التغيرات السابقة في الاقتصاد العالمي أو معظمها. حيث ارتفاع معدل التضخم (وكان في أغلبه مستورداً) ووصل إلى حدود 10%، وارتفعت معدلات البطالة إلى حدود 10% أيضاً. وقد تحسنت شروط التبادل التجاري ولكنها تظل في غير مصلحة الاقتصاد السوري.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد السوري(2000 – 2010)

شهد الواقع الاقتصادي تطورات عديدة طالت عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية الأمر الذي أدى إلى اتخاذ مجموعة من التدابير و القرارات من خلال صدور سلسلة من التشريعات الجديدة متابعة سياسات إصلاح النظم الاقتصادية والمالية والإدارية والانفتاح على

* اقتصاديات الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى تشمل: أفريقيا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الأسيوية، دول الشرق الأوسط ، دول نصف الكرة الغربي.

** الدول المتقدمة: الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة.

[1] صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2007".

الخارج والانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتوسيع دور القطاع الخاص وتفعيل مبدأ التشاركية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق شراكات إستراتيجية مع دول الجوار

وحقق الاقتصاد الوطني نمواً سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ظروف الجفاف التي مرت على سورية وتأثير الأزمة المالية العالمية حيث ارتفع معدل النمو السنوي إلى 5ر5 بالمائة عام 2009 وازدادت مساهمة القطاع الخاص بنسبة 5ر65 بالمائة وارتفعت الموازنة العامة للدولة من 460 مليار ليرة سورية عام 2005 إلى 754 مليار ليرة سورية عام 2010 وارتفعت الودائع المصرفية وحجم التسليفات المصرفية إضافة إلى ازدياد حجم الصادرات غير النفطية وتضاعف حجم الاستثمارات في المدن الصناعية الكبرى المتوزعة في جميع أنحاء سورية[1].

بالتوازي مع ذلك استمر إصدار التشريعات لاستكمال البيئة القانونية المتوافقة مع التطورات الاقتصادية التي تؤطر عمل السوق والقطاعات الاقتصادية والخدمية لضمان المنافسة ومنع الاحتكار واعتماد المعايير الدولية ترافق ذلك مع معطيات كثيرة في واقع سورية الاقتصادي من إعادة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية والسماح لشركات التطوير والتمويل العقاري بالعمل والاستثمار ومؤسسات التمويل التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وافتتاح مصارف خاصة وشركات التأمين والصيرفة.

ووصل عدد المصارف في سورية إلى 18 مصرفاً عاملاً في القطاعين العام والخاص و13 شركة تأمين و22 مكتباً وشركة صرافة إضافة إلى مؤسستين للتمويل الصغير ما يؤكد قوة الاقتصاد السوري ونجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي والإداري وبالتالي وجود البيئة الاستثمارية الجاذبة للمشاريع الاستثمارية الإستراتيجية والضامنة للجدوى الاقتصادية والربحية[2].

و تعاني سوريا من التركيبة التاريخية الفريدة لسوق العمل التي جمعت بين الحركات الواسعة للهجرة من الريف إلى الحضر، تباطؤ الإنتاجية الزراعية، وارتفاع مستويات البطالة والتشغيل الناقص سواء في الريف أو في الحضر. فبينما كان معدل النمو السكاني يميل إلى الانخفاض، كان معدل نمو القوة العاملة يحافظ على مستوى مرتفع يزيد عن 4% سنوياً، والسبب في ذلك يعود إلى تزايد النزعة إلى المشاركة في القوة العاملة بين أفراد المجتمع. ونتيجة لذلك كان عدد أفراد القوة العاملة يزيد في

[1] تقرير البنك المركزي 2009 و المجموعة الإحصائية 2010
[2] النشرة الإحصائية الربعية 2010

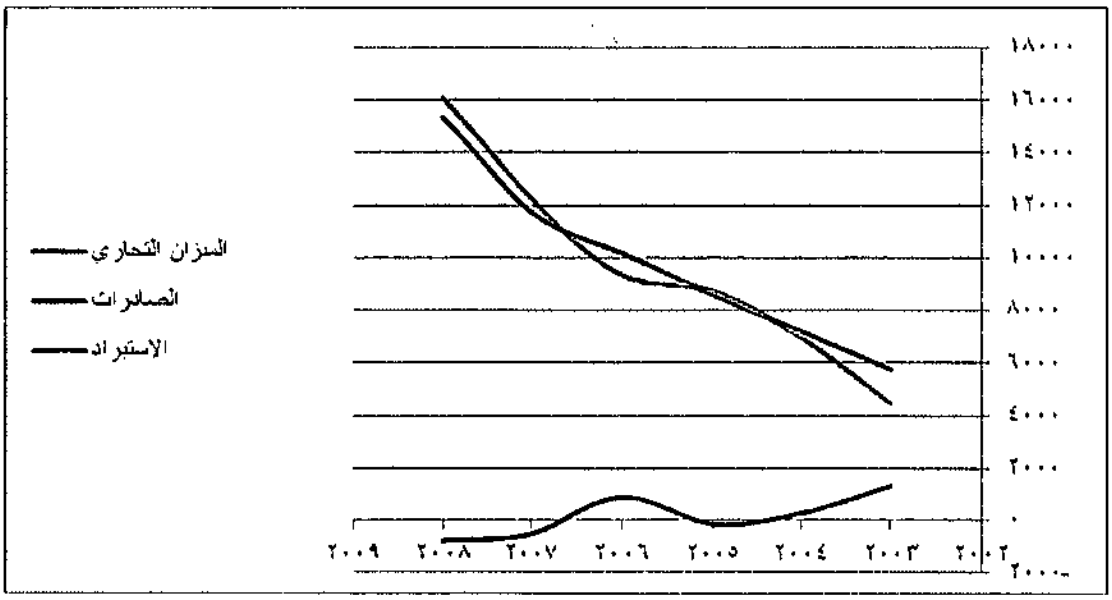
عقد الستينات والسبعينات بمقدار 250 ألف شخص سنوياً، أما عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل في العقد الأول من الألفية الثالثة وصل إلى 300 ألف سنوياً[1].

وفي العقدين السابقين سادت حالة من الركود Stagflation في الاقتصاد السوري، كما تراجعت معدلات نمو ناتج عدد من الصناعات إلى ما دون معدل نمو السكان، تراجعت مستويات تشغيل الطاقات الإنتاجية في العديد من الصناعات، فلقد تراجع الرقم القياسي لناتج الصناعة والتعدين من 100 عام 2000 ثم إلى 97 عام2002، ثم إلى 91 عام 2006 ثم إلى 88 عام 2007 ثم 85 عام 2008، كما تراجع الرقم القياسي للناتج الزراعي من 108 عام 1998 إلى 100 عام 2000، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع البناء والتشييد[2]، وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى قاربت الصفر ووصلت إلى مستويات سالبة في بعض السنوات (1989، 1999 مثلاً). وبالآتي ضعف تطور سوق العمل وانخفاض قدرة تلك السوق على استيعاب القادمين الجدد إليها، وارتفاع معدلات التي تشير أرقامها إلى ارتفاع مستمر خلال الأعوام السابقة، ولئن كانت اتجهت إلى الانخفاض في بعض السنوات، فقد بلغ معدل البطالة عام 2004 حوالي 12.3% و 8% عام 2005 و 8.3 عام 2006 و 9.2% عام 2007و 10.9% عام 2008 و انخفض عام 2009 إلى 8.5%[3].

و فيما يخص الميزان التجاري يبين الشكل التالي تطوره خلال فترة ست سنوات و ما يقابله من تطور الصادرات و الواردات

[1] - هيئة تخطيط الدولة، 2004، التقرير الوطني الثاني عن التنمية البشرية، دمشق، سوريا، ص 122.
[2] - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الأحصائية للأعوام المذكورة.
[3] مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية2009، المجلد 47، العدد 3-4

الشكل رقم (17) تطور الميزان التجاري و الصادرات و الواردات(بملايين الدولارات)

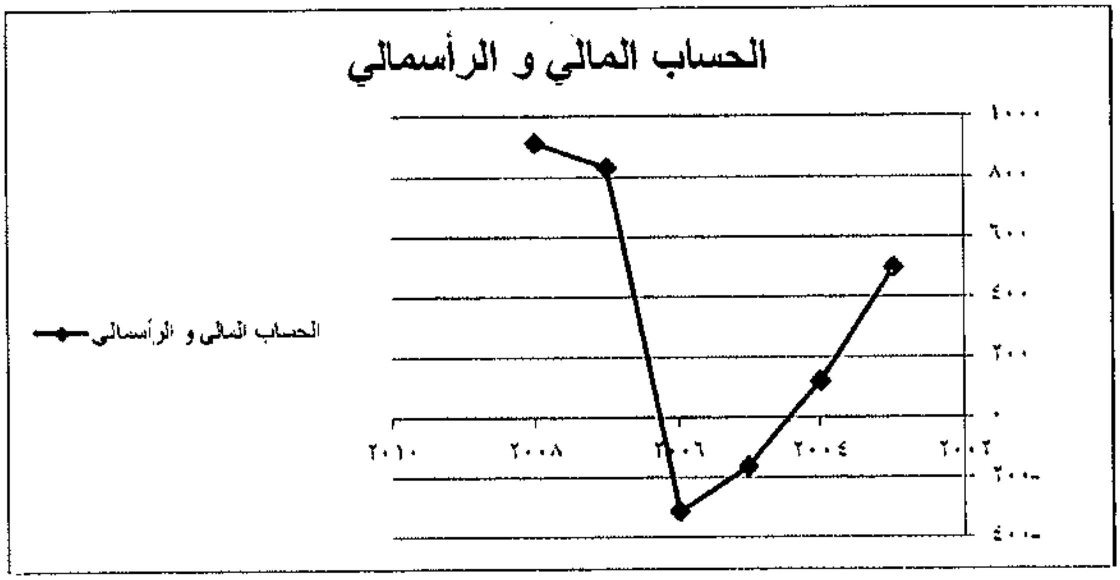


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة مصرف سورية المركزي 2009

و نلاحظ انه في عامي 2003 و 2004 كان هناك فائض في هذا الميزان و ذلك نتيجة زيادة الصادرات مع العلم أن هذا الفائض قد تراجع في العام 2004، و في العام 2005 كان هذا الميزان خاسرا و حصل عجز نتيجة ازدياد الواردات على الصادرات، و من ثم عاد الفائض للظهور في العام التالي و كان مرتفعاً نتيجة ارتفاع الصادرات، و لكن العجز عاد و ظهر في العامين التاليين مع ازدياد في هذا العجز و خاصة عام 2008.

وفي الحساب الرأسمالي حيث تلعب الاستثمارات المباشرة دوراً هاماً في الميزان الرأسمالي، و بالنظر إلى الشكل التالي نجد أن هذا الميزان مر بثلاث مراحل وهي مرحلة الانخفاض الموجب بين عامي 2003 و 2004، و مرحلة الانخفاض السالب بين عامي 2005 و 2006، و من ثم مرحلة الارتفاع الموجب في عامي 2007 و 2008.

الشكل رقم (18) الحساب الرأسمالي (ملايين الدولارات)



المصدر: المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة مصرف سورية المركزي 2009

إن العرض السابق يمكننا من ربط الميزان الرأسمالي بالاستثمارات المباشرة، حيث أنها انخفضت خلال الفترتين الأولى و الثانية و من ثم عاودت للارتفاع خلال الفترة الثالثة نتيجة زيادة الاستثمارات المباشرة بشكل كبير.

المطلب الثاني: التضخم

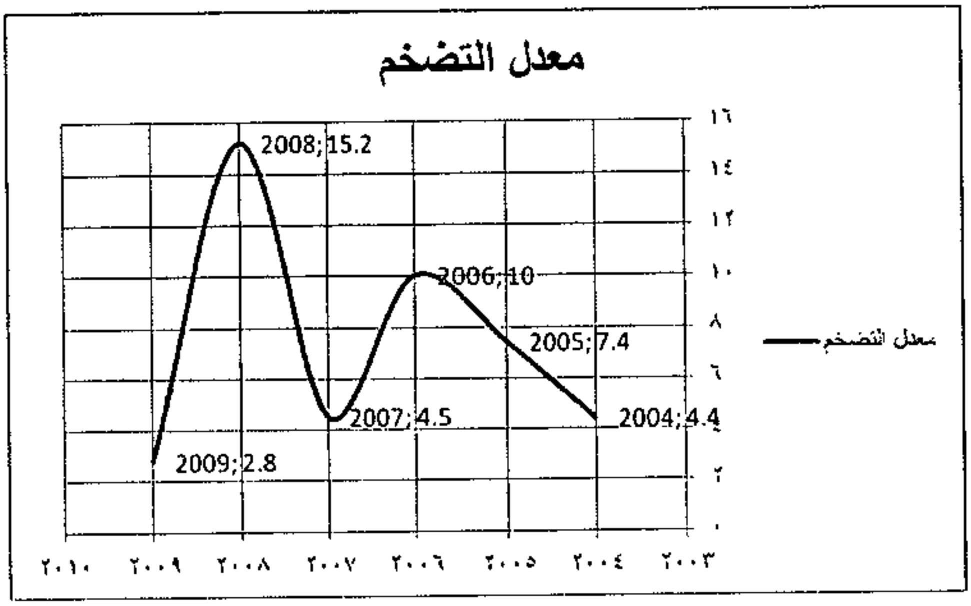
يعبر التضخم عن حالة وجود فجوة حقيقية بين العرض الكلي متمثلاً بالسلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد، والطلب الكلي، متمثلاً بالإنفاق على هذه السلع والخدمات. ويعرف التضخم بأنه: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار[1].

وقد عانت سوريا منذ فترة طويلة من ارتفاع معدلات التضخم، حيث بلغ متوسط معدل التضخم (مقاساً على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك) 11.9% خلال الفترة [1980-1984]. ثم ارتفع، وبشكل كبير، خلال الفترة [1985-1989] ليصل إلى 31.7%، وبعد ذلك بدأ بالانخفاض التدريجي ليصل إلى 13.6% خلال الفترة [1990-1994]، ومن ثم إلى 3.2% خلال الفترة [1995-2001]. ولكنه بعد ذلك بدأ مسيرته التصاعدية حتى وصل إلى10% عام 2006 ثم تراجع إلى 4.5% عام

R.G. lipsey, P.N.Courant, C. T.Regan,1999,Economics Twelfth Edition, Addision wesly, Longman,Inc, US,P.G-8.- [1]

2007 و عاود إلى الارتفاع في عام 2008 حيث وصل إلى نسبة 15.2% و تراجع في عـــام 2009 إلى 2.8% [1].

الشكل (19) معدل التضخم



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرة مصرف سورية المركزي 2009

مما يشير إلى تذبذب في المستوى العام للأسعار مع الاتجاه العام للارتفاع و خاصة في عام 2008.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي

معدلات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترات السابقة تتسم بأنّها متذبذبـــة، ترتفـــع تـــارةً وتنخفض تارةً أخرى تبعاً لجملة من المتغيرات التي مر بها الاقتصاد السوري. فقد كان معدل النمـــو خلال عقد السبعينات 9.1% وانخفض خلال عقد الثمانينات إلى 0.98% ثم عاود الارتفاع في الفتـــرة بين (1990-1996) ليصل إلى 8.45% وليدخل الاقتصاد السوري بعدها مرحلة الركود وتـــنخفض معدلات النمو إلى 2.37%[2].

وإذا أردنا تفسير الأرقام السابقة نجد أن ارتفاع معدلات النمو خلال عقد السبعينات يعـــود إلـــى ارتفاع أسعار النفط وإلى المساعدات العربية التي تلقتها سورية بعد حرب تشرين 1973، بالإضـــافة إلى تحويلات العاملين في الخارج (وخاصة من الدول الخليجية) التي كانت مرتفعة خلال هذه الفتـــرة.

[1] - مصرف سوريا المركزي، النشرات الربعية للأعوام المذكورة.

[2] - نبيل سكر، الإصلاح الاقتصادي في سوريا، البعث الاقتصادية، عدد 100، 2000/4/11

أما خلال عقد الثمانينات فقد تعرضت سورية للحصار الاقتصادي، تراجعت أسعار النفط عالمياً، تراجعت مساعدات الدول النفطية وتحويلات العمالة السورية في الخارج. وأثر ذلك في معدلات النمو انخفاضاً، لتدخل سورية مع بداية عقد التسعينات مرحلة جديدة اتسمت بالانفتاح الاقتصادي، ففتحت الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة ((القانون رقم 10 لعام 1991))، إضافة إلى بدء إنتاج النفط الخفيف.

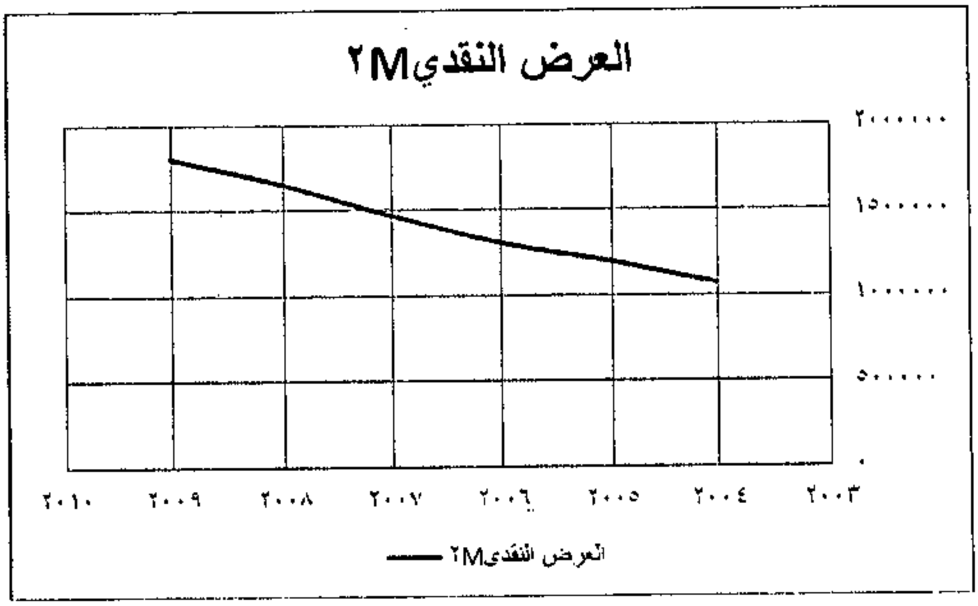
أدى ذلك إلى تدفق أموال النفط والتي قدرت بـ (2) مليار دولار سنوياً، لتعوض النقص الذي طرأ على تدفق المساعدات الخارجية. كما شهدت الفترة تحولاً هاماً في تحويلات العمالة التي ازدادت بشكل ملحوظ نتيجة ارتفاع الطلب على اليد العاملة السورية والمصرية والأردنية من دول الخليج بعد اتفاق دمشق، والنتيجة من كل ذلك: يرتفع معدل النمو مجدداً.

لكن هذه الفورة التي حققها كل من قانون الاستثمار 10 وتدفق أموال النفط خفّت بعد عام 1996، لتتراجع معدلات النمو من جديد إلى معدلات منخفضة نسبياً. وبهدف تصحيح هذه المشكلة ذات الارتباطات المتعددة، بدأت الحكومة بعد دخول الألفية الثالثة ، وبالأخص بعد بداية الخطة الخمسية العاشرة، سلسلة من التعديلات والإجراءات والقرارات التي تصب في إطار الإصلاح الاقتصادي بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وتهيئته لدخول المرحلة الجديدة: مرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي.

المطلب الرابع: نمو العرض النقدي

تشير بيانات البنك المركزي أن العرض النقدي Money Supply قد تضاعف وبشكل كبير خلال الفترة المدروسة فقد بلغ العرض النقدي (M2) 15290 مليون ليرة عام 1978، وصل إلى 144915 مليون ليرة سورية عام 1990 ثم إلى 1310694 مليون ليرة عام 2006 ثم إلى 1808464 عام 2009 أي أنه تضاعف 118 مرة خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (20) العرض النقدي خلال الأعوام 2004-2009 (ملايين الليرات)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك المركزي 2009

وقد وصلت نسبة التغير في العرض النقدي عام 2004 إلى 13.4% و في عام 2005 إلى 11.8% وعام 2006 إلى 9.2% وفي عام 2007 إلى 12.4 وعام 2008 إلى 12.5% وعام 2009 إلى 9.2% أي بمتوسط 11.4%.

المطلب الخامس: مستوى المعيشة

يرتبط مفهوم مستوى المعيشة عادة بمفهوم الفقر، حيث عرفه البنك الدولي بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة، أي أنه يرتبط بمفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة وخط الفقر في محاولة منهجية لقياس كمي للحاجات الرئيسية للإنسان من مأكل وملبس ومسكن[1].

و قد حققت سورية تقدماً غير كاف فيما يتعلق بخفض الفقر، حيث تظهر النتائج أن جهود الحد من الفقر تتركز على وجه الخصوص في المناطق الحضرية، حيث انخفض معدل الفقر الوطني في المناطق الحضرية من 12.6% إلى 9.9% في الفترة بين 1997/1996 و 2007/2006، بينما

[1] السماك. محمد، التنمية البشرية في الوطن العربي الظواهر و الاتجاهات، مركز الدراسات الإقليمية، ص22

انخفضت هذه النسبة من 16% إلى 15.1% فقط لنفس الفترة في المناطق الريفية أي أنها ظاهرة ريفية[1].

كما تشير البيانات الواردة من مسوحات دخل و إنفاق الأسر إلى أن نسبة الفقر عند خط 1.25 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية لعام 2005 انخفضت بوتيرة متزايدة، فقد انخفضت من 7.9% إلى 1.8% إلى 0.3% بين أعوام 97/96 – 2004/2003 – 2007/2006 على التوالي[2].

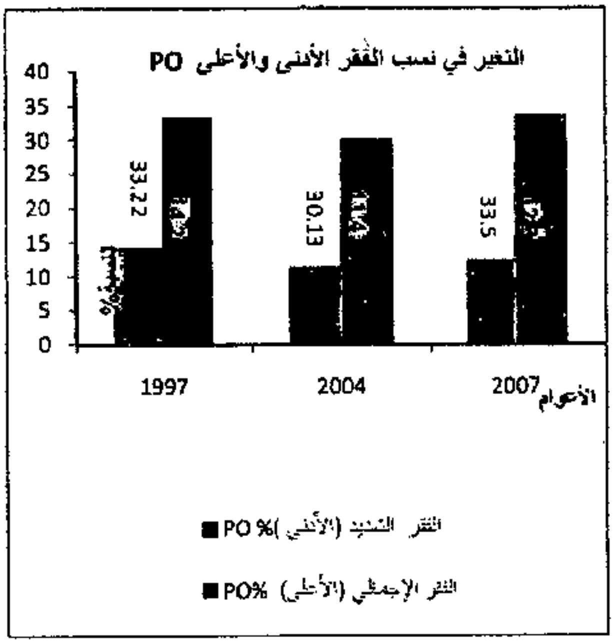
و يعتبر خط الفقر الوطني الأدنى (2.74 دولار بتعادل القوة الشرائية لعام 2005) الأكثر ملاءمة لقياس الفقر الشديد في سورية، حيث تحسنت نسبة الفقر من 14.26% في عامي 97/96 إلى 11.6% عامي 2004/2003و من ثم عادت إلى الارتفاع عامي 2007/2006 إلى 12.13% أي بما يعادل 2.4 مليون نسمة عام 2007، أما نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني الأعلى(3.81 دولار) نلاحظ أنها ارتفعت من 30.1% إلى 33.6% بين عامي 2004/2003 و 2007/2006 بمعنى أن 6.7 مليون نسمة يعتبرون في عداد الفقراء كما يبين الشكل (18) التالي تغير نسبة الفقر الأدنى و الأعلى في سورية[3].

[1] التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، 2010، ص13

[2] دراسة تشخيص حالة الفقر في سورية 2005 و دراسة الفقر و عدالة التوزيع في سورية، هيئة تخطيط الدولة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق، 2007/2006

[3] التقرير الوطني الثالث، مرجع سابق ص18

الشكل (21) تغير نسبة الفقر الأدنى و الأعلى في سورية



وممكن القول أن هناك عدة عوامل تؤثر في ظاهرة الفقر و هي عوامل داخلية متمثلة بتغيرات المناخ والطقس التي أثرت في الإنتاج الزراعي وبالتالي في مستوى المعيشة والفقر، بالإضافة إلى العوامل الخارجية الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية ومنتجات الطاقة والأزمة العالمية، الأمر الذي أثر بشكل كبير في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي[1].

كما يستخدم مؤشر فجوة الفقر لقياس حجم الفجوة بين دخل الفقراء و خط الفقر، أي البعد عن خط الفقر، وذلك لدخل يومي يبلغ دولاراً بتعادل القوة الشرائية، حيث انخفضت نسبة الفجوة من 2.88% عام 1997 إلى 2.13% عام 2004 و تحسنت هذه النسبة عام 2007 لتصل إلى 1.97%، بمعنى أن الفقر سطحي و قريب من قيمة خط الفقر[2].

كما تدل المؤشرات السابقة إلى ارتفاع الإنفاق على الغذاء لدى الشريحة الأدنى نتيجة انخفاض نسبة السكان تحت خط الفقر و تواكب ذلك مع تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و جامعة الدول العربية، تحديات التنمية في الدول العربية (نهج التنمية البشرية)، 2009
[2] التقرير الوطني الثالث، مرجع سابق، ص19

جدول رقم (15) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1292.1	1456.4	1639.5	1888.1	2185.2	2517.5

المصدر: تقرير البنك المركزي السوري للأعوام المذكورة

و نستنتج من ذلك تحسن طفيف في مستوى المعيشة خلال هذه الفترة لإجمالي السكان، بالرغم من زيادة معدلات البطالة، و يبقى مستوى المعيشة أقل من المستوى المستهدف للألفية في سورية و خاصة أن نصيب الفرد من الناتج لا يتناسب بشكل كبير مع معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النموذج الرياضي

أن احد نتائج التحكم بالأسعار ظهور السوق الموازي (السوق السوداء) و التي يتجه المنتجون إليها لعرض منتجاتها و ذلك من أجل التهرب من السعر المفروض و من أجل تعظيم ربحهم و المستهلكون من اجل التهرب من تكاليف الانتظار و الحصول على طلباتهم بسرعة أكبر.

و نشوء هذه الأسواق يؤدي إلى تغير في سلوك العملاء الأمر الذي يؤثر بشكل كبير في تحليل طبيعة و نتائج السوق.

و بالتالي هناك افتراضين رئيسيين يعدان محور صياغة سلوك الأسواق في ظل التحكم بالأسعار[1]:

الأول: هو طبيعة الخطر الوظيفي الذي يتعرض له البائعون الذين يعرضون السلع خارج قنوات الأسعار المتحكم بها.حيث من المحتمل أن يتعرضوا للغرامات و العقوبات بحسب الكمية المباعة في السوق الموازي و الذي يمكن تجاهله ليس فقط بالبيع أقل في هذه السوق و إنما بالبيع أكثر بالسوق النظامية.

الثاني: طبيعة وصول و المستهلكين إلى السلع المتحكم بسعرها و المتاحة في ظل العرض المحدود.

و قدم كل من **Nguyen and Whalley** نظرة أكثر وضوحاً لهذا الافتراض عندما أطلقوا عليه اسم **تكاليف المعاملات ذاتية النشوء** حيث يتنافس المستهلكون للحصول على السلع المتحكم بها من خلال إنفاق أكثر على تكاليف المعاملات (الصفقات) و بحث أكثر و انتظار أكثر أو استئجار الآخرين للانتظار بدلا عنهم أو دفع الرشاوى. و يتحقق التوازن في هذا السوق عندما تكون تكاليف المعاملات تساوي الفرق بين سعر السلعة في السوق غير النظامية مع السعر المنظم و بالتالي سيكون المستهلكون غير مبالين بين هذين السوقين[2].

[1] Devarajan. Sh, jones. Ch, roemer. M, market under price controls in partial and general equilibrium, *World Development*, Vol. 17, No. 12, pp. 1881-1893, 1989. Pergamon Press plc,1989, p1881

[2] Nguyen, T. T., and J. Whalley, "Equilibrium under price controls with endogenous transactions costs," *Journal of Economic Theory*, Vol. 39 (August 1986),pp. 290-300.

الفرضية البديلة و التي ندعوها التقنين دون كلفة أو قليلة التكلفة هي قدرة الحكومة على تزويد مدخل مجاني للمستهلكين اللذين يستحقون الكمية المقننة من السلع المتحكم بسعرها، و بالتالي بسبب هذا المدخل ذو التكلفة المنخفضة للسلع المتحكم بسعرها يرتفع الدخل الحقيقي و ينشأ طلب إضافي في كل الأسواق. فهذا الافتراض يزيد من إمكانية أن التحكم بالأسعار يؤدي إلى إنتاج أكثر من السلع على عكس ما هو الحال في غيابه[1].

و سنقوم بدراسة أثر هذه الفرضيات في كامل المخرجات و سعر السوق الموازي في حالة التوازن الجزئي و الكلي من ثم نأخذ فرض جانب العرض البديل بالنسبة لطبيعة خطر البائعين و تحليل الفرض البديل حول مدخل و وصول المستهلك إلى عرض السعر المنظم.و من ثم وضع جانبي العرض و الطلب الناتجين معاً لتحديد فيما إذا كان التوازن الجزئي يؤدي إلى:

1. سعر السوق الموازي هو أكبر من السعر في السوق المنظم أو أقل منه.
2. الكمية المباعة في السوق الرسمي أكبر من الكمية المباعة في السوق الحر أو أقل منه.

و في النهاية توضيح فيما إذا كان التوازن الجزئي ينتج التوازن الكلي البسيط و المحسوب.

المطلب الأول: المنتجون

نفترض وجود سوق منافسة كاملة تتكون من شركات صغيرة لكل منها تكاليف تشغيل C(Q) مميزة بارتفاع التكاليف الحدية.

تفرض الحكومة تحكماً بالسعر عند المستوى Pc و الذي هو أقل من سعر التوازن و يرمز ب Po و بالتالي فالشركة يمكن أن تستجيب بطريقتين[1]:

a. تعديل مخرجاتها الكلية

b. بيع كميات مختلفة من المخرجات Qc في السوق المنظمة و الباقي في السوق الموازية Qu.

لنفترض أن هذه الشركة تستطيع أن تنتج بعض المخرجات Q الرابحة عند السعر المنظم، و بالتالي سوف نتحقق من سلوك الشركة في ظل الافتراضين المختلفين للخطر[2]:

[1] Devarajan. Sh, jones. Ch, roemer. M, market under price controls in partial and general equilibrium مرجع سبق ص 1882

a. أن الخطر يتأتى من الغرامة التي تفرض على الشركة إذا باعت في السوق الموازي و على الكمية المباعة

b. أن الخطر يتوقف على المبيعات في كلا السوقين المنظم و غير المنظم

و الآن نحدد فيما إذا كانت المخرجات الكلية للشركة تواجه السعر Pu في السوق الموازي و السعر Pc في السوق المنظم أي أكبر من المخرجات التي يمكن إنتاجها في السوق الحر عند السعرPu أو أقل منها.

بمعنى إذا كان التحكم يجبر منحنى عرض الشركة للانتقال للخارج أو الداخل.

a. الخطر يتوقف على المبيعات غير الشرعية

حيث أن المنتج الفرد الذي يبيع في السوق الموازية سيدفع غرامه f و التي تزداد مع زيادة الكمية المباعة.

$f = f(Qu)$ مع $df/dQu = fu \geq 0$ لكل شركة

فاحتمال التعرض للخطر θ يزداد مع زيادة الكمية المباعة في السوق الموازي.

$$\theta = \theta(Qu), \theta(Qu) > 0$$

فقرار الإنتاج للشركة يتجه لتعظيم الفائدة المتوقعة و التي تصاغ كما يلي:

$$Max\ E\pi = PuQu + PcQc - C(Qu + Qc) - Qu, Qc \ldots\ldots (1.0)$$

حيث $Qu \geq 0, Qc \geq 0$

حيث أن:

Pc= التحكم بالسعر في السوق الرسمي (المنظم)

Pu= السعر غير المتحكم به في السوق الموازي

[1] Boulding, K. E., "A note on the theory of the black market," *Canadian Journal of Economics and Political Science*. Vol. 13 (1937), pp. 115-118.
[2] Devarajan. Sh, jones. Ch, roemer. M, market under price controls in partial and general equilibrium مرجع سابق ص 1882- 1885

Qc= الكمية المعروضة من قبل الشركة في السوق الرسمي

Qu=الكمية المعروضة من قبل الشركة في السوق الموازي

f = الغرامة المدفوعة في حال البيع بالسوق الموازي

θ = امكانية التعرض للغرامة في حال البيع في السوق الموازي

C = تكلفة إنتاج الشركة

$E\pi$ = الفائدة المتوقعة للشركة

الشروط الأولية من أجل تعظيم الربح هي:

$$\frac{\partial E\pi}{\partial Qu}(Q^*u, Q^*c) = Pu - C'(Q^*u + Q^*c) - \theta uf - \theta fu = 0 \ldots\ldots\ldots (2.1)$$

اذا $Q^*u > 0$

$$\frac{\partial E\pi}{\partial Qu}(Q^*u, Q^*c) \leq 0 \ldots\ldots\ldots (2.2) \qquad \text{اذا} \qquad Q^*u = 0$$

$$\frac{\partial E\pi}{\partial Qc}(Q^*u, Q^*c) = Pc - C'(Q^*u + Q^*c) - \theta uf - \theta fu = 0 \ldots\ldots (2.3)$$

اذا $Q^*c > 0$

$$\frac{\partial E\pi}{\partial Qc}(Q^*u, Q^*c) \leq 0 \ldots\ldots\ldots (2.4) \qquad \text{اذا} \qquad Q^*c = 0$$

حيث إن (Q^*_u, Q^*_c) هو الحل لمشكلة تعظيم الربح

و بالتالي يوجد أربع نتائج من مجموع المعادلات (2.1) إلى (2.4) و هي:

1. الشركة تنتج لكلا السوقين : $Q^*_u > 0$ و $Q^*_c > 0$
2. الشركة تنتج للسوق الموازي: $Q^*_u > 0$ و $Q^*_c = 0$
3. الشركة تنتج للسوق المنظم: $Q^*_c > 0$ و $Q^*_u = 0$

4. الشركة لا تنتج لأي من السوقين: $Q^*_u = Q^*_c = 0$

النتيجة رقم (3) المتاحة فقط مع غرامة متوقعة، تنتج نفس العرض من كل شركة كما هو الحال بالنسبة للنتيجة (1).

النتيجة (4) المستثناة بفرضيتنا الأولية و التي تستطيع الشركة أن تنتج بربح للسوق المنظم.

و الآن سنحلل كيف يؤثر التحكم بالأسعار في المخرجات في النتيجتين الأولى و الثانية:

النتيجة (1): $Q^*_u > 0$ و $Q^*_c > 0$ في هذه الحالة المعادلتين (2.1) و (2.3) محققتين لذلك

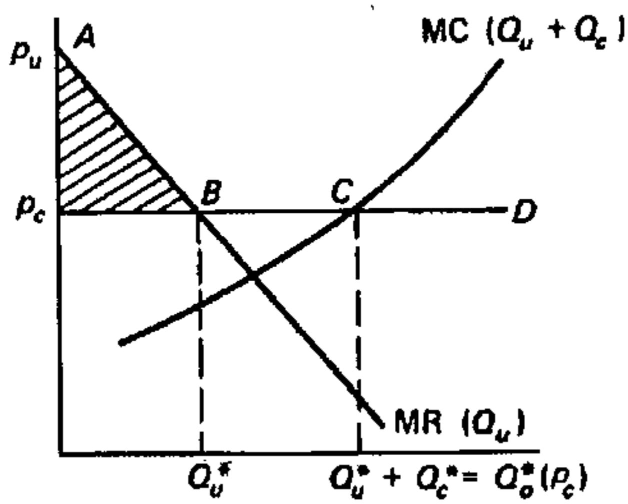
$$Pc = Pu - \theta uf - \theta fu = C'(Q^*u + Q^*c) \ldots\ldots\ldots\ldots (3.0)$$

فالشركات تنج لتبيع في السوق غير الرسمية حتى ينخفض الدخل الحدي في السوق غير النظامي $(Pu - \theta uf - \theta fu)$ ليصل الى سعر السوق المتحكم به Pc.عند هذه النقطة سيتحولون إلى السوق المتحكم به و يستمرون بالإنتاج حتى تصل التكلفة الحدية إلى Pc.كما في الشكل رقم (14) حيث أن منحنى الدخل الحدي ABCD.

في الآجل القصير و بدون دخول شركات جديدة فان وجود السوق الموازي يزيد ربحية الشركة(المنطقة المظللة في الشكل (14))، و لكن لاتؤدي إلى عرض إضافي بسبب أن الدخل الحدي الناتج من البيع في السوق غير الرسمية ينخفض إلى Pc قبل أن يصل ارتفاع التكاليف الحدية إلى Pc، و بالتالي الكمية المنتجة لكلا السوقين $Q^*u + Q^*c$ تساوي الكمية التي من الممكن انتاجها للسوق الرسمية عند السعر Pc في ظل غياب السوق الموازي، و نشير إلى هذه الكمية $Q^*_c(Pc)$.[1]

[1] Browning, E. K., and W. P. Culbertson, "A theory of black markets under price control: Competition and monopoly," *Economic Inquiry*, Vol. 12 (1974), pp.175-189.

الشكل رقم(22) الشركة تنتج لكلا السوقين

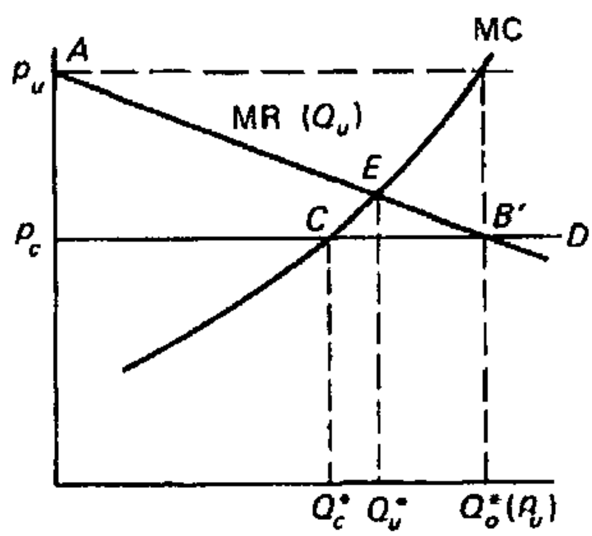


النتيجة (2): $Q^*_u > 0$ و $Q^*_c = 0$ في هذه الحالة المعادلات (2.1) و (2.4) محققتان و يدلان ضمنيا إلى أن :

$$Pc \leq Pu - \theta uf - \theta fu = C'(Q^*u) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4.0)$$

في النقطة التي يتساوى فيها الدخل الحدي الناتج من البيع في السوق الموازي مع التكلفة الحدية يكون الدخل الحدي أكبر من سعر التحكم و بالتالي ليس للشركة حافز لتبيع في السوق الرسمي،و هذه النتيجة مبينة في الشكل(15) حيث AEB'D تمثل منحنى الدخل الحدي.

الشكل رقم (23) الشركة تنتج فقط للسوق غير النظامي



كما يوضح هذا الشكل، في هذه الحالة تنتج الشركة أكثر للسوق الموازي مما ترغب فيما لو إن خيارها فقط البيع للسوق الرسمية (النقطة E على يمين النقطة C).

إن التحكم بالسعر و الغرامات الناتجة تقود الشركة لتنتج أقل بشكل كلي (الكمية Q^*_u في الشكل السابق) مما تنتجه للسوق الحر عند السعر Pu (الكمية Q^*_0 في الشكل السابق) و بالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي للشركة إلى اليسار.

و بالتالي إذا كان الخطر يتوقف فقط على مبيعات الشركة في السوق الموازي، و إذا كانت الغرامات و المخاطر عالية بما يكفي فان نتاج الشركة يتوقف فقط على التحكم بالسعر، و وجود السوق الموازي لا يشجع على زيادة العرض، و لكن إذا كانت الغرامات و المخاطر منخفضة كفاية فان الشركة تترك السوق الرسمي بشكل كامل و لن يكون للتحكم بالسعر أي تأثير.

إن المهمة التحليلية إيجاد المواصفات التي تبقي المنتجون يبيعون في كلا السوقين الرسمية و السوداء، بينما يتفاديان النتائج غير المتوقعة لتحديد الناتج الكلي بالسعر الرسمي فقط.

الخطر الوظيفي الذي يتوقف على المبيعات في كلا السوقين يحقق هذين الشرطين.

b. الخطر يتوقف على المبيعات في كلا السوقين

لقد وجدنا بأنه و في عدة حالات يكسب البائعون الشرعيون مع السلطة و بالتالي يقللون من إمكانية الخسارة بسبب التجارة غير الشرعية إذا قاموا ببيع بعض المنتجات في السوق الرسمية، مع أن احتمال التعرض للخسارة θ يزداد مع الكمية المباعة بشكل غير شرعي، و تنخفض كلما ازدادت في السوق الرسمية و بالتالي:

$$\theta = \theta(Qu, Qc)$$

مع $$\frac{\partial \theta}{\partial Qu} = Qu > 0$$

و $$\frac{\partial \theta}{\partial \theta c} = \theta c < 0$$

و إذا قمنا بتحديد النموذج من خلال نموذجين تجاريين[1]:

- الشركة التي تواجه خطراً وظيفياً ممكن أن تعظم أرباحها المتوقعة كما يلي:

$$MaxE\pi = PuQu + PcQc - C(Qu + Qc) - Qu, Qc \quad \theta(Qu, Qc)f(Qu)$$

$$Qu \geq 0, Qc \geq 0 \text{ حيث} \ldots\ldots (5.0)$$

هذا ينتج لدينا الشروط الأولية التالية:

$$\frac{\partial E\pi}{\partial Qu}(Q^*u, Q^*c) = Pu - C'(Q^*u + Q^*c) - \theta uf - \theta fu = 0$$

$$if\ Q^*u > 0 \ldots\ldots (6.1)$$

$$\frac{\partial E\pi}{\partial Qu}(Q^*u, Q^*c) \leq 0 \qquad if\ Q^*u = 0 \ldots\ldots (6.2)$$

$$\frac{\partial E\pi}{\partial Qc}(Q^*u, Q^*c) = Pc - C'(Q^*u + Q^*c) - f\theta c = 0\ if Q^*c > 0 \ldots (6.3)$$

$$\frac{\partial E\pi}{\partial Qc}(Q^*u, Q^*c) \leq 0 \qquad if\ Q^*c = 0 \ldots\ldots (6.4)$$

مع افتراض حل داخلي $Q^*u > 0$ و $Q^*c > 0$

فان الكمية الكلية المنتجة تحقق المعادلات (6.1) و (6.3) محققةً:

$$Pc - \theta cf = C'(Q^*u + Q^*c) \ldots\ldots (7.1)$$

و

$$Pu - (\theta uf + \theta fu) = C'(Q^*u + Q^*c) \ldots\ldots (7.2)$$

[1] Pitt, M., "Smuggling and price disparity," *Journal of International Economics,* Vol. 11 (1981), pp. 447- 458.

المعادلة (7.2) تظهر أن الكمية الكلية المنتجة من قبل الشركة $Q^*u + Q^*c$ تتجاوز الكمية $Q^*_o(Pc)$ و التي ممكن عرضها عند السعر Pc إذا ما توقف الخطر فقط على الكمية المباعة في السوق السوداء.هذا

$$C'(Q^*u + Q^*c) = Pc - \theta cf > Pc = C'(Q^*o) \dots\dots\dots\dots (8.0)$$

لان $\theta cf < 0$ مع $C''(Q) > 0$، $Q^*u + Q^*c > Q^*o(Pc)$

عندما يكون الخطر ناتجاً عن البيع في كلا السوقين، كسب الدخل و العائد الحدي من بيع وحدة إضافية في السوق الرسمي $|\theta cf|$ بالانخفاض في الغرامة المتوقعة، حيث تسمح هذه الزيادة في الدخل الحدي للشركة بزيادة انتاجها الى ما بعد النقطة التي تتساوى عندها التكلفة الحدية مع السعر الرسمي.

علاوة على ذلك، ليس فقط الناتج الكلي يتجاوز $Q^*_o(Pc)$، و لكن كما في المعادلة (7.2) التي تظهر أن الناتج الكلي يزداد مع سعر السوق الموازي. يقارن هذا مع الحل الداخلي للقسم السابق (النتيجة 1)، حيث أن المخرجات الكلية تتوقف فقط على التحكم بالسعر. كما تظهر هذه المعادلة أن الكمية الكلية المعروضة من قبل الشركة $(Q^*u + Q^*c)$ هي أقل من الكمية $Q^*_o(Pu)$، و التي من الممكن إنتاجها أو عرضها في السوق الحر عند سعر السوق الموازي Pu .

العائد الحدي من البيع في السوق الموازي يُخفَض بالقيمة المتوقعة للغرامة $(\theta uf + \theta fu)$، و بالتالي ينتقل منحنى العرض للشركة الى اليسار عند أي قيمة لـــ $P_u > P_C$.

في ظل بعض الظروف ممكن أن تنخفض الكمية الكلية المعروضة مع الزيادة في السعر المتحكم. و لبيان ذلك نفترض على سبيل المثال θf مفصولة و بشكل إضافي عن حالتي النقاش، و أن الصيغة الوظيفية من الدرجة الثانية:

$$\theta(Qu, Qc)f = \frac{a}{2}Qu^2 - \frac{b}{2}Qc^2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9.1)$$

علاوة على ذلك لنجعل $C'(Qu+Qc)$ مخصصة كتابع خطي:

$$C'(Qu + Qc) = c(Qu + Qc) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9.2)$$

و بحل (7.1) و (7.2) مع هذه الصيغة الوظيفية حيث (f=1) ينتج:

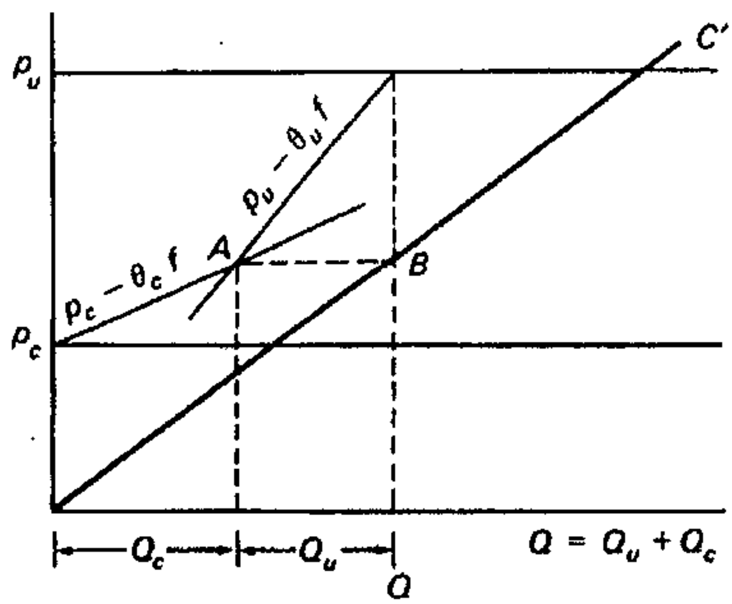
$$Qu + Qc = \frac{b}{a} Pu + \frac{1}{c\left(1 - {}^{b}/_{a}\right) - b} Pc \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9.3)$$

في هذه الحالة إذا كانت $({}^{1}/_{a} + {}^{1}/_{c}) > {}^{1}/_{b}$ فان العرض الكلي ينخفض عندما تزداد Pc

مع بقاء Pu ثابتة بدون تغيير.و تكون النتيجة هنا عندما يرتفع Pc فان الفوائد العائدة من البيع في السوق الموازي تنخفض. في هذه الحالة، سيكون هناك مكسب قليل جراء البيع في السوق الرسمي لتجنب الانخفاض و بالتالي تنخفض الكمية الكلية المعروضة.

بحاله عامة أكثر، اعتماد الغرامات على المبيعات في كلا السوقين ممكن رسمها كوظيفة إضافية مستقلة في الشكل (16).

الشكل رقم(24) وظيفة الخطر الإضافي المستقل



المبيعات في السوق الرسمية من اليسار و المبيعات في السوق الموازية من اليمين (بداية من Q = Qu + Qc)، فالتوازن يتحقق عندما النقطة A،تقاطع الخط $Pc - \theta cf$ مع $Pu - \theta uf$ على نفس المستوى كالنقطة B، التكلفة الحدية تطابق الناتج الكلي C'(Q).

واضح من الشكل أن الكمية المعروضة في السوق الحر Pu = C'(Q) هي دائماً أكبر من Qu + Qc.

c. العرض الكلي:

ليكون عند التحكم بالسعر أي أثر مطلقاً في السوق التنافسية، فان الصناعة ككل يجب أن يكون لها منحنى عرض متزايد، وإذا كان منحني التكلفة الحدية لهذه الصناعة ثابتاً فان التحكم بالسعر يكون أما[1]:

I. عالٍ جداً لهم
II. بالضبط عند المستوى الذي يجب أن يسود إذا يكون السعر متساوياً مع التكلفة الحدية أو
III. أقل من التكلفة الحدية لكي لا يحدث إنتاج في غياب السوق الموازي

في الآجل القصير و مع ثبات عدد الشركات، ارتفاع التكلفة الحدية عند هذا العدد الثابت من الشركات يؤكد ارتفاع منحنى عرض الصناعة، و في الآجل الطويل و مع دخول الشركات بشكل حر التكلفة الحدية للصناعة أو منحنى العرض سيرتفع إذا كان دخول شركات جديدة سيؤدي إلى ارتفاع سعر العوامل المخصصة لهذه الصناعة أو العوامل التي تستخدمها بشكل أكبر.

إن نشوء السوق الموازية استجابة لفرض التحكم بالأسعار يخلق فوائد غير طبيعية، الأمر الذي يجذب وافدين جدد إلى الصناعة، و لكن كما لاحظنا سابقاً، تنتج أي شركة أقل في ظل سعر السوق الموازي Pu مما يمكن أن تنتجه في ظل سعر السوق الحر و عند نفس السعر Pu .

بالإضافة إلى أن بعض الشركات التي تجد بأن الإنتاج عند السعر Pu في السوق الحر مربح لها إن تكسب الفوائد و لذلك لن تنتج تحت السعر المتحكم به مع سعر السوق الموازي Pu.

لهذين السببين فان منحنى العرض في الأمد الطويل في ظل التحكم

$Q^s = Q_u^s + Q_u^s$ يجب أن ينتقل الى الداخل بالارتباط مع منحنى عرض السوق الحرQ_o^s.و سوف نستخدم هذه النتيجة لتحديد السعر و الكية في التوازن الجزئي لاحقاً.

[1] Devarajan. Sh, jones. Ch, roemer. M, market under price controls in partial and general equilibrium مرجع سابق ص1885

المطلب الثاني: المستهلكون

افترضنا سابقاً احتمالين ممكنين حول طبيعة وصول المستهلكين للسلع المتحكم بسعرها.فالمستهلكون يمكن أن يكونوا أحراراً في التنافس على المنافذ في السوق الرسمي للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع المتحكم بسعر، و تنتج هذه الحالة تكاليف ذاتية النشوء، و يمكن أن يعطى المستهلكون و بشكل اختياري منافذ بدون تكلفة لعرض محدود من السلع بسعر التحكم (التقنين قليل التكلفة). نعتبر كل من هذه الحالات لتحديد أين يتوضع منحنى الطلب الكلي فيما يتعلق بمنحنى الطلب في سوق بدون تحكم.

و في كلا الحالتين نفترض للتبسيط أن المستهلكين لا يتحملون أي خطر أو غرامة في حالة الشراء من السوق غير النظامية (أي يتحمل المنتجون كل الخطر).

a) تكاليف المعاملات ذاتية النشوء

في حال فرضت الحكومة سعر أقل من سعر التوازن في السوق(حد أعلى)، بالتالي سيطلب المستهلكين كمية أكبر من السلع، و في حالة كان لهم الحرية في شراء ما يرغبون من السلع المتحكم بسعرها، الأمر الذي يؤدي إلى تنافسهم للحصول على ما يرغبون من خلال السفر و الانتقال لمسافات طويلة من أجل الشراء أو من خلال الانتظار لوقت أطول من أجل الحصول على السلع أو حتى من خلال استئجار الآخرين لشراء سلع لصالحهم أو من خلال دفع رشاوى.

و لشرح حالة تكاليف المعاملات ذاتية النشوء سنقوم بما يلي[1]:

نفترض أن المستهلكين يشترون سلعتين في هكذا سوق:

Q و التي تخضع للتحكم بالسعر، و سلعة مركبة X و التي لا تخضع لهذا السعر، و أن المستهلكون أحرار في شراء ما يرغبون من السلع المتحكم بسعرها في السوق الرسمي كما يشاؤون و لكن يدفعون تكاليف معاملات T(Qc) بالإضافة للسعر Pc، كما أنهم قادرون على شراء Q من السوق الموازي بالسعر Pu، و بالتالي فان مشكلة تعظيم الفائدة للمستهلكين هي كما يلي:

[1] Nguyen, T. T., and J. Whalley, "Coexistence of equilibria on black and white markets," *Centre for the Study of International Economic RelationG* Working Paper No. 8523C (London, Ontario: University of Western Ontario, July 1985).

$$Max\ U(Q_u + Q_c, X) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10.1)$$

حيث

$$P_u Q_u + P_c Q_c + PX + T(Q_c) = Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10.2)$$

حيث أن:

Q_c كمية السلع المتحكم بسعرها و المطلوبة في السوق الرسمية

Q_u كمية السلع المتحكم بسعرها و المطلوبة في السوق الموازية

X كمية السلع المركبة غير المتحكم بها

P_c سعر التحكم ل Q

P_U سعر السوق الموازي ل Q

P سعر السلع المركبة X

$T(Q_c)$ تكلفة المعاملات المرافقة للحصول على Q_c

و بالحل بطرقة لاغرانج يعطي:

$$P_U - P_c = {}^{\partial T}/_{\partial Q_c} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11.0)$$

سيشتري المستهلكون السلع المتحكم بسعرها حتى النقطة التي تكون فيها التكلفة الحدية للحصول على السلع في السوق النظامية تساوي فرق السعرين بين السوقين.

في حالة التوازن، المنافسة على السلع المتحكم بسعرها سيزيد متوسط تكاليف المعاملات إلى النقطة التي تتساوى فيها مع الفرق بين سعري السوق الموازي و الرسمي، و عندها يصبح المستهلكون حياديين و غير مباليين بين السوقين.

الكمية الكلية المشتراة Q من السوق الرسمي عند السعر P_c بالاضافة لتكلفة المعاملات و المشتراة من السوق الموازي عند السعر P_U تساوي الكمية التي من الممكن أن تشترى من السوق الحر عند نفس السعر P_U ، و بالتالي لا يوجد انتقال في منحنى طلب المستهلكين.

و سنستخدم هذه النتيجة لتحديد الأسعار و الكميات في ظل التحكم في حالة التوازن الجزئي.

b) التقنين أو التسعير ذو التكلفة القليلة

و يمكن أن يظهر هذا عندما تؤسس الحكومة متاجر تبيع فيها بالسعر الرسمي للمستهلكين الذين لديهم القدرة على شراء السلع المتحكم بها.و لكن وجود السوق الموازي يعطي هؤلاء الفرصة لإعادة بيع حصتهم أو لشراء أكثر عند سعر السوق الموازي.

يستطيع المستهلكون ليس فقط الحصول على سلع أكثر من الكمية Q_c بالسعر الرسمي و لكن ايضاً يحصلون على ذلك من دون تحمل تكاليف المعاملات، بالإضافة إلى أنهم يستطيعون الشراء من السوق الموازي.

سنجعل كل الاستهلاك ممثلاً بتركيبة السلع X عند السعر P و دخل المستهلكون Y، و بالتالي فان مشكلة تعظيم الفائدة للمستهلكين تعطى كما يلي:

$$Max\, U(Q_u + Q_c, X) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12.1)$$

حيث

$$_{C}Q_C + P_U Q_U + PX = Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12.2)$$

مع $0 <_c \leq \bar{Q}_c$ و $Q_u \geq 0\, , X \geq 0$

بإضافة $_{U}Q_C$ للطرفين و تبسيطها فان معادلة محدد الميزانية تكتب كما يلي:

$$P_U Q + PX = Y + (P_U - P_C)Q_C \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12.2')$$

حيث $Q = Q_U + Q_C$

معادلة محدد الميزانية ($12.2'$) مثالية للمستهلكين الذين يشترون Q عند السعر P_U في سوق خال من التحكم بالاسعار، ما عدا مصطلح $(P_U - P_C)Q_C$، يمثل هذا التعبير الدخل الذي يوفره المستهلك بشرائه الكمية Q_C عند السعر P_C بدلاً من P_U.

يزيد التسعير (التقنين) منخفض التكلفة الدخل الحقيقي للمستهلكين الذين لديهم منافذ للوصول إلى البضائع المقننة، فإذا كانت Q سلعة طبيعية فان المستهلكين سيشترون كمية أكثر منها عند السعر P_U مما يمكن أن يشتروه في حال غياب التسعير. أما إذا كانت Q سلعة تابعة (بديلة) فإنهم سيشترون أقل، و بالتالي فان التسعير المنخفض يؤدي إلى انتقال منحنى طلب الأفراد إلى الخارج أو للداخل تبعاً لمنحنى الطلب في حال غياب الأسعار و ذلك حسب إذا كانت Q طبيعية أو تابعة.

سواء أكان منحني الطلب المشار إليه بـــ $Q^D = Q_u^D + Q_c^D$ ينتقل الى الخارج أم الداخل، فان ذلك يتوقف على ما اذا كان المستهلكون كمجموعة يشترون Q الطبيعية أو التابعة (سنستخدم هذه النتيجة في تحديد توازن السوق).

في التوازن يتوقف معدل الكمية $\bar{Q}_c$ على عرض Q في السوق الرسمي، و بالتالي على الأسعار في كلا السوقين، فإذا كان سعر السوق الموازي مرتفعاً بشكل كاف لكي لا يباع الناتج في السوق الرسمي، وبالتالي يُخفَض تأثير الدخل إلى الصفر، و منحنى طلب السوق الموازي يتزامن و ينسجم مع منحنى طلب السوق الحر.

المطلب الثالث: نتائج السوق

و سنوحد الآن دالة العرض و الطلب الكليين و نكتشف نتائج السوق في ظل التحكم بالأسعار في حالة التوازن الجزئي، و سنستخدم الرموز التالية:

Q_c^S الكمية المعروضة في السوق النظامي(الرسمية)

Q_u^S الكمية المعروضة في السوق غير النظامية(غير الرسمية)

$Q^S = Q_u^S + Q_c^S$ الكمية الكلية المعروضة في كلا السوقين

Q_0^S الكمية التي يمكن عرضها في حال غياب التحكم

Q_c^D الكمية المطلوبة في السوق الرسمي

Q_u^D الكمية المطلوبة في السوق غير الرسمي

$Q^D = Q_u^D + Q_c^D$ الكمية المطلوبة في كلا السوقين

Q_0^Dالكمية التي يمكن طلبها في حال غياب التحكم

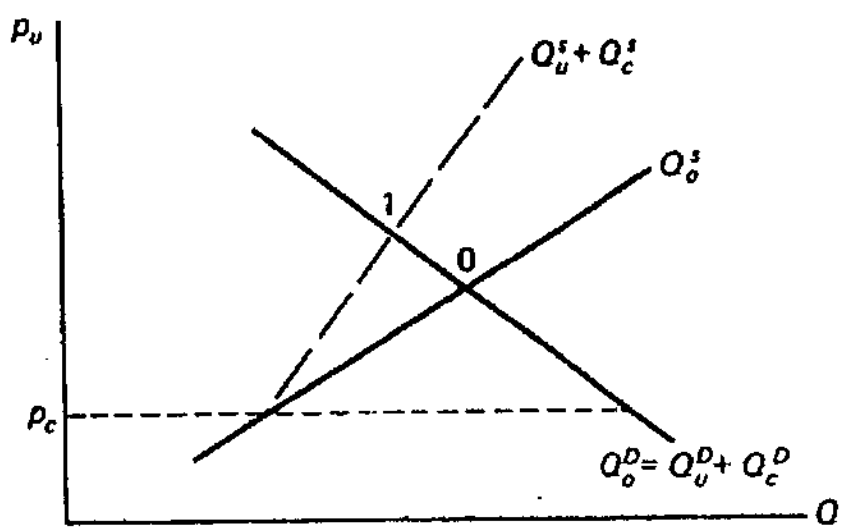
الرمز (^) فوق المتغير يشير إلى نتائج و حصيلة التوازن

في جانب العرض اعتبرنا محددين اثنين لدالة الخطر الأول هو خطر ناتج عن المبيعات في السوق الموازي فقط، و الثاني ناتج عن المبيعات في السوقين. في كلا الحالتين منحنى العرض الكلي Q^S يتحرك باتجاه الداخل مقارنة مع منحنى العرض في حال غياب التحكم Q_0^S.و في جانب الطلب سوف تتغير النتائج تبعاً للافتراض الذي يتعلق بطبيعة المنفذ للسلع المتحكم بسعرها(تكاليف المعاملات ذاتية النشوء، أو التسعير منخفض التكلفة).

A- النتائج مع حالة التكاليف ذاتية النشوء

كما أوضحنا سابقاً، أنه في ظل تكاليف المعاملات ذاتية النشوء فان منحني الطلب الكلي في السوقين مماثل لمنحنى الطلب في السوق الحر، و يظهر الشكل (17) نتائج حصيلة السوق.

الشكل رقم (25) توازن السوق مع تكاليف ذاتية النشوء



نلاحظ أن منحنى الطلب العرض في السوق بدون تحكم هو خط ثابت (الخط المنقط)، في هذه الحالة نحصل على نتيجة و هي: سعر السوق الموازي $\widehat{P_c}$السعر يتجاوز الحر والكمية الكلية المنتجة $\widehat{Q_U}+\widehat{Q_C}$ أقل من عرض السوق الحر $\widehat{Q_O}$.

النتائج:

التوازن 0: نتيجة السوق الحر $\hat{Q}$ ، $\widehat{P_O}$

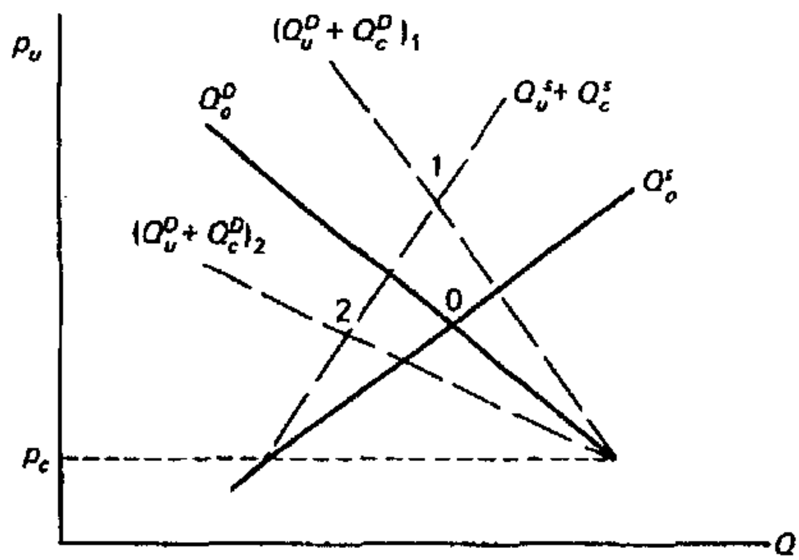
التوازن 1: النتيجة مع التحكم بالسعر و السوق الموازي $\widehat{P_u} > \widehat{P_O} ;\widehat{Q_u} +\widehat{Q_c} < \widehat{Q_o}$

$B-$ النتيجة في حالة التسعير المنخفض

اشرنا سابقاً، أنه في ظل التسعير المنخفض الكلفة فان منحنى الطلب الكلي ممكن أن ينتقل إلى الخارج إذا كانت Q طبيعية و إلى الداخل إذا كانت تابعة.

يظهر الشكل (26) كيف يمكن أن ينتقل الطلب بالتفاعل مع الإنتقال الداخلي للعرض الكلي.

الشكل (26) نتائج و حصيلة السوق مع التسعير المنخفض



النتائج:

التوازن(0): نتيجة السوق الحر: Po، Qo

التوازن (1): النتيجة مع التحكم بالسعر عندما Q سلعة طبيعية $\widehat{Q_o} \gtrless \widehat{Q_c} + \widehat{Q_u} : \widehat{P_o} < \widehat{P_u}$

التوازن (2): النتيجة مع التحكم بالسعر عندما Q سلعة تابعة $\widehat{Q_o} > \widehat{Q_c} + \widehat{Q_u} ; \widehat{P_o} \gtrless \widehat{P_u}$

إذا كانت Q سلعة طبيعية فان جدول الطلب ينتقل إلى الخارج إلى $(Q_u^D + Q_c^D)$، و عند التوازن في النقطة (1) نجد أن سعر السوق الموازي أعلى من توازن السوق الحر و بالتالي يمكن أن تتجاوز المنتجات الكلية $\widehat{Q_c} + \widehat{Q_u}$ انتاج السوق الحر $\widehat{Q_o}$ ، و يؤدي هذا التناقض في التحكم الى نتاج أكثر يُشرَح بالكمية الفائضة للطلب المحبط من السوق الرسمي إلى السوق الموازي[1].

و إذا كانت Q سلعة تابعة فالتوازن (2) في الشكل السابق يظهر بأن الناتج الكلي يجب أن يكون أقل منه في السوق الحر، بينما سعر السوق الموازي يمكن أن يكون يساوي أو أقل.

C- التأثير في الرفاهية[2]

الفرضيات الموضوعة حول خطر البائع و منفذ المستهلك لها نتائج لتأثير السوق الموازي في الرفاهية.

- لا يوجد هنالك زيادة في الناتج لان خطر البائع ناتج عن المبيعات غير الشرعية.
- التكاليف التي يتحملها البائعون في السوق الموازي هي تكاليف حقيقية بدلاً من اللجوء إلى الرشوة و الغرامة.
- تكاليف التسويق الموازي قابلة للتحويل و لكن يؤدي هذا لاحقاً إلى تشويه قرارات المستهلكين و المنتجين.

السوق الموازي سيزيد الرفاهية إذا:

- أدت إلى زيادة المخرجات لان خطر البائع هو من المبيعات في كلا السوقين.

---

[1] Roemer, M., "Simple analytics of segmented markets: What case for liberalization?" *World Development*, Vol. 14, No. 3 (1986), pp. 429--439.

[2] Devarajan. Sh, jones. Ch, roemer. M, market under price controls in partial and general equilibrium مرجع سابق ص1888

- تكاليف البيع غير النظامي لا تشوه التحويلات.
- استخدام السوق الموازي يُمكن المستهلكين من تجنب التكاليف الحقيقة للبحث كالانتظار و الاستثمار في معدات التخزين.

المطلب الرابع: التحكم بالسعر في حالة التوازن الكلي

أن التحليل السابق لا يعطي الغاية المطلوبة لأنه يتعامل فقط مع تأثير تغيرات الدخل على مستهلكي السلع المتحكم بسعرها و يتجاهل تغيرات الدخل الموازي على المنتجين.

و لدمج كل تدفقات الدخل في التحليل سنقدم نموذج التوازن الكلي و الذي يعكس خصائص خطر المنتجون و المستهلكون و وصولهم إلى السلع.

✓ بنية النموذج[1]:

سنعتبر من خلال هذا النموذج أنه تم إنتاج سلعتين، سلعة متحكم بسعرها Q و سلعة غير متحكم بسعرها X.

Q منتجة من قبل المجموعة (1) و الذين يستهلكون Q و X و لكن ليس لديهم منفذ إلى السوق المتحكم به على Q.

المجموعة (2) تنتج X و تستهلك كلا السلعتين مع وجود منفذ لكل من السوقين الرسمي و غير الرسمي على Q.

كل من دالتي الإنتاج (13.1 , 13.2) هي Cobb-Dougla في العمل L و هو عامل ثابت غير محدد.

دالة الخطر (13.3) تتوقف على المبيعات في كلا السوقين، لذلك سنقوم باختبار فيما إذا كان الخطر يتوقف فقط على المبيعات غير النظامية، و عقوبة البيع و غرامته في السوق الموازي (13.4) هو نسبة b_2 من الكمية المباعة.

[1] Devarajan. Sh, jones. Ch, roemer. M, market under price controls in partial and general equilibrium مرجع سابق ص1888

الشرط الأول هو تساوي التكلفة الحدية للعمل مع دخلها الحدي المتوقع لها في كل صناعة (13.5 و 13.6) و تساوي الفرق بين السعر المتحكم به و السعر غير المتحكم به لـــ Q.

نموذج التوازن الكلي

دالة الإنتاج

$$Q = L_q^{aq} \quad \text{……(13.1)}$$

$$X = L_x^{ax} \quad \text{……(13.2)}$$

دالة الخطر

$$\theta = b_0 (Q_u/Q)^{b_1} \quad \text{……(13.3)}$$

الغرامة

$$L = b_2 Q_u \quad \text{……(13.4)}$$

الشرط الأول:

$$wL_X = a_x p_x X \quad \text{……(13.5)}$$

$$wL_q = a_q [p_c Q + b_0 b_1 b_2 Q (Q_u/Q)^{b_1+1}] \quad \text{……(13.6)}$$

$$P_u - P_c = b_0 b_2 (b_1 + 1)(Q_u/Q)^{b_1} \quad \text{……(13.7)}$$

الدخل:

$$Y_1 = P_c Q_C + P_u Q_u - \theta F \quad \text{……(13.8)}$$

$$Y_2 = p_x X + \theta F + wL_S \quad \text{……(13.9a)}$$

$$Y_2 = Y_1 X + \theta F \quad \text{……(13.9b)}$$

دالة الطلب:

$$p_x X_1 = \beta_1 (Y_1 - p_x \gamma_x - P_u \gamma_{q1}) + p_x \gamma_{x1} \quad \text{……(13.10)}$$

$$P_u Q_u = (1-\beta_1)(Y_1 - p_x\gamma_{x1} - P_u\,\gamma_{q1}) + P_u\,\gamma_{q1} \;\ldots\ldots\ldots\ldots (13.11)$$

$$P_u(Q_{u2}+Q_c) = (1-\beta_2)(Y_2 - p_x\gamma_{x2} - P_u\,\gamma_{q2}) + P_u\,\gamma_{q2} \ldots\ldots (13.12a)$$

$$P_u(Q_{u2}+Q_c) = (1-\beta_2)[Y_2 + (P_u - P_c)Q_c - p_x\gamma_{x2} - P_u\,\gamma_{q2}] + P_u\,\gamma_{q2} \ldots\ldots\ldots\ldots (13.12b)$$

تكاليف الانتظار:

$$wL_s = (P_u - P_c)Q_c \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13.13a)$$

التوازنات:

$$X = X_1 + X_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13.14)$$

$$Q = Q_u + Q_c \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13.15)$$

$$Q_u = Q_{u1} + Q_{u2} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13.16)$$

$$L = L_q + L_x + wL_s \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13.17a)$$

$$L = L_q + L_x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13.17b)$$

تعريف المتغيرات:

Q......................كمية السلع المتحكم بها

Q_c......................كمية المباعة في السوق الرسمي

Q_u......................كمية المباعة في السوق الموازي

Q_{u1}......................الكمية المشتراة من المجموعة (1)

Q_{u2}......................الكمية المشتراة في السوق المازي من قبل المجموعة (2)

X......................كمية السلع غير المتحكم بسعرها

X_1, X_2..................كمية X المستهلكة من قبل المجموعة (1) و (2)

L_q..........................العمالة الموظفة في صناعة Q

L_x..........................العمالة الموظفة في صناعة X

L_s.............العمالة الموظفة لانتظار السلع المتحكم بسعرها

L ....عرض العمل الكلي (محدد خارجيا)

P_c........................سعر التحكم لـــ Q محدد خارجياً

P_u........................سعر السوق الموازي لـــQ

p_x..............................سعر X مأخوذة كأرقام

w ....الأجور

θ........................ امكانية التعرض للخطر في السوق الموازي

F......................الغرامة المدفوعة في حال الخطر

Y_1, Y_2..........................دخل المجموعتين (1) و(2)

ولاختبار دقة النموذج السابق وإمكانية تطبيقه في سوريا قمنا بأخذ سلسلة من عشـــر ســـنوات [2000 – 2009] وذلك لمادة القمح، حيث تقوم الحكومة السورية بدعم هذه المادة لصالح المستهلكين، ولذلك توجد سوق موازي لها يكون السعر فيها أعلى بـــ 4 ل.س عن السوق الرسمي،وقمنا بتحليلهـــا على برنامج *SPSS* الإحصائي.

ولذلك قمنا بتحليل الارتباط للأخطاء العشوائية وذلك بأخذ جدول *Model Summary* الآتي:

الجدول رقم(16) Model Summary[a]

Model	R	R Square	Adjusted RSquare	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.77	0.5929	0.36	0.09120	1.71

ومنه نجد أنه عند مستوى دلالة 5% وبدرجة حرية ***n=10***، تكون: *D-w = 1. 71* وهذا يشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء العشوائية. أي أنه لا يوجد عامل مؤثر بثبـــات وبشـــكل مستمر على النموذج. كما أنه لا توجد عوامل عشوائية مرتبطة ومؤثرة في النموذج.

ونجد أن قيمة R^2 هي 0.5929 أي أن 59.29% من الانحرافات الكلية في نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسرها العلاقة الخطية. في حين أن هناك 40.71% من الانحرافات تفسر بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

ولذلك يجب هنا اختبار جودة النموذج، ومعنوية R^2 *ولهذا الغـــرض نقـــوم بـــإدراج جـــدول تحليـــل* *ANOVA* الآتي:

الجدول رقم(17) ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.112	3	.06	7.444	.002
Residual	.19	26	.009		
Total	.302	29			

نلاحظ أن قيمة مستوى معنوية $F=7.444$ ، $P\text{-}Value = 0.02 < 0.05$ وهـذا يعنـي أن معامـل التفسير ذو معنوية جيدة، أي أنه يمثل البيانات بشكل معنوي. حيث أنه لا يوجد متحول مهمل مـؤثر جداً بالنموذج.

وترجع الانحرافات غير المفسرة إلى صعوبة قياس حجم السوق الموازي والمبيعات فيه، حيـث أن دخول البائعين والمشترين إليه يكون في معظم الأحيان للاستفادة من كونه بعيداً عن أعين الحكومة، وللاستفادة من الفرق بين أسعاره والأسعار الرسمية.

وقد اعتمدنا في اختبار النموذج على آلية تقديرية تعتمد على حساب الفرق بين كميـة الإنتـاج السنوي مطروحاً منها الاحتياطي السنوي وكمية المبيعات الحكومية، لنحصل على المبيعات في السوق الموازي، وهذا وإن لم يكن دقيقاً مائة بالمائة فإنه يعبر بنسبة دقة تفوق الـ 80% عن واقع الاقتصاد السوري وهذا ما تظهره النتائج السابقة.

و بالتالي يحدد النموذج تصرف المستهلكين والمنتجين عند التحكم بالأسـعار، حسـب درجـة ونوعية التحكم والإجراءات التي تتبعها الدولة من أجل تطبيقه، مما يعطي الدولة صورة أوضح لكيفية التعامل مع هذه التغيرات وتوجيهها بما يخدم الأطراف كافة وخاصة مـن ناحيـة الكفـاءة والعدالـة الاقتصادية والاجتماعية.

كما بين النموذج أهميه التحكم بالسوق السوداء (التي تنتج من جراء التحكم بالأسعار) من قبـل الدولة وإدارته بالشكل الاقتصادي والاجتماعي المناسب.

وأيضاً أوضح النموذج أهمية الضرائب والغرامات في تحديد سلوك المنتج والمسـتهلك نتيجـة التحكم بالأسعار، وبالتالي ضرورة دراسة هذه الغرامات بشكل دقيق من أجل الحصول علـى الغايـة المطلوبة من التحكم، وخاصة أن طريقة التحكم يمكن أن تؤدي إلى زيادة دخل المستهلكين من ناحية، وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى، كما بين النموذج.

النتائج و المقترحات

النتائج

1. وجود علاقة تاريخية بين الدولة و السوق، أدت إلى اختلاف الآراء حول هذا الدور الذي تقوم به الدولة بين مؤيد ورافض وذلك تبعاً للأفكار التي يؤمن بها كل طرف و حسب النظام الاقتصادي المتبع في كل بلد.

2. هناك دور كبير للدولة في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، و خاصة مع وجود حالات فشل السوق، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي و خاصة في ظل هذا النظام الذي يتطلب وجود يد فاعلة قادرة على الموازنة بين فعاليات السوق و الجانب الاجتماعي الذي يضمن توزيع المصادر بشكل عادل بين جميع فئات المجتمع و خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وضمان الحد الأدنى من العيش الكرم لطبقات الشعب الفقيرة و غير القادرة على الحصول على ادني مستويات المعيشة.

3. تعتبر التجربة الألمانية تجربة رائدة في تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال الآليات التي اتبعتها من أجل تطبيقه من خلال المزاوجة بين الجانب النظري و الجانب العملي وتطويره بما يتلاءم مع التطورات التي حدثت في الاقتصاد الألماني.

4. يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي قطاعا اقتصاديا اجتماعيا موجها للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مما يستوجب تحقيق الموازنة بين السوق والمجتمع، إذ يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي الكبير ولكن هذا لايعني بالضرورة أن يؤدي إلى تنمية اجتماعية، لذا لابد من تدخل الدولة.

5. هناك إمكانيات كبيرة في سورية لتطبيق هذا النظام في سورية من خلال وجود البنية الأساسية التي تخدم تطبيقه في سورية.

6. هناك عدة طرق لتحكم الدولة في السوق وذلك وفق الغاية المطلوب تحقيقها من هذا التحكم. حيث هناك التدخل الثلاثي والثنائي وكلها أدورات تستخدم لتحقيق غايات وأهداف اجتماعية واجتماعية وخاصة خلال وجود خلل في السوق يؤثر على المصلحة العامة ويضر بمصالح الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

7. يمكن أن يكون هناك بعض بعض الآثار لاستخدام طرق التحكم وخاصة على المدى البعيد بالأخص إذا استخدمت لوحدها.

8. هناك مظهرين من سلوك الأفراد في مواجهة التحكم بالأسعار، وهما التوجه نحو السوق الموازي أو السوق الرسمي، ويعد هذان السلوكان جوهريان في تحديد حصيلة السوق، كما أنهما يتوقفان على طبيعة الخطر وسهولة وصول المستهلكين للسلع المتحكم بها.

9. يلعب السوق الموازي دوراً مهماً من خلال سعره في تحديد كل من المخرجات الكلية ونصيب السوق الموازي وذلك تبعا لدرجة العقوبات المفروضة على البيع خارج نطاق السوق الرسمي.

10. يمكن أن يؤدي التحكم بالأسعار إلى زيادة الإنتاج وذلك إذا سمح بوجود السوق الموازي

11. يؤدي التحكم بالأسعار إلى زيادة دخل المستهلكين في حال تم تخفيض تكاليف حصولهم على السلع المتحكم بسعرها، الأمر الذي إلى زيادة الطلب على منتجات أخرى وبالتالي زيادة الاستثمار والادخار وبالتالي الرفاهية وبالتالي زيادة عائدات الدولة الأمر الذي ينعكس ايجاباً على الاقتصاد ككل.

المقترحات

1. تنظيم السوق في سوريا وتحديد أدوار الفاعلين فيه و تفعيل دور المنظمات العمالية و المهنية و منظمات أرباب العمل و قيام الدولة بالمتابعة و الرقابة المستمرة في السوق ومن أجل ذلك يجب على الدولة تطوير المؤسسات العاملة وزيادة كفاءة العاملين فيها من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مستمرة تواكب التطورات الحديثة ليصبحوا قادرين على تنفيذ المهام المنوطة بالدولة في هذا النظام، كما يجب على الدولة إعادة بناء مؤسسات السوق لضبط عمل السوق وإبعاده عن الاحتكارات و تفعيل المنافسة الشريفة وبالتالي تفعيل دور المشاركة الفعالة لجعل السوق اجتماعيا أكثر بالتعاون مع جميع فئات المجتمع و خاصة القطاع الخاص.

2. الاستفادة من التجربة الألمانية في تنظيم مؤسسات الاقتصاد وبنائها بما يتلاءم مع الواقع السوري من اجل تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل أكثر فاعلية ويلبي متطلبات الناس.

3. لتحقيق الموازنة في اقتصاد السوق لابد من التخطيط الاستراتيجي بحيث يكون ارشادياً وتوجيهياً وادارياً من أجل إيجاد تناسب محدد يخضع فيه النمو الاقتصادي بآلية السوق إلى غايات التنمية الاجتماعية وأهدافها، كما يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التدخل في نظام السوق وتغيير نتائجه الاقتصادية والاجتماعية المميزة باستقطاب الأرباح والدخول والثروات.

4. تكييف النظام الضريبي بما يتناسب مع اقتصاد السوق الاجتماعي والغايات من التحكم بالاسوق عن طريق فرض الضرائب حسب الشرائح من أجل تحويل الدخول وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين الفئات الاجتماعية.

5. إعطاء هامش للتعاملات بالسوق الموازي عند تطبيق التحكم بالأسعار، خاصة إذا كان الهدف توفير كميات كبيرة من الإنتاج.

6. مراقبة السوق الموازي وتنظيمه وبناء نظام للحوافز والعقوبات يتماشى مع الغاية المطلوب تحقيقها من سياسات التحكم.

7. تطبيق سياسة المنافسة وتعزيز دور آليات السوق في كل القطاعات الاقتصادية وحمايتها من كل ما من شأنه أن يخل بسيرها الطبيعي.

8. تطوير عقلية المنافسة لدى مختلف الأجهزة الحكومية ولدى المتعاملين الاقتصاديين من مهنيين ومستهلكين.

9. متابعة تطور الأسعار بالسوق من أجل تدخل الدولة بالوقت المناسب وتطوير الكوادر القادرة على مواكبة تغيرات الأسعار المستوى المحلي و الدولي الذي قد يؤثر في الأسعار في الداخل سواء للمستهلكين والمنتجين.

10. تفعيل قانون الاحتكار و المنافسة وتطويره بحيث يكون مرن للتعامل مع التطورات الجديدة في نطاق الاحتكارات على المستوى الوطني والعالمي وفض الخلافات بين الفعاليات الاقتصادية.

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث وجنا أن العلاقة بين الدولة والسو ق علاقة جدلية منذ القدم وهناك آراء متضاربة حول دورها سواء الايجابي أم السلبي في الاقتصاد وكل تلك الآراء نابعة من الخلفية الفكرية لصاحبها.

هناك دائماً ضرورة لتدخل الدولة في الاقتصاد وخاصة في حالات فشل السوق، وذلك من أجل تصحيح هذه الاخطاء والتوجه بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية التي تحقق العدالة لجميع فئات الشعب.

وأن اختلاف طرق التدخل تساعد الدولة في تحديد خياراتها التي تتناسب مع الحالة الاقتصادية التي تمر بها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأن اقتصاد السوق الاجتماعي عبارة عن علاقة جدلية بين السوق والمنافسة و الربح من جهه والعدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، الامر الذي يتطلب أن يكون للدولة دور كبير وهام في الاقتصاد من أجل تحقيق التوازن بين طرفي هذه المعادلة.

وبين النموذج الرياضي سلوك المنتجين والمستهلكين نتيجة التحكم بالأسعار، حيث يؤدي هذا التحكم إلى نشوء السوق الموازي.

وبالتالي تستطيع الدولة من خلال إدارة السوق (الرسمي والموازي) الى توجيه نتائجه، من خلال وضع سعر متحكم به يوازن بين المصلحة الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

العربية

1. د. سفير لبيب ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة،1988

2. د. النجار ، الإسلام والاقتصاد ، عالم المعرفة ، العدد 62 الكويت عام،1983

3. جالبيرت.جون،ترجمة بلبع.أحمد.عبد الله إسماعيل،تاريخ الفكر المعاصر، عالم المعرفة،العدد 261 ، 2000

4. د. زكي. رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، 1998

5. افهيلت . هورست ، ترجمة د. علي عدنان عباس ، اقتصاد يغدق فقرا ، عالم المعرفة العدد 335 ، 2007

6. د.خطاب.عبد الله،دور الدولة و النظرية الاقتصادية:الدروس المستفادة للحلة المصرية، www.pidegypt.org/arabic/Dr.%20Abdalla%20shehata.doc

7. الكواز، أحمد. إخفاق آلية الاسوق و تدخل الدولة. المعهد العربي للتخطيط بالكويت.جسر التنمية العدد التاسع و الستون.2008

8. ثارو. ليستر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الصراع على القمة(مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا و اليابان)، عالم المعرفة، العدد 204، 1995

9. د. الكفري، مصطفى، الإصلاح الاقتصادي و التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، الفكر السياسي

10. الخطيب، خالد، الضريبة على الدخل (أصول محاسبتها في الأردن)، دار زهران للنشر و التوزيع

11. شامية،أحمد زهير. خالد، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع

12. الحاج، طارق، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 1999

13. البطريق أحمد، يونس، المالية العامة ، مركز الكتب الثقافة بيروت ، 1984

14. صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2007"

15. نبيل سكر، الإصلاح الاقتصادي في سوريا، البعث الاقتصادية، عدد 100، 2000/4/11

16. السماك. محمد، التنمية البشرية في الوطن العربي الظواهر و الاتجاهات، مركز الدراسات الإقليمية

17. الزعيم، عصام. *اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2006، 65 ص

الدوريات والتقارير والمجموعات الإحصائية

1. هيئة تخطيط الدولة، 2004، التقرير الوطني الثاني عن التنمية البشرية، دمشق، سوريا
2. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام 2009
3. مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية2009، المجلد 47، العدد 3-4
4. مصرف سوريا المركزي، النشرات الربعية
5. التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، 2010
6. دراسة تشخيص حالة الفقر في سورية 2005 و دراسة الفقر و عدالة التوزيع في سورية، هيئة تخطيط الدولة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق، 2007/2006
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و جامعة الدول العربية، تحديات التنمية في الدول العربية (نهج التنمية البشرية)، 2009

المراجع الأجنبية

1. Rasmuesn.eric,over heads on market failure and government failure, kplley school of business, Indiana university, 2009

2. Hausman.daniel H,market failyre. Government failure and the hard problems of coorperation, university of Wisconsin, 2008

3. Harris.Jane,lole .anne, the role of government in ecolabelling on thescences of behind the scence,2003

4. Stiglitz.j.E,government failure vs market failure: principle of regulation, prepared for the tobin project's confereance "government and markets:theory of regulation", 2008

5. Stiglitz, J. "Redefining the Role of the State: What should it do: How should it Do it and How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank. (1998).

6. Barro.RJ,Economic groth in cross section of country, Quarterly journal of Economic, 1991, vol.106, 407-43

7. Knowles.S,Garces.A,Measuring government intervention and estimating its effect on output: with reference to the performing asia economices, CRIDIT, uneversty of Nottingham, 2000

8. James. G, Robert. L, Randall. H, THE SIZE AND FUNCTIONS OF GOVERNMENT ANDECONOMIC GROWTH, Prepared for the Joint Economic Committee, April 1998

9. Nowles. S, Garces. A, Measuring Government Intervention and Estimating its Effect on Output: with reference to the performing Asia economies

10. Todjman.H, some general questions about markets, IIASA, 1996

11. Hosse. R, Schneider. H, Weigelt. K, social market economy |(history, principles and implementation from A to Z), Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008

12. Joerges, Christian, Rodlflorian, social market economy as Europe's social model, European University institute, Italia, 2004

13. Ozbideciler. Umut, social market economy: on inquiry into theoretical bases of German model of capitalism, middle east technical university, 2003

14. Broyer. S, the social market economy: birth of an economic style, social science research center, Berlin, 1996

15. Pascha. Werner, on the relevance of German concept of "social market economy" for Korea, paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century, Seoul, June, 26 to 28, 1996

16. Karsten.G. S, Gorbatchev as social market economy, international jornal of social economy, 18.5/5/6/7, 1991

17. John. D. Klaus, the German social market economy –(style) a model for the Eurpean union?, Chemnitz technical university Germany, 2006

18. Sperling. S, easy guide to social market economy, friedrich Ebert stiftung, Indonesia, 2004

19. Wozniak. G. Michal, social market economy used to solve the lack of socio-economic of global capitalism. Conclusions for post-socialist countries, NARODOHOSPODARSKY OBZOR, 1-2, 2008

20. Stuchtey. Tim. H, Miracles are possible-0r aclassic German approach to the current crisis, AICGS, johns hopkin university, 2009

21. Karsten.G .S, Gorbachev,s perestroika beginning of a soviet socialist social market economy, international journal of social economy, 16.6, 1991

22. Ahrens. Joachim, transition towards a social market economy? Limits and opportunities, OPO, 2008

23. Basic law: for the federal Republic of Germany, German Bundestag – Administration –Public Relations Division, Berlin, 2008

24. Hilary, Introduction to the Politics and Government of Germany Lectures, users.ox.ac.uk/~busch/data/Handout_Lec_Soc_Mkt_Econ.pdf, 2007, 27/1/2010

25. Stockmann. Kurt, Federal Cartel Office(social market economy (history, principles and implementation from A to Z), Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008

26. Resource: Dietrich Dickertmann.Viktor Wilpert Piel, Social market economy: Principles and functioning((social market economy (history, principles and implementation from A to Z), Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008

27. Lampert. Heinzm social policy((social market economy (history, principles and implementation from A to Z), Ferdinand schoningh, Paderborn, Germany, 2008

28. Siebert. Horst, Germany's Social Market Economy: How Sustainable is the Welfare State?, Paper presented at the American Institute for Contemporary German Studies, The Johns Hopkins University, Washington, May 28, 2003

29. Preston. E.Lee, market control in developing economies, paper collected from interviews and observation, 1966-1967

30. Aktan, Coskun Can., *"Regulation and Control vs. Deregulation and Decontrol", DEÜİİBF Dergisi,* Cilt.8, Sayı:2, Yıl, 1993

31. Deardoff.v.A, the Economics of Government Market Intervention, and Its International Dimension, paper prepared for a Festschrift in honor of John H. Jackson,Edited by Barco Bronckers and Reinhard Quick,To be published by Kluwer Publishers, The University of Michigan, 2000

32. Lee .H. Seun, Market failure and Government failure, seoul National university

33. Rothbad .N. Murray, power and market(government and the economy), institute for human studies ,Inc, second edition, 1977

34. Rothbad .N. Murray, man. Economy and state, Ludwig von Mises Institute, second edition,

Scholar's Edition, 2004

34. Cheung.n.s.steven, a theory of price control, journal of law and economics, Vol.1, Aprr.1974, university of Chicago press

35. Postal services commission, UK, price control, 2000

36.LAGUERODIE.s, VERGARA.f, THE THEORY OF PRICE CONTROLS, This is paper that appeared in the October 2008 issue of *Review of Political Economy* commemorating the 100th anniversary of John Kenneth Galbraiths' birth,2008

37. Walak A. frank, implementing a modern system of regulation for the postal service under the postal accountability and enhancement of economic, stanfordunivesity, stnford, CA94305-6072, 2008

38. Hui.X,Chen.Z, the study of price control in Chinese natural monopolistic industries in order to avoid AJ effect, the jornal of American science, 2008

39. Taylor.B, price floor. http://economics.fundamentalfinance.com/micro_price-floor.php , 2006

40. Dilts.A.David, intrudution to microeconomics E201, indina-purdue university fort wayne, sixth verision , 2004

41.LAGUERODIE.s, VERGARA.f, THE THEORY OF PRICE CONTROLS, This is paper that appeared in the October 2008 issue of *Review of Political Economy* commemorating the 100th anniversary of John Kenneth Galbraiths' birth,2008

42. Halliday.r, enforceable rights: a libertarian theory of justice, http://royhalliday.home.mindspring.com/MYBOOK.HTM#toc

تاريخ المشاهدة 2010/12/9

43. Murphy.p.robert, study guide to rothbards power and markets p2-5, http:mises.org/rothbard/pm/PM_.pdf

44. Fankhauser.s. martin.n. Prichard.s, the economics of CDMlevy: revnue polential,tax incidence and distortionary effect, center for climante change economics and polivy, 2009

45. Markiw.n. Gregory, principle of economic, 5th edition, the university of mixico

46.R.G. lipsey, P.N.Courant, C. T.Regan,1999,Economics Twelfth Edition, Addision wesly, Longman,Inc, US

47. Devarajan. Sh, jones. Ch, roemer. M, market under price controls in partial and general equilibrium, *World Development,* Vol. 17, No. 12, pp. 1881-1893, 1989. Pergamon Press plc

48. Nguyen, T. T., and J. Whalley, "Equilibrium under price controls with endogenous transactions costs," *Journal of Economic Theory,* Vol. 39 (August 1986)

49. Boulding, K. E., "A note on the theory of the black market," *Canadian Journal of Economics and Political Science,* Vol. 13 (1937)

50. Browning, E. K., and W. P. Culbertson, "A theory of black markets under price control: Competition and monopoly," *Economic Inquiry,* Vol. 12 (1974)

51. Pitt, M., "Smuggling and price disparity," *Journal of International Economics,* Vol. 11 (1981)

52. Nguyen, T. T., and J. Whalley, "Coexistence of equilibria on black and white markets," *Centre for the Study of International Economic RelationG* Working Paper No. 8523C (London, Ontario: University of Western Ontario, July 1985).

53. Roemer, M., "Simple analytics of segmented markets: What case for liberalization?" *World Development,*Vol. 14, No. 3 (1986)

مواقع الانترنت

1. www.contoabillizat.ro/file/cursuri_de_perfectionare/economie_gerala/Economic%20microecnomics%20macroeconomics/cap11.pdf
2. www.tutor2u.net/economics/content/topics/market Failure/market_failure.html 2009/7/8 من دون عنوان، تاريخ المشاهدة
3. www.pageouit.net/user/www/wwwb/0/bghosh/Microeconomis/Slide%20 15doc 2009/7/8 تاريخ المشاهدة
4. www.census.gov/govs/www/06classifcationmanual/chapter05.html#p2c5intro
5. www.cipe.org/publications/ert/e23/E23_09.pdf
6. www.capdm.com/demos/gi/gi/GI0203.html#GI0203
7. www.economicshelp.org/microessays/market-failure/government-failure
8. http://www.bundeskartellamt.de/wEnglisch/download/pdf/Organigramm/0110_Organigramm-E.pdf
9. http://glossary.econgvru.com/economic-term/market+control
10. www.ipa.org.au/library/publication/1229554246_decument_2-1_Price control.pdf